الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـــر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

تجلّيات اللّحن في العلاقات الدّلالية اللّغوية عند القدماء

'التّرادف، التّضاد، المشترك اللّفظي' أنموذجا

دراسة إحصائية تحليلة نقدية

مقدمة من قبل:

الطالبة: وردة سوالم

الطالبة: عائشة رحلي

تاريخ المناقشة: 27 / 09 / 2020

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
كمال حملاوي	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
الطّاهر نعيجة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
وفاء دبيش	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

سُبحانك لا عِلْمَ لَنا إلّا ما علّمتَنا إنّكَ أنتَ العَلِيمُ الحَكِيم.

سورة البقرة، الآية (32)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى حمد الشّاكرين على عظيم نعمه وجميل عطائه

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث، ونرجو أن يكون في المستوى اللّائق لمن سيطّلع عليه.

ومن منطلق حديث سيدنا محمّد عليه أفضل الصّلاة والسّلام

"من لا يشكر النّاس لا يشكر الله"

نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**الطّاهر نعيجة**"الّذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية ونصائحه القيّمة، فكان دعما أساسيا لنا في كلّ خطوة.

وأيضا نتقدم بالشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا المتواضع متمنين لنا النجاح الدائم.

كما نتقدّم بالشّكر لكلّ من كان عونا لنا في إتمام هذا البحث ونخصّ بالذّكر كل من أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي، وأعوان المكتبة.

ولكم منّا فائق الاحترام والتقدير جميعا.

وردة، عائشة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

إلى من هو الكون بالنّسبة لي، إلى من لولا فضله لما أدركت من العلم شيء.

إليك **أبي** حفظك الله لي.

وإلى من وثق دوما في قدراتي، أكثر من ثقتي بنفسي.

إليك **أبي**....

إلى نبع الحنان إلى الحياة والجنّة، إلى أيقونة التّضحية، إليك أمّي.

إلى من تقبّلني بكلّ رحابة صدر بعد أن ضاقت بي.

إليك أستاذي **نعيجة الطّاهر**...

إلى كلّ من كان سببا لوصولي إلى هنا.....

إليكم أحبّتي.....

الطالبة: سوالم وردة

إهداء

إلى من قال فيهم الرّحمن { وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }(سورة الإسراء، الآية 24).

إلى والديّ الكريمين...

إلى كلّ الأحبة والأصدقاء...

إلى كلّ طلبة جامعة 8 ماي 1945.

الطّالبة: عائشة رحلي

مقدّمة

مقدّمة

تعدّ اللّغة أحد أهمّ ركائز المجتمع، وهي هوية أفراده، فاللّغة تحفظ التّواصل الإنساني في كلّ مجتمع، وكذا إنتاج نصوص فنّية وأخرى علمية وغيرهما، وكلٌّ لغرض معيّن ومسطّر، وكلّ هذا لابدّ له من لغة فصيحة تعتمد على قواعد صحيحة وثابتة تخلو من الأخطاء التي من شأنها أن تؤثر في المعنى المراد توصيله أيّا كانت غايته.

لقد مرّت اللّغة العربية بمراحل مختلفة، كانت محطّ اهتمام العلماء والدّارسين، وذلك من أجل الحفاظ على وجودها بين كلّ تلك اللّغات، وحمايتها من التّحريف والاندثار، وقد بدأ الاهتمام باللّغة العربية عند القدماء جليا منذ حوالي القرن الثّاني للهجرة، ولعلّ من أبرز المواضيع التي انصبّ اهتمام العلماء فيها هي ظاهرة انتشار اللحن وانتشاره في الكلام، والتّعبير ليصل بعد ذلك إلى النّصوص الأدبية المختلفة، واعتبر هذا الأخير هو ديوان العرب فالعلماء أدركوا أنّ دخول مثل هذه الظّاهرة قد يفسد لغتهم ويحرّفها ويخرج بها عن ما عرف لديهم، وقد مسّ اللحن اللغة العربية في بنياتها ومستوياتها المختلفة من أصوات إلى صيغ صرفية، والنّحو وصولا إلى المعاني والمستوى الدّلالي.

وهنا أصبحت ظاهرة اللّحن هاجسا بالنّسبة لعلمائها، خاصّة بعد انفتاح العرب على غيرهم بكافّة مظاهره، ومن ثمّ بدأت اللّغة للامتثال لصور التّأثير والتأثّر، وهذا ما أدّى إلى خلط وتحريف اللّسان العربي، فبدأ ذلك من تحريف وإبدال الأصوات، انتقالا إلى الحركات الإعرابية التي لم يمتثل لها المتكلّمون وصولا إلى خلط المعاني وتحريفها وكان ذلك بدخول اللّحن على المستوى الدّلالي للّغة، واقتحام العلاقات الدّلالية بمختلف صورها، وهنا التفت العلماء لهذه الظّاهرة واهتمّوا بالمجال الدّلالي للّغة وغيره من المجالات لحماية لغتهم، فكان اهتمامهم بدخول اللّحن على العلاقات الدّلالية وما وضعته العامّة في غير موضعه اهتماما كبيرا، يظهر من مؤلّفات العلماء الكثيرة في هذا الشّأن.

ومن هنا نطرح الإشكال الآتي ما المقصود باللّحن وما هي عوامل ظهوره؟ وما هدف العلماء من التّأليف فيه والاهتمام به؟ وما هو المنهج الذي اتّبعوه في تأليفهم ودراستهم للحن والأخطاء؟ وما مظاهره ومظاهر التّأليف فيه ؟ وما هي المعايير المعتمدة للتّخطئة والتّصويب لدى العلماء ؟ كما نطرح الإشكال

المهمّ في هذا الموضوع، ما مظاهر وقوع اللّحن في المجال الدّلالي والعلاقات الدّلالية (التّرادف، التّضاد، والمشترك اللّفظي)؟

ويرمي هذا البحث إلى رصد أسباب وقوع اللّحن في اللّغة العربية، وأبرز العلماء الذين برزوا في هذا الشّأن، ومظاهر وقوعه وهنا التّركيز على مظاهر وقوعه في العلاقات الدّلالية.

أمّا الأسباب التي دفعتنا لإنجاز هذا البحث والاهتمام بهذا الموضوع هو أنّ اللغة العربية هي أهمّ ما يبرز أفكارنا وهويتنا في المجتمع وإذا شُوّهت هذه الجوهرة، لن يبقى ما يميّزنا، ومن هنا فالاهتمام بموضوع وقوع اللّحن فيها كان رغبة في إبراز أسباب الوقوع في مثل هذه الظّاهرة وتصويبها بحجج وقواعد علمائها، أمّا بالنسبة لإبراز هذه الظّاهرة أكثر في العلاقات الدّلالية فذلك بقدر أهمّيتها في اللّغة، بقدر ما يؤثّر دخول اللحن عليها في تحريف فصاحة ونظام اللّغة ومن هنا كان اهتمامنا رغبة في تسليط الضّوء على هذه الظّاهرة ومعالجة قضاياها.

أمّا عن الخطّة التي اعتمدناها لعرض هذا الموضوع فكانت كالآتي:

المدخل: فيشمل مفاهيم ومصطلحات ذات علاقة بالموضوع وتعتبر مفتاح للدّخول في هذا الموضوع وفهم محتوياته، (اللّغة، اللّهجة الخطأ، الزلّة، واللّحن، والدّلالة).

الفصل الأوّل: والّذي يندرج تحت عنوان ظاهرة اللّحن عند العرب، وتطرّقنا فيه إلى: عوامل نشأة اللّحن، وهدف التأليف فيه، ومنهج التأليف في اللّحن، ومظاهر وقوعه، وأبرز من ألّفوا في ظاهرة اللّحن ضف إلى ذلك معايير التّخطئة والتّصويب التي اعتمدها العلماء في تتبّعهم لظاهرة اللّحن.

الفصل الثّاني: تحدّثنا فيه عن ظاهرة التّرادف والتّضاد والمشترك اللّفظي، ومن ثمّ تحدّثنا عن اللحن في هذه العلاقات الذي تجلّى من خلال ذكر أمثلة من كتب لحن العامّة وما نطقوا به بغير فصاحة في كلّ من هذه العلاقات، ورأي العلماء في هذا وتصويبهم لما وضعه العامّة في غير موضعه فكان سببا في شيوع اللّحن.

الخاتمة: وهي بمثابة خلاصة واستنتاجات لأهمّ النتائج المنبثقة من هذا الموضوع.

أمّا المنهج الذي اتّبعناه في هذه الدّراسة وعرض الأفكار وتقديم ما جاء في الخطّة فكان المنهج الوصفي وذلك من خلال رصد ظاهرة اللّحن ووصفها، وتتبّع أشكالها.

وقد تعدّدت المصادر التي استندنا عليها في جمع كلّ المعلومات التي تندرج تحت موضوعنا، منها ما ارتبط باللّحن عند العرب والتّأسيس والتنظير له ، ومنها ما ارتبط بالعلاقات الدّلالية وموقف العلماء منها، وأخرى اختصّت بدراسة هذه العلاقات في كتب لحن العامّة وما جاءوا به من تغيّر دلالي وأخطاء دلالية، ومن بين أهمّ هذه المصادر كلّها نجد: ما تلحن فيه العامّة للكسائي، ضف إلى ذلك كتاب الفروق اللّغوية لأبي هلال العسكري، الخصائص لابن جنّي والكتاب لسبويه، وغيرهم، أمّا في عرض الأمثلة التي وردت في كتب اللّحن، فمن بين أهمّها إصلاح المنطق لابن السكّيت، ولحن العوام للزّبيدي.

أمّا بالنسبة للدّراسات السّابقة فتوجد دراسات لكنّها ليست بنفس ما تناولناه ومنها: "جهود العلماء في التّصحيح اللّغوي حتّى القرن الرابع هجري في ضوء علم اللّغة الحديث"، و"جهود ابن هشام اللّخمي اللّغوية من خلال كتابه تقويم اللّسان".

ولابدّ أن نشير إلى أهمّ الصعوبات التي واجهتنا في الإلمام بجميع ما يحيط بهذا الموضوع، ولعلّ أهمّها نقص المصادر والدّراسات المشابهة فيما يخص العلاقات الدّلالية في كتب اللّحن، ضف إلى هذا الظرف الصحّي الذي حال دون الاتّصال بالمكتبة والاستفادة من المراجع والمصادر الموجودة فيها، وعدم القدرة على التّنسيق والالتقاء فيما بيننا للعمل على تبادل الأفكار بطريقة جيّدة، كلّ هذا كان عائقا في جمع المصادر بكثرة من أجل خدمة البحث جيّدا.

وفي الأخير نتقدّم بالشّكر الجزيل لقسم اللّغة والأدب العربي عامّة وللأستاذ المشرف خاصّة ونتمنّى أن نتوفّق في عرض موضوعنا.

مدخل :
مفاهيم ومصطلحات

تمهيد:

لقد تداخلت المفاهيم الاصطلاحية التي دارت حول ظاهرة خروج اللغة عن المألوف حيث عُرفت قديما هذه الظاهرة باللحن، وهذا المصطلح الأخير ارتبط بكثير من المفاهيم الأخرى التي تنوعت بين قديم وحديث، فارتبط في البداية بمصطلح اللهجة والزلّة والعثرة وغيرهم ثم أصبح يعرف مؤخرا بمصطلح آخر وهو الخطأ، ولكن كانت كل هذه المفاهيم تصب تقريبا في موضوع واحد وهو ما يشوب اللغة من أخطاء التي تخرجها عن قواعدها الأصلية.

1) مصطلح اللغة

أ. لغة:

"قال الأزهري: واللغة من الأسماء الناقصة وأصلها لُغَوَةٌ من لَغَا إذا تكلّمَ، وقال الكسائي: لَغَا في القول يَلْغَى وبعضهم يقول يلغُو ولَغِيَ يلْغَى لُغَةٌ ولغَا يَلغُو لغوًا، تكلّم ،وفي الحديث: من قال يوم الجمعة والإمام يخطب لصاحبه صَهْ فقد لغا؛ أي تكلم، واللغة اللَّسْن، وحدها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، واللّغو النطق، يقال هذه لغتهم التي يلغون بها أي ينطقون"[1].

جاء في المعجم الوسيط "(ج) لغة لغات، ويقال: سمعت لغاتهم: اختلاف كلامهم"[2].

ب.اصطلاحا:

يعرّف ابن جنّي اللغة على أنها:"أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[3]، أي أنها وسيلة يتواصل من خلالها الإنسان ويعبّر بها عن مكنوناته، وهذه الوسيلة (اللّغة) تتكون من مجموعة أصوات.

أما ابن خلدون فعرّف لنا اللغة بقوله:"اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، دار الحديث القاهرة 2003، مادة: لغا، ص 98 99.

[2] – مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، مادة لغا، ص 831.

[3] – ابن جنّي: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط 1، ص 33.

عن مقصوده وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلابد أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها"[1]؛ أي أنها أداة يستعملها المتكلم في التواصل وهي فعل إرادي مقصود ناتج عن إدراك الإنسان لما يريد التعبير عنه، واللغة أمر متواضع عليه وبالتالي يختلف من مجتمع لآخر.

2) مصطلح اللهجة

أ. لغة:

وردت عدة تعريفات لغوية للهجة نجد منها "[لَهَجَ] بالأمر لَهَجًا ولَهْوَجَ وألهَجَ كلاهما أُولِع به واعتاده، واللَهْجَة واللَهَجَة طرف اللسان واللَهْجَة واللَهَجَة جرس الكلام ويقال فلان فصيح اللهجة وهي لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها"[2].

وجاء في معجم الوسيط "اللَهجَة: اللسان أو طرفه، ولغة الإنسان التي جبل عليها فاعتادها يقال فلان فصيح اللهجة وصادق اللهجة، وطريقه من طرق الأداء في اللغة"[3].

ب.اصطلاحا:

اختلفت اللهجة في الاصطلاح بين القدماء والمحدثين فالقدماء أطلقوا على اللهجة مصطلح لغة يقول عبده الراجحي "كان علماء العربية القدماء يطلقون على اللهجة أيضا اللغة"[4] على عكس العلماء المحدثين اللذين فصّلوا القول في هذه المصطلحات وجعلوا لكل منها معنى دلالي خاص، فهي تعرف عندهم بـ "اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة

---

[1] – ابن خلدون: **المقدمة**، تح: خليل شحاذة و د سهيل زكار، ص 753.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (لهج).

[3] – مجمع اللغة العربية: **معجم الوسيط**، مادة (لهج).

[4] – عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 111.

خاصة ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة"[1].

3) مصطلح الخطأ

أ. لغة:

جاء في لسان العرب "[خَطَأَ] الخطأُ و الخطاءُ ضدّ الصواب وقد أخطأَ وفي التنزيل العزيز **{وَلَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ }** [سورة الأحزاب، الآية5] وأخطأَ الطريق عدَل عنه والخطأُ ما لم يُتعَمَّد والخِطءُ ما تعمَّد"[2].

وجاء في معجم الوسيط "خَطِئَ وخَطَأَ وخَطْأً: أذنب أو تعمَّد الذنب، وفي التنزيل العزيز **{ يَا أَبَانَا اِسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنْ كُنَّا خَاطِئِينْ }** [سورة يوسف الآية 97] ويقال أَخطأَ فلان أذنب عمْدًا أو سهوا، الخطَّاء كثير الأخطاء أو الخطايا"[3].

ب. اصطلاحا

مصطلح الخطأ يرادف مصطلح اللحن عند القدماء أي أنّهم كانوا يستعملون كلمة اللحن ومدلوله الأخطاء التي تدخل على اللغة ومن بين من عرفوا لنا الخطأ نجد أبو هلال العسكري "ولعلنا نلحظ أنّ الخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول أو الفعل"[4]،أي أنّ الخطأ خروج عن القاعدة أو المقصود وقد يرد سهوا ودون عمد والمقصود بالفعل هنا؛ الكلام أو اللغة.

ويعرفه كمال بشر بقوله "الخروج عن القواعد والضوابط الرّسمية المتعارف عليها لدى أصحاب الاختصاص، ومن على شاكلتهم من المعنيين باللّغة أو تصورنا فما خرج عن هذه القواعد أو ما انحرف

---

[1] – إبراهيم أنيس: **اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص 15.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (خطِئَ).

[3] – مجمع اللغة العربية: **معجم الوسيط**، مادة (خطِئَ).

[4] – أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 2000م، ص 67.

عنها بوجه من الوجوه يعد لحنا أو خطأً وما سار على هديها وجاء مطابقا لمبادئها فهو صواب"[1]؛ومعناه أن اللغة تضبطها قواعد محددة يسير وفقها كل من الكاتب والقارئ والشاعر وغيرهم وتحدد فصاحة اللغة ودقتها من خلال هذه القواعد وحين تخرج عن هذه القواعد يقع الخطأ ومن هنا كان الخطأ في اللغة منذ البداية مرتبط بخروج اللغة عن قواعدها وسننها المضبوطة.

4) مصطلح الغلط

أ. لغة:

ورد التعريف اللّغوي لمصطلح الغلط في معجم الوسيط "[غَلِطَ] غَلَطًا:أخطأَ وجه الصواب يقال:غَلِطَ في الأمر أو في الحساب، أو في المنطق، فهو غلطان، وأغْلَطهُ أوقَعَهُ في الغلَط"[2].

وجاء في معجم مقاييس اللغة "الغَلط؛ خلاف الإصابة، يقال غَلِطَ يَغْلِطُ غَلَطًا، وبينهم أُغْلُوطَةٌ أي شيء يغالط به بعضهم بعضا"[3]، فالغلط خلاف الصواب والمنطق.

ب.اصطلاحا

يقول أبو هلال العسكري: "إنّ الغلط وضع الشيء في غير موضعه، ولذلك يجوز أن يكون الغلط صوابا في نفسه"[4]؛ ويقصد هنا أن الغلط يكون دون علم صاحبه أي غير مقصود أو لا إرادي ففي بعض الأحيان ترد في كلام شخص معين أخطاء لم ينتبه أنه قالها على ذلك النحو أي أن في نفسه تلفظها صحيحة وقد تكون بسبب عدم الانتباه أو التوتر أو غيرها فيظن أنه نطقها بشكل سليم ومن أنواع الغلط الزلّة وسوف نتطرق لتعريفها أيضا.

---

[1] – كمال بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الخطأ والصواب**، مجلة اللغة العربية المصرية، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1988 ص 135.

[2] – مجمع اللغة العربية: **معجم الوسيط**، مادة (غَلَطَ).

[3] – ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 301.

[4] – أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**، ص 67.

5) مصطلح الزلّة

أ. لغة:

ورد تعريف الزلّة لغويا على النحو الآتي "[زَلَّ] من المزَلّة و أزَلَ فلان فلانًا عن مكانه إِزْلَالًا و أَزَالَةً وقُرِئَ في التنزيل العزيز{ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهُمَا** } [سورة البقرة الآية 36] وقُرئ فأزالهما وفي حديث عبد الله ابن أبي سرح فأزلّه الشيطان فلحق بالكفّار، أي حمله على الزلَل وهو الخَطَأ والذّنب"[1].

وجاء في معجم الوسيط "زَلَّت قدمه زَلّا وزُلُولًا زَلِقَت، ويقال: زَلَّ في منطقه ورأيه: أخطا و زلَّ عن مكانه تنحى عنه، وزلّت منه إلى فلان"[2] فالزلّة من الخطأ و والزلق والتنحي.

ب. اصطلاحا:

عرفها كل من القدماء والمحدثين والزلة عند القدماء مرادف للعثرة ويقول ابو هلال العسكري "إنّ الزلق اللّساني الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريدها ولكن تجري على لسانه"[3] ومعنى هذا أنّ الزلّة في الكلام لا تكون مقصودة إنما تأتي سهوا.

أما عند علماء اللغة المحدثين فيعرفها إبراهيم أنيس من خلال قوله: "انحراف العربي عن طرق أداء سليقته اللغوية مرجعا ذلك إلى أمر طارئ أو موقف رهيب أو ساعة غضب وانفعال، ويتبين أنّ صاحب السليقة اللغوية _ابن اللغة_ إذا زلّ لسانه فإنّه يحس بذلك الانحراف ويشعر بخطئه فيصلحه مباشرة في حين أنّ غيره ممّن لم يتقن اللغة ولم يصل فيها إلى مرحلة السليقة اللغوية يجوز عليه الخطأ، وإذا أخطأ أو لحن لا يكاد يشعر في غالب الأحيان بذلك"[4] ومعنى هذا القول أن وقوع الزلة قد يرد من غير قصد ولكنه يفرق بين المتخصصين في اللغة وغيرهم إذ أنّ صاحب السليقة اللغوية يعي فورا الخطأ الذي وقع

---

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (زلَلَ).

[2] – معجم اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، مادة (زَلَلَ).

[3] – أبو هلال العسكري:**الفروق الغوية**، تح: إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ص56.

[4] – إبراهيم أنيس: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية، 1960، ص 14.

فيه عكس غيره، فالزلات لابد أن تقع أثناء الكلام فالمتكلم ينحرف أحيانا ويزلّ لسانه ليتلفظ أخطاء ربّما لم يع أنه نطق بها.

6) مصطلح اللّحن

أ. لغة:

جاء تعريف العلماء للّحن لغويا على أنّه "رجل لاحنٌ ولحَان ولحَانة ولُحْنَةٌ يُخطِئُ في المحكم، كثير اللّحن، والتَّلحِين التَّخطِئة، واللَّحْنُ واللَّحَنُ واللَّحَانة واللَّحَانِيَة ترك الصواب في القراءة والنشيد يقال لحن فلان في كلامه إذ مال عن صحيح المنطق"[1].

وجاء أيضا "فأمَّا اللَّحْن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصّحيحة في العربية: يقال لَحَنَ لَحْنًا، وهذا عندنا من الكلام المولّد، لأنّ اللَّحْن مُحدث لم يكن في العرب العاربة اللّذين تكلّموا بطباعهم السّليمة"[2].

وقد ورد مصطلح اللّحن في اللّغة بستة معاني مختلفة وهي كالآتي:

اللّحن بمعنى اللغة: الذي شاهده قول عمر (رضي الله عنه): "تعلّموا السنّة والفرائض واللّحن كما تعلمون القرآن"[3]، أي تعلّموا اللّغة فمدلول اللّحن هنا هو اللّغة.

اللّحن بمعنى الخطأ في الإعراب: وهو من أوسع معاني اللّحن وأكثرها دلالة وانتشارا، ويعني "خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصّحة في الأصوات، أو الصيغ، أو في دلالة الألفاظ، بفعل الاستعمال الذي شاع بين العامّة من النّاس، ثم توغّل في لغة الخاصة بعد ذلك"[4]، ومعناه كسر

---

[1] – ابن منظور:**لسان لعرب**، مادة (لحن).

[2] – ابن فارس: **مقاييس اللّغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، م 2، مادة (لَحَنَ).

[3] – ابن الأثير: **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، تح: محمود الطناجي، دار الفكر، 1979، ص 241.

[4] – رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللّغوي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 2، 2000م، ص 13.

القاعدة اللّغوية وهذا يبدأ من العامة غير المتخصصين في اللغة ليصل بعد ذلك إلى الفصحى ولغة أو لغة الخاصة.

اللّحن بمعنى الفهم والفطنة: ومن أبرز الأمثلة على هذا المعنى نجد قول الرّسول (صلَّى الله علَيه وسلَّم) "إنَّكم لتختصِمون إليَّ وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر"[1].

اللحن بمعنى الغِناء: أي بدلالة الطرب والتلحين "ونعني به الأصوات المصوغة الموضوعة، التي يرجّع فيها ويطرب"[2]، وفي هذا المعنى _الطرب_ يقول يزيد بن النعمان:

لَقَد تَرَكْتَ فُؤَادَكَ مُستَحَنًا مُطَوَّقَةٌ عَلَى فنَنٍ تَغَنَّى

يَمِيلُ بهَا وَتَركَبُه بِلَحنٍ إِذَا مَا غَنَّ لِلمَحْزُونِ أنَّا[3]

اللحن بمعنى التعريض (التورية): "ونقصد به الميل عن التعبير الواضح إلى آخر يدلّ على المعنى المراد"[4]، والمقصود هنا أنّ التعبير عن المعنى يميل قليلا إلى معنى مكنّى، وفيما يدلّ على هذا المعنى للحن نجد قول الشاعر:

ولَقَدْ وَحيتُ لَكُم لَكيمًا تَفْهَموا ولَحنتُ لحْنًا لَيْسَ بالمُرتَابِ[5].

اللحن بمعنى القول أو فحواه: وما يدل على هذا المعنى الذي يؤديه اللحن هنا الآية القرآنية في قوله عزّ وجلّ: **{ وَلتَعْرِفَنَّهُم فِي لَحْنِ القَوْلِ }** [سورة محمد، الآية 30].

---

[1] – ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج 4، ص241.

[2] – الزبيدي: **تاج العروس**، دار التراث العربي، الكويت، ص100.

[3] – أبو بكر الأنباري: **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1992م، ج1 ص296.

[4] – عبد العزيز مطر: **لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،، د ط 1966 ص27.

[5] – القتال الكلابي: **ديوان**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1989م، ص 36.

ب.اصطلاحا:

يعرّف أبو هلال العسكري بقوله "صرفك الكلام عن جهته، ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب واللّحن لا يكون إلّا في القول تقول: لحن في كلامه، ولا يقال لحن في فعله"[1]؛ فهنا ربط اللحن فقط بالقول، وحين نقول اسما لازما لمخالفة الإعراب المقصود مخالفة القاعدة التي تحكم فصاحة الكلمة.

ثمّ تطور مدلول اللحن حتى أصبح مرتبطا بمدلول الخطأ في اللغة ومن اللذين تكلموا عنه وأعطوه تعريفا نجد يوهان فك الذي يقول "هذا اللفظ القديم _اللحن_ الذي يطلقه العلماء على اللغة والنحو اصطلاحا على الخطأ، في اللغة إنّما اكتسب هذا المدلول نتيجة لاتفاق عرفي على تغيير معناه الأصلي في وقت متأخر نسبيا"[2]، أي أنّ مدلول اللحن تطور حتى تخصص معناه في الأخطاء اللغوية وإطلاقه على هذه الدلالة لم يكن إلا نتيجة اتفاق علماء.

وهنا يبيّن إبراهيم أنيس أنّ الدليل الذي يؤكد على الفترة التي تطوّرت فيها لفظة اللحن ليصبح مدلولها الخطأ في اللغة لم يرد بطريقة مباشرة ومحدّدة ،"أغلب الظن أنه استعمل لأوّل مرة بهذا المعنى عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى الفرق بين النطق الصّحيح والنطق الملحون"[3]، أي أنّ هذا الاختلاط كان سبب الحاجة إلى إيجاد مصطلح لما نتج في اللغة بسبب هذه الظاهرة.

إضافة إلى هذا نجد تعريفات أخرى للحن "خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه بفعل الاستعمال الذي يشيع أولا بين العامة من النّاس ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة"[4]، وقد أعطى لنا أهم الأسباب التي أدّت إلى وقوع اللحن الذي يبدأ من لغة العامّة؛ حيث يكون الغرض من اللغة التواصل إيصال المراد لا غير وهنا تظهر الأخطاء لتنتقل تدريجيا إلى اللغة

---

[1] – أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص 55.

[2] – يوهان فك: **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر،1980م، ص 243.

[3] – إبراهيم أنيس: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية**، ص16/ 17.

[4] – محمد عيد: **المظاهر ا لطارئة على الفصحى**، عالم الكتب، القاهرة، 1980م، ص 12.

الفصحى وقواعدها، كما نجد أيضا "اللحن مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في دلالة الألفاظ وهذا هو ما كان يعنيه كلّ من ألّف في لحن العامّة من القدماء"[1]؛ فالوقوع في اللحن هو خروج عن قواعد اللغة الفصيحة.

7) العلاقة بين المصطلحات (اللّحن، اللّهجة، اللّغة)

لقد انتشرت ظاهرة اللّحن قديما وذاعت بين القبائل العربية لتشوب اللغة الفصيحة وتخرج ببعض قواعدها عن المسار الصحيح، حتى أصبح اللّحن لا يتجزّأ من الكلام لقد تغلّبت قريش على سائر اللّهجات العربية المنتشرة في سائر البلاد واحتفظت لنفسها بلغة الشّعر والأدب وقضت على لهجاتها الأولى، غير أنّه بقي لأفراد كلّ قبيلة في ميدان المحادثة من لهجتهم القديمة بعض آثار ضئيلة ونال القرشية في ألسنتهم بعض التّحريف تحت تأثير لهجتهم الأولى.

ويتبيّن لنا من خلال هذا القول أنّ اللغة الأصلية أي لغة الشعر والأدب، لم تسلم من الوقوع في اللحن والتحريف وسبب ذلك هو اختلاف اللهجات بين القبائل؛ إذ أنّ تعدّد اللّهجات يؤدّي حتما إلى الاختلاف، ومن ثمّ الانحراف ومن هنا تبدأ ظاهرة اللحن بالانتشار والشيوع، ومن هذه الاختلافات نجد، القراءات القرآنية وهذا يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية في الأصوات والأوزان الصّرفية وغيرها كذلك نجد ما ورد في كتب الأدب وحديثهم عن اللّهجات المتعدّدة وإن كان هذا الاختلاف لم يكن بالكبير"وجوه الخلاف بين هذه اللّهجات لم تكن كبيرة ولكنّها كانت تبدو في مختلف المظاهر اللّغوية فمنها ما كان يتعلّق بالأصوات، ومنها ما كان يتعلّق بالقواعد وبنية الكلمات وأوزانها وما إلى ذلك"[2]؛ إذ أنّ جذور الكلمات لم تتغيّر إنّما طرأ على بعض أصواتها وبنياتها الصرفية كاختلاف السين والشّين في بعض اللّهجات على سبيل المثال، ومن هنا ظهر اللحن أي أنه نبع من رحم اللهجات العربية المتباينة ومن هنا تظهر العلاقة بين اللهجة واللحن كما تتبين لنا العلاقة بين المصطلحات الثلاث من خلال هذا القول "فاللهجة التي كانت تعبّر عن أغراض مجموعة بشرية قد تتطوّر إلى لغة قومية نتيجة تلك العوامل أو

[1] – فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، دار الفكر، دمشق سوريا، ط 2، 1996، ص 127.

[2] – علي عبد الواحد: **فقه اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط 3، 2004 م، ص 98.

تموت وتنتهي لتصبح يومًا ما لحْنًا في حال استعمالها، ويرى بعضهم أنه لا يمكن أن يكون اللحن لغة أو لهجة، غير أنّ الواقع أثبت عكس ذلك بدليل أنّ الشّائع المستعمل صواب عند مستعمليه ولو خالف قواميس اللغة ... فالعلاقة بين اللحن واللهجة واللغة يحكمها قانون التّطوّر اللغوي، إذ يمكن لكلّ واحدة منها أن تتحوّل إلى الأخرى والعكس في ذلك صحيح"[1]، ويتّضح لنا من خلال هذا القول أن هذه المصطلحات تؤدّي إلى بعضها حتميا فاللهجات تؤدّي إلى اللحن يؤدي بفعل الزمن والتّطور اللغوي لغة أو كلمات ضمن لغة فصيحة.

8) مصطلحي لحن العامّة ولحن الخاصّة

كثيرا ما نجد من تحدّثوا في اللحن ذِكرهم لمصطلحي العامّة والخاصّة وقد أرجعوا مسألة نشوء اللحن في البداية إلى العامّة، وهنا يجب الحديث والتّحديد الدّقيق لدلالة العامّة والخاصّة، فقد ورد معنى هذين المصطلحين في المعاجم اللّغوية، كما هو الحال في معجم الوسيط ورد فيه أنّ "العامّة خلاف الخاصّة والخاصّة خلاف العامّة"[2]، كما تحدّث هذا المعجم قليلا عن العامّة "إنّ العامّي من الكلام ما نطق به العامّة على غير سنن الكلام العربي، والعامّية: لغة العامّة وهي خلاف الفصحى"[3].

ومن خلال هذا القول يتّضح أن العامة هم من يتكلمون بغير الفصحى، لكنّنا نجد أنّ الخاصّة أيضا يتكلّمون بلغة العامّة في حياتهم العادية كالكتّاب والشعراء فهم الأكثر فصاحة لكن قد يدخل اللحن على كلامهم من خلال تواصلهم اليومي، كما نجد الدّكتور الأهواني تحدّث بهذا الخصوص حيث يقول "إنّ العامّة ليسوا الدّهماء والسقّاط، أو ليسوا (رجل شارع) في اصطلاحنا الحديث، وإنّما هم المثقّفون اللذين تسرّبت إليهم أخطاء من هؤلاء الدّهماء، أو من تصحيفات النساخ، ومن بين هؤلاء شعراء أو كتّاب"[4]، يتّضح من خلال هذا القول أنّ مصطلح العامّة يشمل حتى الطبقة المثقفة

[1] – إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، ص 15.

[2] – مجمع اللغة العربية: **معجم الوسيط**، ص 635.

[3] – المرجع نفسه، ص 635.

[4] – الأهواني: **معهد المخفوظات العربية بجامعة الدول العربية**، مجلّد 3، 1957، ص 08.

والمتخصصة في اللّغة ضف إلى ذلك كتّابها وشعرائها... وصل إليهم اللحن عن طريق طبقات أخرى بطرق متعددة. وهذا الرأي حول هذين المصطلحين قد استوحي واستخلص من حديث الزبيدي في هذا الشأن "ثمّ نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وبأفقنا، فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللّغويين فيما نبهوا إليه، ممّا أفسدته العامّة عندنا فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه، وتابعه على ذلك الكثرة من الخاصّة حتّى ضمّته الشّعراء أشعارهم... فرأيت أن أنبّه عليه وأبيّن وجه الصّواب فيه وأن أفرد لما يحضرني منه كتابا أحصر به وأجمعه فيه، ويدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقّاطهم"[1] وعلى إثر هذا القول فالعامّة هم غير أدباء وعلماء اللغة ومن خاضوا في قضاياها بل من كانت اللغة عندهم وسيلة للتواصل، ومن ثم انتشر اللحن ليصل إلى أبناء اللغة ومتخصّصيها ليكونوا قد ساهموا في شيوع اللحن أيضا.

ولكن للدّكتور عبد العزيز مطر رأي آخر انتهى إليه من خلال هذه المقدّمة وكتب أخرى من لحن العامّة، أنّ الزبيدي أورد في كتابه ألفاظ كثيرة اختارها من لحن عامة الشعب وممن تسرب إلى الخاصة أيضا، واعتبر أن هذه الألفاظ الكثيرة التي دخلت لغة الخاصة، ليست أخطاء بل لهجات مستقلة لها صفات تميّزها وفي نظره هي خصائص لهجية[2].

وقد تناول عبد العزيز مطر آراء الكثير حول موضوع العامة واللحن، وبعد ذلك نجده يقول: "والرأي الذي نرتضيه بعد كلّ هذا، هو: الخاصة اللذين يرد ذكرهم في كتب اللحن هم علماء اللّغة والشّعراء والكتّاب والخطباء والفقهاء والقراء والمحدثون، والعامّة هم من عدا هؤلاء من طوائف الشعب وهم طبقات، كما أنّ الخاصّة طبقات"[3]؛ وهذا هو ما نستخلصه ونفهمه من لحن العامّة والخاصة، ولكن في الأخير يبقى الارتباط وثيق بين هاتين الفئتين؛ أي أنّ اللحن لم يقف عند العامّة بل تجاوزهم ليصل إلى لبّ الفصحى وقواعدها.

---

[1] – أبو بكر الزبيدي: **لحن العامة**، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1980. ص36.

[2] – ينظر عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966 ص37.

[3] – عبد العزيز مطر: **لحن العامة**، ص 40.

9) مصطلح الدّلالة:

أ. لغة:

ورد تعريف هذا المصطلح لغويا في كثير من المعاجم، فهو: "دلّ على الطّريق وأدللت أي اهتديت إليه والدالّ على الخير كفاعله وأدلّة على الصّراط المستقيم، وتناصرت أدلّة السّمع واستدلّ به وعليه"[1] فالدّلالة هنا هي الإرشاد، كما وردت أيضا: "قد دلّه على الطّريق يدُله دِلالة ودُلالة"[2]، وجاء تعريف الدّلالة أيضا في مقاييس اللّغة أنّ: "الدال والكلام أصلان: أحدهما بإبانة الشّيء بأمارة تتعلّمها... ومن ذلك قولهم: دللت فلانا على الطّريق، والدّليل: الأمارة في الشّيء وهو بين الدِّلالة والدُّلالة"[3]، ومن خلال ما جاء هنا فالدّلالة في مفهومها اللّغوي هي الإرشاد إلى الأمر.

ب. اصطلاحا:

عرّفت الدّلالة بأنّها " كون الشّيء بحالة يلزم العلمُ به العلمَ بشيء آخر، والأوّل الدّال، والثّاني المدلول"[4]، وهنا الدّلالة هي متلازمة العلاقة بين الدال والمدلول، أي أنّ العلم بأمر ما موصول بالعلم بشيء آخر، وفي هذا المعنى يعرّفها السّبكي فيقول: "معنى يعرض للشّيء بالقياس إلى غيره ومعناه كون الشّيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر"[5]، وقال الجرجاني أيضا: "أمّا الدّلالة كعلم فهي: دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علوم اللّغة الذي تناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى تكون قادرا على حمل المعنى"[6]. أي أنّ الدّلالة هي خاصيّة الاهتمام بالمعنى وتحليله لاستعماله في مختلف مجالات ومستويات اللّغة.

---

[1] – الزّمخشري: **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م، مادّة (دلل).

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (دلل).

[3] – ابن فارس: **مقاييس اللّغة**، ج 2، ص 259، 260.

[4] – الشريف الجرجاني: **التّعريفات**، د ت، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، ص 109.

[5] – السّبكي علي بن عبد الكافي: **الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبياضي**، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، ج 1، ص 204.

[6] – الجرجاني: **التّعريفات**، ص 108.

الفصل الأول :
ظاهرة اللّحن عند العرب

تمهيد

تعتبر مسألة اللّحن من أهمّ القضايا عند القدماء، ومحطّ أنظار علماء اللّغة إذ اهتمّوا بها وحاولوا الحدّ منها، وذلك غيرة على لغتهم وعدم تقبّلهم دخول الخطأ عليها وتهجين فصاحتها، "ويعدّ الخروج على السّنن المألوفة في اللّغة العربية عند اللّغويين القدماء خطأً لغوياً أطلقوا عليه اسم اللحن إذ وصفوه بأنّه عيب وقبح ينبغي عدم الوقوع فيه، وهذا ما دعا إلى نشوء مبدأ تنقية اللغة العربية"[1]؛ فظاهرة اللحن كانت مرفوضة بشدة خاصة عند علماء اللغة وأهل الاختصاص، وكان هذا هو السبب الرئيسي لوضع الكثير من القواعد لضبط اللغة وحمايتها من التحريف، إذ أنّ التّطور المستمر الذي عرفته اللغة كان لابدّ له من وضع قواعد مضبوطة ومكثّفة تسير وفقها فأصبح التنبيه على تلك الأخطاء ضرورة حتمية، ومن ثم توالى التأليف والتدوين في قضية اللحن اللغوي وتنوّع من تنظير إلى هذه الظّاهرة والحديث عن أسباب الوقوع فيها، إلى اختلاف الآراء حول بدايات ظهوره، وكذلك في التأليف فيه أي أننا نجد مصنّفات كثيرة احتوت الكثير من الألفاظ التي تعرّضت للحن وكان ذلك وفق أسس ومناهج محددة، فقد أحيطت هذه الظاهرة من طرف القدماء من كلّ جوانبها.

1) عوامل نشأة اللحن

تعددت الأسباب التي أدّت إلى شيوع هذه الظاهرة بين ألفاظ اللغة العربية قديما فنجد:

اختلاط العرب بالأعاجم: وكان ذلك أثناء الفتوح الإسلامية فحين انتقل العرب إلى تلك البلدان واختلطوا بأهلها فامتزجت ألسنتهم، فكانت اللغة من أول القضايا التي تعرّضت للتأثير لتنشأ هذه الظاهرة كما جاء في مقدّمة ابن خلدون "فلمّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدّول، وخالطوا العَجم تغيّرت تلك الملكة؛ بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمستعرين، والسمع، أو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها ممّا يغايرها"[2]، فيتبين لنا اختلاط

[1] – يوهان فك: **اللغة العربية دراسة في اللغات واللهجات والأساليب**، ص 36.

[2] – ابن خلدون: **المقدّمة**، ص 546.

الشّعوب يحدث تأثيرا في مجالات عدّة حتّى يصل التأثير إلى الملكة اللّغوية، لتصبح تلك الملكة غير صافية، أي تشوبها تلك العبارات الأجنبية عن طريق سماعها مرارا، ومن فساد الملكة الأصيلة.

كما كان لانتقال العرب وفتوحاتهم دخل في لحن اللغة، نجد أيضا دخول الأعاجم من شتّى البلدان للإسلام سببا لظهور لحن اللغة، "ولقد نشطت حركة التّصحيح اللغوي عند القدماء مع دخول الأعاجم الإسلام، إذ لم يعد الخروج عن القاعدة اللغوية (اللحن)، ناتجا من التّطوّر اللغوي الطّبيعي للغة، بل أصبح مرتبطا بعامل آخر هو اختلاف الألسنة غير العربية باللسان العربي، يوّلد أشكالا كثيرة من اللحن، لم تكن اللغة العربية تعرفها لولا دخول غير العرب تحت الحكم الإسلامي"[1]؛ فإضافة إلى الفتوحات كان لدخول الأعاجم البلاد العربية أيضا أثرا في نشوء هذه الظاهرة.

انشغال العرب بالأمور العامّة أي في إدارتهم لأمور الدولة، وانصرافهم عن التصنيف في اللغة وذلك راجع إلى تمكنهم منها، فلم يكونوا بحاجة إلى التصنيف ووضع قواعد تضبطها من الوقوع في اللحن، إضافة إلى أنّ حملة العلم ومن صنّف في اللغة العربية أكثرهم عجم لأنّ العرب الأصليين آنذاك كان أغلبهم من البداوة لا يعرفون شيئا عن التّعليم والتأليف، فكانوا يتحدّثون اللغة بالسليقة فلم يكونوا بحاجة إلى ذلك، ولكن مع الزّمن واختلاط العرب بغيرهم بدأت الألسنة تفسد، وهنا أصبح الخوف من تحريف كلام الله والسنّة أمر بالغ الأهمّية، وكثرت تفاسير القرآن والسنّة واستخراج الأحكام، فكان لابدّ من وضع قواعد تضبط اللغة لكي لا يقع الخلط في الأحكام، والخروج بالمعاني إلى معاني أخرى خاطئة.

وهناك سبب آخر أدّى إلى نشأة ظاهرة اللّحن، وهو ما ذكره أبو عمر الدّاني، في أنّ سبب فساد ألسنة العرب يعود إلى دخول المربّيات الأعاجم وكذلك المرضعات، ومن شواهد هذه الظاهرة، "إنّ معاوية بن أبي سفيان بعث إلى زياد بن أبيه يطلب ابنه عبد الله، فلمّا قدم عليه، وجده يلحن، فبعث إلى زياد قائلا: أوَ مثل عبيد الله يضيع؟ وكانت أمّه أعجمية، فبعث زياد إلى أبو الأسود الدؤلي، وقال له: إنّ

[1] – محمد علي النجار: **لغويات**، ص69 .

الحمراء قد كثرت، وأفسدت كلام العرب، فلو وضعت شيئا يصلح كلامهم، ويعربون به كلام الله"[1] فمن خلال دخول هته المربّيات والمرضعات إلى بيوت العرب وتكلّمهم للغتهم الأعجمية أمامهم وخاصة أمام الأولاد الصغار فبالتالي سيؤثّر فيهم حتما وخاصّة على لغتهم سيدخل عليها من لغة تلك المربّيات الكثير وهذا يعتبر سبب لتطوّر ظاهرة اللحن آنذاك.

كما نجد أيضا تشابه حروف العربية قبل ظهور النّقط وهذا ما يحدث اختلاط خاصّة لدى الأعاجم الذين يعيشون معهم لأنّهم ليسوا على دراية بالضبط الصحيح والسّليم للّغة على عكس العرب الأصليين فهم يتكلّمون لغتهم على السّليقة، "إنّ الذي أبدع وصوّر حروفها لم يضعها على حكمه، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنّه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهي: الباء والتّاء والثّاء والياء والنّون، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكلّ حرف صورة مباينة للآخر،حتّى يؤمن عليه التّبديل"[2] فالعربي كان يميّز بين هذه الحروف على سبيل المثال، وذلك من خلال الكلمة والسياق ، أمّا الأعجمي لا يمكنه ذلك لأنّ ليس على دراية بهذه اللغة كأهلها وهنا يظهر الخلط بين الحروف المتشابهة ومن ثمّ خلط المعاني مما يؤدّي إلى اللّحن.

2) أغراض التأليف في اللحن

عندما شاع اللّحن قديما، ما كان من علماء اللّغة وأهلها والغيورين على فصاحتها إلّا الوقوف في وجه هذه الظّاهرة تصدّيا لها، التي عدّت سببا رئيسيا في تحريف وتهجين لغتهم؛ واللغة التي نزل بها القرآن الكريم.

ومن هذا المنطلق أخذوا يؤلّفوا في هذا الموضوع؛ بهدف الحدّ من اللحن والوقوع في الأخطاء ومحاولتهم إصلاحها أو وضع قوانين تحميها، والتصدّي لكلّ ما يهدّد فصاحة لغتهم وانتشار تلك

[1] – أبو عمرو الدّاني: **المحكم في نقط المصاحف**، تح: عزّة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط 2 1997، ص 3.

[2] – الأصفهاني: **التّنبيه على حدوث التصحيف**، تح: محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت، ط 2، 1992، ص 27.

الأخطاء في أدبهم، وتظهر هذه الغاية في كلّ المؤلّفات التي ألّفها علماء اللغة في ظاهرة اللحن من تنظير إلى تناول مواطن وقوع اللحن والأمثلة التي تبرزه.

"وهذه الحقيقة واضحة في المقدّمات التي كتبها أصحاب كتب اللحن، فمحمد بن أحمد ابن هشام الخمّي (ت577 هـ)، يجعل في كتابه لحن العامّة مدخلا إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"[1] أي أنّ هذا الغرض يظهر بشدّة في تأليف العلماء ومنهم ابن هشام الخمّي، ونجد هذا الأخير يتحدّث في قوله في هذا الشّأن "إنّ أوّل ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ العربية المستعملة التي حرّفتها العامّة عن موضعها، وتكلّمت بها على غير ما تكلّمت بها العرب في ناديها ومجتمعها، فإذا صحّحها وأزال عنها التّحريف ونفي عنها التّصحيف... كان ما وراء ذلك عليه أقرب وأسهل للطّلب"[2]؛ أي أنّ أول خطوة في دراسة اللغة هو النّظر في الأخطاء التي دخل عليها اللحن وتعديلها حتى نتمكّن من الفهم الصحيح، فهنا يتّضح أنّ التصحيح أمر لابدّ منه، وهو الهدف الأساسي من التأليف في اللحن، إذ أنّ ابن هشام الخمّي يعدّ من أهمّ اللذين ألّفوا في اللحن وقد حثّ جليا في هذه المقدّمة على ضرورة التّصحيح اللّغوي للتّحريفات التي تدخل على اللّغة، وإزالتها حتّى تظل اللغة فصيحة وسهلة أكثر للفهم والتّعبير بطريقة صحيحة.

كما نجد أيضا الكثير اللذين ألّفوا في هذا الموضوع، وكلّ هؤلاء اندرج غرضهم الأساسي ضمن تقويم اللسان، وتصحيح اللغة والتّصدّي لما يواجهها من ألفاظ هجينة أو عامّية وغير فصيحة "وعبد الرّحمان ابن الجوزي ألّف كتابه (تقويم اللّسان) لأنّه رأى كثيرا من المسيئين إلى العلم يتكلّمون بكلام العوام المرذول، جريا منهم على العادة، أي عادتهم في لهجات خطابهم وبعدا عن علم العربية"[3]؛ ومن خلال عنوان هذا الكتاب نلمح جليّا غرض الكاتب من تأليفه؛ وهو حماية اللسان العربي من اللحن والمحافظة على فصاحة اللغة ، كما رأى ابن الجوزي أنّ لغة العامّة هي السبب الأساس لوصول اللحن إلى

[1] – عبد العزيز مطر: **لحن العامّة**، الدّار القومية للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1966، ص 55.

[2] – ابن هشام الخمّي: **لحن العامّة مدخلا إلى تقويم اللسان وتعليم البيان**، نسختان مصورتان عن ابن أحمد، ص 01.

[3] – عبد العزيز مطر: **لحن العامّة**، ص55.

لغتنا الفصيحة، حيث كانوا يتكلّمون بلهجات مختلفة كلّ منها يحمل ألفاظ تخرج عن نطاق الكلام العربي الفصيح المتّفق عليه من جمهور علماء اللغة،ومن هنا اختلط الكلام اليومي اللهجي الهجين باللغة الفصيحة.

وبالنظر إلى مؤلفات علماء اللغة في هذا الخصوص نجد الكثير من الكتب ألّفت في هذا الغرض نذكر منها على سبيل المثال: (إصلاح المنطق)، (تقويم اللسان)، (المدخل إلى تقويم اللسان وإصلاح البيان)، (تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف)... وغيرهم كثير.

فالتّأليف في هذا الموضوع كان لابدّ منه، وهذا من أجل حصر تلك الأخطاء اللغوية التي خرجت عن نطاق قواعد اللّغة ومحاولة اكتشاف أسبابه ومعالجتها أو ما أطلق عليه العلماء التّصويب اللّغوي "التّصويب اللّغوي يتمثّل في ذلك الجهد الذي يبذله اللّغويين من أجل حصر الانحرافات اللغوية، ثمّ اقتراح الصّواب المطلوب لها؛ لذا فالتّصويب اللّغوي هو تصحيح الخطأ"[1]؛ أي أنّ الخروج عن ضوابط اللغة المتعارف عليها أدّى إلى ظهور ما يعرف بالتّصويب اللّغوي الذي يقودنا بالضّرورة إلى البحث في بداية اللّحن ودراسة أسباب ظهوره فالتّصويب جاء بعد الخطأ، وأنّ الغرض الأسمى والأساس للتأليف في اللّحن هو تصويب الملحون، والحفاظ على قواعد اللّغة باستعمالاتها الصّحيحة الفصيحة.

إنّ علماء اللغة كانوا حذرين كثيرا فيما يخص قضية اللحن، واتّبعوا أسسا جدّ حريصة على تحليل هذه الظاهرة، وكشف كلّ ما يتعلّق بأسباب وقوعها، "لقد نظر القدماء إلى اللحن بكثير من الحذر فالمعايير التي وضعوها لتصويب أو تخطيء الموادّ اللغوية تدلّ على وعيهم بجسامة الخطر الذي قد يهدّد اللغة"[2]؛ ومن خلال هذا القول يتبيّن أنّ علماء اللغة القدامى لم يتهاونوا في هذه المسألة، فاتّبعوها بمعايير ومناهج دقيقة للكشف عن الخطأ والصّواب في جميع الموادّ اللغوية، ومن ثمّ محاولتهم تصويب ما تعرّض للحن، وهذا و غرضهم وهدفهم الأساس الخروج باللغة من دائرة اللحن الذي أحاط بها، وكان ذلك بوضعهم الكثير من القواعد المفصّلة لقوانين اللغة الفصيحة وغيرها.

[1] – العربي دين: **قضية التّصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015، ص 18.

[2] – المرجع نفسه، ص 101.

3) منهج القدماء في تحليل الأخطاء اللّغوية

لقد تعدّدت اتّجاهات تحليل الأخطاء اللغوية، أو ما يصطلح عليها عند القدماء باللّحن، فعند دراسة وتحليل الخطأ الذي وُجِد، لابدّ من منهج متّبع ودقيق وقد تعدّدت هذه المناهج وتنوّعت، لكن بما أنّنا بصدد دراسة اللحن لدى القدماء؛ فهذا يذهب بنا حتما إلى الحديث عن المنهج التّقليدي لأنّ هذا المنهج هو الذي ساد عند القدماء فاتّبعه كل عالم لغوي درس هذه الظّاهرة واتّجه إلى تحليل الأخطاء الواردة فيها، "ساد الاتجاه التّقليدي للدّراسات اللغوية القديمة التي تناولت الأخطاء اللغوية، سواء أكانت تلك الدّراسات مخصّصة لدراسة الأخطاء اللغوية أم غير مخصّصة لذلك، ولعلّ من أشهر تلك الدّراسات القديمة التي اختصّت بدراسة الأخطاء اللغوية، دراسة ما تلحن فيه العامّة للكسائي (ت 180هـ) ودراسة لحن العوام لأبي بكر الزّبيدي..."[1]؛ فكانت الدّراسات المخصّصة في هذا المجال كثيرة والتي تتبع المنهج التّقليدي في دراساتها وتحليلها للأخطاء.

كما نلاحظ أنّ هذا الاتّجاه بقي سائدا حتى في العصر الحديث وما يدلّ على هذا الحديث بعض الدّراسات الحديثة التي تناولت في طيّاتها دراسة وتحليل الأخطاء على نفس الأسلوب الذي اتّبعه القدماء "وعلى الرّغم من عيوب هذا الاتّجاه الكثيرة بقي مستمرّا حتّى عصرنا الحديث، فكان من جملة الدّراسات الحديثة التي سادها أيضا في دراستها الأخطاء اللّغوية، دراسة (نظرات في اللغة والأدب) لمصطفى الغلاييني، ودراسة (أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين) لصلاح الدّين الزّعبلاوي، ودراسة (محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة) لمحمّد علي النجّار."[2]؛ فهذه الدّراسات المتنوّعة تدلّ على استمرار هذا المنهج والعمل به حتى في العصر الحديث، والاعتماد عليه في دراسة الأخطاء اللغوية وتحليلها والكشف عن أسبابها.

كما نجد الدّكتور عبد العزيز مطر يتحدّث في هذا الشأن فيقول، "لقد كانت دراسة الأخطاء اللغوية قديما، وما زالت حتّى يومنا هذا، لونا من التّأليف الذي مثّل اتّجاها قويا للمحافظة على سلامة

[1] – محمّد أبو الرّب: **الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي**، دار وائل للنّشر، عمّان الأردن، ص 131.

[2] – المرجع نفسه، ص 131.

اللغة وتخليصها ممّا شاع على ألسنة النّاطقين بغيرها من كلام مختلف عن سنن كلام العربي"[1]؛ فالفضل يعود بصفة كبيرة إلى علماء العربية القدامى والغيورين على لغتهم، فهم يعتبرون الأصل في تأسيس هذا الاتّجاه ووضع أسسه وقواعده للحفاظ على سلامة وفصاحة لغتهم، وكانت دراساتهم بمثابة نقطة الانطلاق عند المحدثين والأصل في دراساتهم "وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتّجاه التقليدي قد كان في الدّراسات اللغوية العربية من أهم الأعمال التّطبيقية اللغوية التي يتصوّر الآن وقوعها في نطاق علم اللّغة التّطبيقي التي سبقت محاولات تأسيس هذا العلم وتحديد معالمه، وإنشاء الجمعيات المستقلّة الخاصّة في منتصف الستّينيات في بريطانيا وفي مابين 1973 ميلادية في الولايات المتحدة الأمريكية"[2]؛ فهذا الاتجاه ظلّ مستمرّا وكان بداية انطلاق العديد من الاتجاهات الحديثة وهذا لتركيزه على أهمّية سلامة اللغة وصيانتها من التّحريف الذي يشوبها ويعدّ الدّراسة الأولى والأصل في هذا المجال، ومع تعدّد المؤلفات القديمة في اللحن نجد العديد من الطرق في تأليفهم ودراستهم لهذه الظاهرة، والتي اندرجت ضمن الاتّجاه التقليدي.

❖ منهج كتاب "ما تلحن فيه العامّة للكسائي" (ت 189هـ)

يعدّ هذا الكتاب من أقدم الدّراسات اللّغوية، ومؤلفه علي بن حمزة الكسائي، من أهمّ علماء اللغة القدامى والمؤلفين في لحن العوام، ويعتبر على رأس المدرسة الكوفية في النّحو واللغة، فكان موضوع لحن العامّة من أهم الموضوعات التي شغلت الكسائي، تضمّن مجموعة من الكلمات كانت تتلفظ بها العامّة بشكل غير صحيح أو محرّف أي دخل عليها اللّحن.

وإذا اتّبعنا هذا المؤَلَّف لاحظنا أنّه لم يتبع أو يخضع لمنهج أو طريقة محددة في عرضه للألفاظ التي تناولها لدى العامّة وذكر الصّواب فيها، "تسرد الكلمات فيه سردا وتعدّ عدّا دون أي نوع من الترتيب أو التّقسيم، وليس هذا بغريب على أوّل تأليف في موضوع: **"لحن العامّة"**؛ فهو لا يهتمّ بجمع النّظير إلى نظيره؛ فالأرقام: (1) حَرَصَ و(2) نَقَمَ و(5) عَجَزَ و(11) عَسَيْت (18) دَمَعَ، كل هذه الأرقام

[1] – عبد العزيز مطر، **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة**، ص 03.

[2] – عبده الرّاجحي: **علم اللغة التّطبيقي وتعليم العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1966م، ص 9.

مثلا، يجمعها أنّها تعالج أفعالا مفتوحة العين، وكسرها لحن عند الكسائي"[1]، فتناول هنا ما تلحن العامّة بكسرها عين الأفعال والتي صوابها يكون بفتح العين، فنلاحظ أنّه تناول هذه الظاهرة بطريقة عشوائية أي أنّه لم يضع تلك الأفعال حسب ترتيب معيّن إنّما أخذ كل مرة فعل معيّن، "وتبدأ كل فقرة في كتاب الكسائي بعبارة: "وتقول" أو "يقال"، وهو يكتفي في بعض الأحيان بذكر الصّواب فحسب، وبذلك لا نعرف كيف كان نطق النّاس في زمن الكسائي"[2]، وما يدلّ على أنّه لم يتّبع منهج دقيق أيضا أنّه يبدأ بتقول العامّة ثم يذكر الصّواب، وفي بعض الأحيان لا يذكر لنا الخطأ لدى العامّة، فيتعدّاه إلى ذكر الصواب مباشرة.

ومن هنا كانت طريقة الكسائي في تقديمه لنا كتابه (ما تلحن فيه العامّة) غير منتظمة ودقيقة فلم يتّبع ترتيب محكم في عرضه للألفاظ الملحونة وتصويبها ولعلّ هذا يرجع لكونه من أوائل من ألّفوا في هذا الأمر وما كان يعنيه هو عرض تلك الألفاظ التي نطق بها العامّة على غير عادة العربية الفصحى كما تطرّق واهتمّ بذكر الصّواب في ذلك.

❖ منهج كتاب "الفصيح لثعلب" (ت291 هـ)

يعدّ كتاب الفصيح لثعلب، من أقدم الكتب أيضا الذي تحدّث فيه عن اللّحن، واتّبع هذا المؤلف في عرضه لمضمون كتابه طريقة محدّدة، فنجد الدكتور محمّد أبو الربّ يقول في هذا الشأن، "إيراده الصّيغ الصّحيحة دون الإشارة إلى الأخطاء فيها"[3]؛ يعني أنّه ينتقل مباشرة إلى ذكر الصّواب في الكلام دون إيراده للكلمات كما وردت لدى العامّة، وقد يؤدّي هذا إلى إغفال وعدم معرفة مصدر وأنواع الأخطاء التي وقعت فيها تلك الألفاظ على العكس أي أنّ عند ذكر الأخطاء وأنواعها ومصدرها فقد تبين هذه الطريقة الكثير من الخصائص حول تلك الألفاظ التي تعرّضت للحن، كما قد نجد خصائص قد تختلف من قبيلة لأخرى ومن لهجة لأخرى من مميزات صوتية وصرفية ودلالية وغيرها، لكن كتاب الفصيح لم

[1] – الكسائي: **ما تلحن فيه العامّة**، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1982م، ص 77.

[2] – المرجع نفسه، ص 77.

[3] – محمّد أبو الربّ: **الأخطاء اللغوية**، ص 137.

يتطرّق إلى هذا الجانب ومن خلال حصره للصائب في الألفاظ مباشرة، فهدفه تقويم الألسنة والاهتمام بموضوع النّطق السّليم والحثّ عليه، فكان يحثّ إلا على الفصيح ولا يعتدّ بغيره.

و تحدّث ابن الجبان في كتابه عن مقياس الصواب الذي اتّبعه ثعلب حيث أورد قول هذا المؤلف ليوضّح لنا ذلك "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام، مما يجري في كلام النّاس وكتبهم فمنه ما فيه لغة واحدة والنّاس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهنّ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأجبرنا بهما"[1] فثعلب يظهر لنا هنا أنّه قد قام بتنقيح اللفظ الفصيح من بين أنواع كثيرة من اختلاط الألفاظ وذلك من بين اللهجات، فاختار الأفصح ومن بين اختلاف العامّة وغيره من الاختلاط فلم يعتدّ إلّا بالفصيح من الألفاظ وجمعه في كتابه الذي سمّاه على مضمونه (الفصيح).

أمّا من ناحية التّرتيب فنجد أنّ كتاب الفصيح أيضا لم يتّبع ترتيب واضح ودقيق في جمعه للموادّ اللغوية الفصيحة، فكان يجمعها بطريقة عشوائية وينظمها في فصول كيفما اتّفق لكن ليس تحت ترتيب معيّن كالأبجدي أو غيره، فقد خلا من ترتيب ينظّم مواده داخل فصوله، إذ نجد من الأمثلة التي ضربها محقّق الكتاب على ذلك إيراده في باب المفتوح أوله من الأسماء مواده على النّحو الآتي: "فكّاك الرض،... حبّ المحلب،... عرق النسا،... قصّ الشاة،... الرحى..."[2]، فهذه المواد لم تبن على ترتيب معين، كما نجد في قضية الاستشهاد أنّه كان لا يستشهد من القرآن الكريم إلّا قليلا فما طغى عنده من الاستشهاد إلّا كلام العرب، وقد نال كتابه شهرة كبيرة، وذلك نظرا لأهمّيته ولفائدته في تصويب اللغة وما يدلّ على ذلك اهتمام العلماء من عاصره ومن تلاه بمؤلفه هذا إذ نجد الكثير من الشّروح لهذا الكتاب كشرح الفصيح للزّمخشري وغيره.

❖ منهج كتاب "لحن العوام" للزبيدي (ت 379هـ)

[1] – ابن الجبان، **شرح الفصيح في اللّغة**، تح: عبد الجبّار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط 1، 1991، ص 152.

[2] – ثعلب أبو العبّاس: **الفصيح**، تحقيق ودراسة: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ص 289.

يعتبر هذا من أثمن الكتب التي وصلتنا من القدماء، مؤلفه أبو بكر الزّبيدي، ويعتبر هذا الكتاب من بين مؤلفاته الكثيرة، وخصّ هذا الكتاب بالتّحديد للحديث عن اللحن وما وقع في اللغة من أشكاله حيث أعطى اهتماما كبيرا لجمع المادّة اللغوية في عصره، وأورد الكلمات التي تعرّضت للحن فجمعها وبيّنها، ثمّ أورد لنا وجه الخطأ فيها وما يجب أن تكون عليه تلك اللفظة أي تصويبها، "وطريقة الزّبيدي في كتابه **"لحن العوام"** أن يذكر الكلمة التي يخطئ فيها عامّة بلده الأندلس، مسبوقة دائما بعبارة (قال محمد) أو قال (أبو بكر)"[1]؛ هذه الطّريقة التي اتّبعها في عرض ما جاء في كتابه.

اهتمّ الزبيدي بظاهرة اللحن ووصولها إلى الشّعر والنّصوص الأدبية حيث يقول في هذا الشأن "فألفيت جملا ممّا أفسدته العامّة عندنا فأحالوا لفظه أو وضعوه في غير موضعه، وتابعهم ذلك الكثرة من الخاصّة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم، واستعملته جلّة الكتّاب... فرأيت أن أنبّه عليه، وأبيّن وجه الصّواب فيه"[2]، أي انّه بيّن هذه الظّاهرة ووجه الخطأ فيها ومن ثمّة تصويبها.

وتحدّث الزّبيدي في كتابه عن ما يخطئ فيه العوام من خلال تغيير ظواهر صوتية معينة أو إبدالها وتغيير الحركات كقلب الفتح كسر وغيرها، كما تطرّق إلى أنّ العوام لحنوا أيضا في مجال الدلالة وتغيير المعاني كتعميم الخاص وتخصيص العام وكثرة المترادفات وغيرها، "ويقسّم كتاب الزبيدي قسمين، القسم الأوّل هو (ذكر ما أفسدته العامّة) ويشمل ما غيّرت العامّة في أصواته، فأبدلت صوت لين أو صوتا ساكنا بآخر أو سكّنت متحرّكا...والقسم الثّاني هو (ما وضعوه في غير موضعه)، ويشمل الخطأ في دلالة الألفاظ، كالعام الذي خصص والخاص الذي عمم"[3]؛ فأورد في كتابه مختلف أشكال اللحن من النّاحية الصوتية والصّرفية وحتّى الدلالية والتي كثرت الأخطاء فيها فخصص لها قسما تحدّث فيه عن أشكال اللحن فيها.

---

[1] – الزّبيدي: **لحن العوام**، تح: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، ص 36.

[2] – الزّبيدي: **لحن العوام**، ص 36.

[3] – عبد العزيز مطر: **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة**، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1981، ص 103.

كما تحدّث الزبيدي في كتابه عن اللّهجات العربية وكما نعرف أنّ تعدد اللّهجات يعدّ عامل أساس في وقوع اللحن، فباختلاف اللهجات تختلف بعض الأصوات والحركات ومن ثمّ يبدأ بروز اللحن إلى أن يصل جميع مستويات اللغة.

أمّا عن ترتيب كتابه فلم يضع له ترتيبا دقيقا هو الآخر"ولم يرتّب الزبيدي مواد القسمين ترتيبا معيّنا، وكان يبدأ بذكر الخطأ بقوله، (ويقولون) ثمّ يذكر الصّواب، متوسّعا في عرض المادّة بالشّرح والاستشهاد وكان يلجأ في بعض الأحيان إلى المقارنة بين ما يقوله أهل بلده في الأندلس وما يقوله أهل المشرق في الموضوع ذاته"[1]؛ فأولى عنايته بذكر الخطأ وتصويبه.

وبالنسبة للاستشهاد عند الزّبيدي على صحة قوله أو على ما يدلّ أنّ ذلك غير صواب قد كان يستشهد بمختلف المصادر كالقرآن الكريم والحديث النّبوي، وأبيات الشّعر وأقوال العرب.

4) مظاهر اللحن في اللغة

تدعو الحاجة دائما في كلّ مجتمع إلى التّصويب اللغوي، وذلك ببيان الصّحيح أو الفصيح لإتّباعه، وبيان الخطأ أو اللحن لاجتنابه، والألفاظ والتّراكيب في هذا سواء أي أنّ اللحن دخل على كلّ مستويات اللغة، " وقد شعر علماء العربية شعورا قويّا بالحاجة إلى هذا التّصويب اللغوي بعد أن اتّسعت رقعة الدّولة الإسلامية، فاختلط أصحاب اللّسان العربي بغيرهم من الشّعوب، وتكلّم العربية أقوام ليسوا من أهلها"[2]؛ وعند اختلاط لسان العرب بغيرهم من الأعاجم توسّع هذا اللّحن وتوسّعت أنواعه على مستويات اللغة المختلفة، "إنّ أمثلة اللحن تتوزع على أنواع تضمّ ما يتّصل بالأصوات والصّرف والنّحو والدّلالة والإملاء، ويلاحظ من خلال النّظر في مصنّفات اللّحن أنّ أمثلة اللحن في النّحو قليلة نادرة وأنّ أمثلة اللحن في الأصوات قليلة أيضا، أمّا أمثلة اللّحن في الصّرف فهي التي تمثّل القسم الأكبر من الأمثلة، ويليها ما يتّصل بالدلالة من أمثلة ومسائل، وعلى الرّغم من أنّ بعض المصنّفات سعت إلى

[1] – الزّبيدي: لحن العامّة، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1981م، ص 67.

[2] – السيّد يعقوب بكر: **نصوص في فقه اللغة**، دار النّهضة العربية، بيروت، 1970، ص 215.

انتهاج تبويب لما بين أيدي المصنّفين من مادّة، نرى أمثلة اللحن المتعدّدة تفتقر إلى تصنيف دقيق"[1]؛ إذًا فانتشار اللحن لم يقف عند مستوى معيّن من مستويات اللغّة بل شمل جميع تلك المستويات من إبدال للحركات وتغيير بعض الحروف ببعض، إلى تغيير بنية الكلمات، وتغيير الحركات الإعرابية، إلى الخروج بالدّلالة إلى معاني أخرى... ولكن انتشار اللحن على تلك المستويات كان بصورة متباينة حيث نجد بعض المستويات دخل عليها اللحن بصورة أكبر من غيرها بسبب عوامل لهجية وجغرافية وغيرهما.

تجلّت مظاهر اللحن في القديم في مستويات عديدة حيث رصد علماء اللغة في ذلك العصر تجليّات اللحن بأنواعه.

- **المظهر الصّوتي**

ومن أمثلة النصوص التي تجلّى فيها اللحن على مستوى الأصوات نجد عند ابن السكّيت حيث يقول:

"يقال ضَاعَفْتُ وضَعَّفْتُ، وبَاعَدْتُهَ وبَعَّدْتُهُ.

وقد تَكَاءَدَنِي الشَّيءُ وتكأَّدَنِي، إذا اشقّ عليك، وهو من قولهم: عقَبة كُؤُود إذا كانت شاقَّة المصعد.

وقدْ تذاءبَتْ الرّيح وتَذَأَّبَتْ، إذا جاءت مرّة من هنا ومرّة من هناك، وأَصله من الذئب، إذا حُذِر من وجه جاء من وجهٍ آخر.

ويقال: امرأة مُناعمة ومُنَعّمة.

ويقال: اللهمّ تَجَاوز عنّي وتَجوَّز عنّي."[2]

فهذه الأمثلة تبيّن نوع اللحن الذي دخل على تلك الكلمات، هنا دخل على المستوى الصّوتي إذ نجد من خلال أمثلته أنّ بعضهم ينطق الكلمات بألف المد، وبعضهم يستغنون عنه فينطقون دون مدّ

[1] – أحمد محمّد قدّور: **مصنّفات اللحن والتّثقيف اللغوي**، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، د ط، 1990م، ص 59.

[2] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، تح: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د ط، ص 144.

أو يستبدلونه بتشديد الحرف الذي يليه.

➢ المظهر الصّرفي

تطرّق الزبيدي في لحن العوام إلى أمثلة اللحن في الصّرف والأبنية حيث نجده يقول في تاء التأنيث مكان ألف التأنيث المقصورة:

"ويقولون سَكْرَانَة، يبنونها على سكران.

قال محمّد: والصّواب: سكرى وسكران، مثل ريّي وريّان، وذكر يعقوب أنّ قوما من بني أسد

يقولون: سكرانة وذلك ضعيف رديء، ولبني أسد لغات يُرْغَب عنها.

وقال أبو حاتم: لبني أسد في اللغة مناكير لا يؤخذ بها.

وقال عمارة بن عقيل امرأة ريّانة، أنشدنا أبو عليّ:

وَمِنْ لَيْلَةٍ قَد ياتها غَير آثِيمٍ بِسَاجِيةِ الحِجْلَين رَيّانَة القَلبِ

وكان أبو حاتم لا يثق بعربيّة عمارة هذا"[1]؛ ومن خلال الأمثلة التي ذكرها الزّبيدي في هذا الشأن نجد أنّ القبائل اختلفت باختلاف لهجاتها في ألف التّأنيث المقصورة التي نجد من بينهم من بدّلها بالتّاء، وهذا من اللحن في كلامهم، حيث الزّبيدي يصحح ذلك فيقول والصّواب كذا كما يستدّل بأقوال أخرى.

➢ المظهر النّحوي

وردت أمثلة اللّحن في النّحو عند العلماء في مصنّفاتهم، حيث نجد عند الحريري من أمثلته يقول: "ويقولون: ذهبت إلى عنده فيخطئون فيه، لأنّ (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجرّ إلّا (من) وحدها ولا يقع في تصاريف الكلام مجرورا إلّا بها، كما قال سبحانه **{ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ الله }** [سورة النّساء الآية 78]، وإنّما خُصّت (من) بذلك لأنّها أمّ حروف الجرّ، ولأمّ كلّ باب اختصاص تمتاز به، كما

[1] – الزّبيدي: **لحن العوام**، ص 116.

خصّت إنّ المكسورة بدخول اللام في حيزها، وخصّت كان بجواز إيقاع الفعل الماضي خبرا عنها وخصّت باء القسم باستعمالها مع ظهور فعل القسم، وبدخولها على الاسم المضمر"[1]؛ فهنا قد خرج البعض عن القاعدة الأصلية حيث أنّه لا يوجد حرف جرّ يدخل على (عند) من دون (من) والعامّة أدخلوا عليها (إلى)، وهذا عند العلماء خطأ وخروج عن القاعدة النّحوية، ويعتبر لحن، كما وضّح الحريري أنّ حرف الجرّ(من) خصّ بذلك، أي أنّها حالة خاصة كثير من القواعد الخاصّة التي تنطبق على حالات شاذّة.

- **المظهر الدّلالي**

ظهر اللحن في هذا المستوى بصفة كبيرة حيث اختلطت المعاني؛ فمنها ما عمّم ومنها ما خصّص، وألفاظ أخرى بسبب استعمال القبائل لها في مواضع تختلف من قبيلة أو لهجة لأخرى أصبحت مشتركا لغويا، وكذلك الكثير من العلاقات الدّلالية التي دخل عليها اللحن؛ وهذا ما سنتناوله ففصل لاحق، "ويهتمّ قطاع الدّلالة بما يتعلّق بمعاني الكلمات معجميّا، وما يلحق به من مجالات علمية وتطبيقية بالمصطلح والمعجم"[2]؛ فقد دخل اللحن على تلك المعاني التي اهتمّت بها الدلالة، ليخرج بتلك المعاني إلى معاني أخرى جديدة، مثل ما عرف بالتطور اللغوي وغيره فكانت أحد أسبابه اللّحن.

تعدّد اللحن في الدلالة وذلك بتعدّد العلاقات الدّلالية، كالتّرادف والتضادّ والمشترك اللفظي وغيرهم، ومن أمثلته في هذه العلاقات نجد:

أ. "تخصيص العام

وذلك بأن يكون للكلمة مدلول عامّ رواه علماء اللغة، ويستعمل عند العامّة في معنى أخصّ من المدلول الأوّل، حيث نجد ابن الجوزي يقول في هذا الشأن :الراحلة اسم لكلّ ما يركب في السّفر، وهم

[1] – الحريري: **درّة الغواص في أوهام الخواصّ**، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1996 م، ص 145.

[2] – أحمد محمّد قدّور: **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 2، 1999م، ص 25.

يخصّون بهذا الاسم: النّاقة النّجيبة.

ب.تعميم الخاصّ

وهو عكس ما سبق أي يكون المعنى خاصّا فيصبح عامّا نحو: الحمولة: الإبل التي تحمل الأمتعة خاصّة، وهم يجعلونها للإبل التي تحمل أيّ شيء.

ج. تغيّر مجال الدّلالة

وذلك بأن تنتقل الدّلالة إلى مجال آخر وغالب ما يكون قريبا من المجال الأوّل نحو: الرَّاوِيَة هو البَعير أو الحِمار الذي يستقى عليه، فأمّا التي فيها الماء فمَزادَة، وهم يسمّون المزادة رَاوِية"[1]؛ وكما تبيّن لنا من هذه الأمثلة يظهر أنّ العامّة خلطوا كثيرا بين الدلالات وخاصّة المتقارب، إذ نجد لاختلاف اللهجات بين القبائل دور كبير في تداخل معاني الألفاظ ووقوع اللحن، ففي المشترك اللفظي على سبيل المثال نجد أنّ العامّة يستعملون لفظا معيّنا للدلالة على العديد من الدّلالات، وذلك لاختلاف وتباعد الرّقع الجغرافية، ومن ثمّ اختلاف التعبير ولكن إذا نظرنا في أصل اللفظة نجد أنّ تلك المدلولات تشترك في معناها العام تقريبا وذلك بفعل التطّور الدلالي، والتّوسع الجغرافي، واختلاط الألسنة.

5) دراسة ببليوغرافية لبعض أشهر كتب اللّحن

تشير أغلب الشواهد التّاريخية إلى أنّ اللّحن كان العامل الأساس لنشأة علوم اللّغة المختلفة وعلى الرّغم من الاختلافات التي أثيرت حول الموضوع، فإننا نلحظ هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها فالمعروف عن عقلية العرب أنّها تتميّز بالعصبية في كلّ مجالات حياتهم وأعمالهم، وحتّى لغتهم، فنجد العرب متعصّبين في حبّهم وفي كرههم، في دينهم وفي لغتهم، فهذا التعصّب للغة والدّين، وغيرتهم على لغتهم لغة الشّعر والقرآن الكريم كان السبب الأساس للعمل على حفظ اللّغة والحفاظ على كلام الله

[1] – عبد العزيز مطر: **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة**، ص 189.

تعالى، خاصّة في ظل اختلاطهم بغيرهم من العرب وفساد الألسنة، وما جهود التأليف في اللحن في التّراث اللغوي الضّخم، واجتهادات علماء اللغة الذي يظهر في كتبهم سوى دليل على ذلك.

تعدّدت مظاهر اهتمام القدماء بالسّلامة اللّغوية، فاللّغويون الأوائل اهتمّوا بجمع المادّة اللّغوية من أفواه العرب أينما وجدوا، واهتمّ العلماء الذين تلوهم بتبويب هذه المادّة، حيث نجد منهم من رتّبها صوتيا،ومنهم من رتّبها على حروف الأبجدية بحسب الأصل الأوّل والأخير من الكلمة، وضف إلى هذه التّرتيبات نجد منهم من رتّبها دلالي، أي بحسب المعاني، ورتّبها آخرون بحسب الموضوع كالرّسائل اللّغوية "لقد تعدّدت كتب اللحن بشكل عامّ، فاختلفت من حيث عناوينها وترتيبها، ولكنّها لم تختلف كثيرا من حيث منهجها أو مادّتها أو شواهدها، وفي أحيان كثيرة اتّسمت بتكرار ما جاء في الكتب التي سبقتها، واجتهد آخرون في إعادة تبويب كتب غيرهم"[1]؛ أي أننا نلحظ فرقا في التّرتيب والعناوين ولكن هؤلاء العلماء قد اتّفقوا في الأمر الأساس وهو دقّة النّقل والاستشهاد للحفاظ على اللغة الفصيحة، وما يظهر من كلّ هذا أنّ هؤلاء العلماء قد أولوا هذا الأمر عناية خاصّة فدوّنوها بدقّة واحتراز كبيرين كما ينبغي أن تكون عليه لغة العرب، فتحرّوا في ذلك شروطا تقي تسرّب اللحن إلى معاجمهم وكتبهم التي ألّفوها في هذا الشأن.

اهتمّ بعض اللّغويون بموضوع اللّحن فكتبوا رسائل صغيرة عرفت فيما بعد بكتب لحن العامّة، وما تلحن فيه العوام، أو ما تلحن فيه العامّة، فاعتمدت على أخطاء العامّة كمنطلق لها لجمع المادّة اللغوية الصّحيحة وتصويب الخطأ فيه وتدوينه مصحّحا، إذ جعلتها مادّتها الأساسية ومن ثمّ تسعى إلى معالجة وتصويب ما دخل عليه اللّحن وتدوينه حفاظا على فصاحة اللغة، فتعدّدت المؤلفات التي أولت قضية اللحن عناية قصوى ودقيقة، ومن بين كتب اللحن في التّراث اللغوي العربي القديم نجد:

- **كتاب ما تلحن فيه العامّة للكسائي**

يعدّ هذا الكتاب من أقدم المصنّفات التي وصلت إلينا عن ظاهرة اللحن، ومؤلفه، أبو الحسين

[1] – العربي دين: **قضّية التّصويب اللّغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين**، ص 61.

علي بن حمزة ابن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي والمعروف بالكسائي ولد بالكوفة 119هـ، وهو إمام المدرسة الكوفيّة، وقد روي عن الفرّاء قوله: "مدحني رجل من النّحويين، فقال: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في العلم، قال: وأعجبتني نفسي فناظرته وسألته، فكأنني كنت طائرا يغرف من بحر"[1]، فالفرّاء هنا أثنى على شساعة المعرفة اللغوية للكسائي، كما يعتبر أحد القرّاء السّبع.

المعروف عن الكسائي أنّه من العلماء المجتهدين في النّحو حيث يقول الإمام الشّافعي "من أراد أن يتبحّر في النّحو فهو عيال على الكسائي"[2]، فهذا العالم يشهد له من العلماء الكثير على علمه الواسع في اللغة وثقافته النّحوية، كما أنّ الكسائي عرف بالجدّ وحسن السّلوك وكذلك عرف بعلمه واجتهاده، لهذا أخذ النّاس بآرائه العلمية.

يعدّ الكسائي من أوائل العلماء اللغويين، اللذين اهتمّوا بقضية اللحن، من خلال كتابه ما تلحن فيه العامّة، فكان يمتلك علما واسعا، وزادا معرفيا كبيرا، جعله يحظى بمكانة مرموقة عند النّاس وكذا بين العلماء، "وعلى الرّغم من أنّ الكسائي إمام من أئمّة المدرسة الكوفية، التي من خصائصها توسيع دائرة الاستشهاد بالنّسبة للنّقل عن القبائل العربية، ومخالفتهم البصريين في ذلك، وأخذهم كثيرا من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم، لأنّها في نظرهم تمثّل جانبا من العربية، إلّا أنّه لم يتّبع المنهج الذي اتّبعه الكوفيين، ولم يتوسّع الكسائي في أخذه من القبائل العربية"[3]، أي أنّه كان حذرا بشدّة بشأن الاستدلال في رواياته، فيأخذ إلّا ممّن تأكد من فصاحتهم بنسبة كبيرة على عكس منهج مدرسته التي كانت تأخذ عن الكثير ممّن سمعوا إليهم ، وهذا ما جعله يكسب ثقة كبيرة بين علماء اللغة وتلاميذه من خلال حذره الشّديد ، ومن هنا أسس لآرائه التّصويبية للحن اللغوي في كتابه هذا (ما تلحن فيه العامّة).

---

[1] – الزّبيدي الأندلسي: **طبقات النّحويين واللّغويين**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984م، ص 129.

[2] – الخطيب البغدادي: **تاريخ مدينة السّلام**، تح: بشار عواد معروف، ص 349.

[3] – مهدي المخزومي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 2، 1958 ص 317.

نلحظ في هذا المؤلَّف، نوع من الاضطراب في مضمونه، فقد عرف عن الكسائي أنّه كان يعتدّ باللّهجات الشاذّة.

ورد في كتاب الكسائي أمور توحي إلى نوع من التّبويب في جمعه للمادّ اللغوية وتصويبها؛ فقد جمع المادّة وصوّبها وفق العامل المشترك بينها في الخطأ، أي أنّه يضم الأخطاء التي تتشابه مع بعضها، إذ يجمع تارة الأخطاء التي تتعلّق بالصّوائت، نحو قوله في الكلمات "(4) وتقول: قد نقد المال والطّعام بكسر الفاء...

(5) وتقول: عجزت عن الشيء بفتح الجيم...

(6) وتقول: كسرت ضفر زيد بضمّ الظاء والفاء جميعا..."[1]

فهنا جمع هذا النّوع من الأخطاء تحت باب واحد، وهو لحن العامّة في المستوى الصّوتي للكلمات من خلال قلبهم للحركات عن أصلها في اللغة الفصيحة.

من خلال ما عرضنا عن هذا الكتاب (ما تلحن فيه العامّة)، نجد أنّ هذا لا يوحي إلّا ببدائية المنهج، فنجده يذكر الخطأ الذي ورد لدى العامّة وبعدها يذكر الصّواب لذلك، وأحيانا أخرى يتعدّى ما ورد لدى العامّة مباشرة إلى ذكر الكلمة الفصيحة أو الصّواب مباشرة "وتقول: قد اشتريت بطانة جيّدة بكسر الباء"؛ فهنا نحن لا ندري أين لحنت العامّة في هذه اللفظة، أي أنّنا لا ندري كيف كانت تنطق بها، فيمكن أن تكون العامّة كانت تنطقها على الوجه الصّائب كما يمكن أن يكون العكس.

➢ كتاب إصلاح المنطق لابن السكّيت (ت 244هـ)

هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت، ويقال أنّه لقّب بالسكّيت لأنّه كان طويل السكوت، فلا يتكلّم كثيرا، ولد في الدّورق وهي إحدى مدائن إقليم خوزستان الذي يقع في أقصى

[1] – الكسائي: **ما تلحن فيه العامّة**، ص 100.

شمال الخليج العربي، وأخذ عن العديد من العلماء والشّيوخ الذين سبقوه وكذا من عاصروه: كأبي عمرو الشّيباني، وأبي عبيدة، والأصمعي... وغيرهم.

تعلّم ابن السكّيت النّحو عن البصريين والكوفيين وهذا ما جعل له آراء في النّحو تبيّن مدى براعته، كما كان له الفضل كذلك في جمع أشعار العرب، وسبب تعلّقه الشّديد بالدّين وبحثه فيه جعلته يطّلع على أسرار اللغةّ.

تناول ابن السكّيت في كتابه هذا إحدى مواضيع التّصويب اللغوي، وقد أشار إلى الأخطاء التي يسهل الوقوع فيها ونبّه إليها، كما تضمّن كتابه مجموعة من الأبواب من خلال ذكر الألفاظ المتماثلة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة في الوزن والمتماثلة في المعنى.

قسّم ابن السكّيت كتابه هذا إلى قسمين، ثمّ بوّب كل منهما إلى أبواب، حيث لاحظ الدّكتور حسين نصّار أنّ موضوع هذه الأبواب تمحور حول أربعة أمور، حيث يقول: "ما ينتمي منها إلى تحريف في الضّبط، وتحريف في الحروف، وتحريف في صيغة الفعل، وما تضعه العامّة في غير موضعه"[1]؛ حيث تتجلّى هذه التحريفات أو اللحن على كافّة المستويات من الصّوتي إلى الصّرفي إلى النّحوي، وصولا إلى المستوى الدّلالي واختلاط المعاني وتهجينها. حيث نجد هذا المثال الذي يتجلّى فيه اللحن على المستوى الصّوتي كما ورد في كتابه (إصلاح المنطق)، "تقول: هي الصِّنارة مكسورة، ولا تقول: صَنَّارة"[2]، أي من العامّة من ما يفتحون من الكلام ما حقّه الكسر وهكذا.

كما هناك ما يدور في كتابه حول اللحن في صيغة الفعل " ما يغلط فيه، يتكلّم فيه بالياء، وإنّما هو بالواو، قوله: جفوت الرّجل فهو مجفّو، وقال بعضهم مجفيّ، ولا تقل جفيته"[3] إذ أنّ من العامّة من

[1] – حسين نصّار: **المعجم العربي نشأته وتطوّره**، دار مصر للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط 1، ج 1، ص 99.

[2] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السّلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 4، ص 173.

[3] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، ص 185.

يقلب الواو ياء وهذا خطأ عند ابن السكّيت .

تكمن أهمّية هذا الكتاب في كونه مرجعا لغويا قيّما، كان موضوع دراسة لكثير من الباحثين واللغويين والأدباء، إذ تناول فيه ظاهرة اللحن مبرزا أماكن وقوعها، وأنواع اللحن الذي وقع فيه العامّة فهو من أبرز أهمّ كتب العلماء القدامى اللذين تناولوا وعالجوا ظاهرة اللحن وصوّبوها.

- **كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276 هـ)**

يعتبر هذا الكتاب من أبرز الكتب اللغوية في ذلك العصر، وهو ينسب لابن قتيبة وهو "أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، كاتب وأديب لغوي مشهور، عاش في عصر بني العبّاس في النّصف الثّاني من القرن الثالث هجري، أيام كانت الدّولة العبّاسية في أوّج مجدها وازدهارها السيّاسي والفكري والثّقافي"[1]، ولد سنة 213هـ، بالكوفة، ثمّ انتقل إلى بغداد فأخذ ينهل العلم من علمائها، تأثّر كثيرا بآراء أبي حاتم السّجستاني، وفي كتبه ما يدّل على تأثره بفلسفة أرسطو، كما أنّه ألّف كتب في السنّة والحديث النّبوي الشّريف، ويعدّ كتابه هذا أوسع ذكرا عند النّاس منذ تأليفه، فنال مكانة كبيرة عند الأدباء واللغويين.

يعتبر هذا الكتاب تأليفا مهما في كتب اللحن، وقد قال عنه ابن خلدون في مقدّمته: "وسمعنا من شيوخنا في مجالس التّعليم أنّ أصول هذا الفنّ وأركانه أربعة دواوين، وهي، أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرّد، وكتاب البيان والتّبيين للجاحظ، وكتاب النّوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها"[2]، وهذا يدلّ على مكانته اللغوية العالية، وقيمته الأدبية الفريدة التي جعلته يحتلّ مكانا مرموقا وعظيما من الدّراسة عند اللغويين والأدباء.

[1] – ينظر، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن حلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، دار صادر بيروت، 1994م، مجلّد 3، ص 43.

[2] – ابن خلدون: **المقدّمة**، ص 248.

بدأ ابن قتيبة كتابه بمقدّمة طويلة، بيّن فيها ما آلت إليه الأمور في عصره، من نقص العبادات وفعل الخير، ونسب العلم إلى غير أصحابه أو ما عرف آنذاك بالانتحال، وبعد ذلك ذكر الأسباب التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب، فقال: "فلمّا رأيت هذا الشأن كلّ يوم إلى نقصان، وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له حظا من عنايتي، وجزءا من تأليفي، فعملت لمحفل التأديب كتبا خفاف في المعرفة وفي تقويم اللسان واليد، يشتمل كلّ كتاب منها على فنّ، وأعفيته من التّطويل والتّثقيل"[1]؛ فدواعي التّأليف واضحة عند ابن قتيبة من خلال مقدّمة كتابه، وهذا بسبب تذمّره وخوفه من نتائج الأوضاع التي آلت إليها الأمور في عصره، فسعى من أجل الإصلاح في نواحي عدّة وذلك في أبواب كتابه، وقد سمّى كلّ باب من أبوابه بالكتاب، حيث بدأ بكتابة المعرفة وتندرج تحته عدّة أبواب أخرى، ثمّ يلي ذلك باب آخر سمّاه كتاب تقويم اللّسان، فقد عمل فيه على تصويب ما تعرّض للحن والتّحريف وذلك رغبة في الحفاظ على اللّسان العربي الفصيح، والذي اندرج تحته هو الأخر العديد من الأبواب، ثم تلاه كتاب الأبنية، فتحدّث فيه عن بنية الأفعال والأسماء والأوزان الصّرفية وغيرها. وهكذا كان تقديم ابن قتيبة لمضمون كتابه، فقسّمه إلى أبواب وأطلق عليها اسم كتب وتحت كلّ كتاب أتت أبواب أخرى، تضمّنت مواضيع وقضايا معيّنة.

➢ كتاب لحن العوام للزّبيدي (ت 379 هـ)

من أبرز ما قدّم في ظاهرة لحن العامّة هذا الكنز اللغوي الذي وصل إلينا وهذا لأهميته التي حظي بها بين العلماء من عصر إلى آخر، حتى وصوله منقّحا إلى بين يدينا، وينسب هذا الكتاب إلى، "محمّد بن الحسين بن عبد الله بن مذحج الزّبيدي الأندلسي، ولد في اشبيلية عام 316 هـ، نشأ في بيت علم فوالده كان بالأندلس، تلقّى بها العلم وسمع كثيرا من الشّيوخ"[2]

[1] – ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تح: محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط 4، 1963م ص 08.

[2] – ينظر، الزّبيدي: **لحن العوام**، تح وتعليق وتقديم: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بعابدين، القاهرة، ط 1، 1964م، ص 9.

يعتبر الزّبيدي أحد علماء العربية اللذين نبّهوا على مسألة الاستعمال اللغوي في غير محله وبطريقة خاطئة، أو ما عرف عندهم باللحن، فكان يبحث عن السّبل الكفيلة لإعادة اللغة العربية إلى مكانتها الأصلية، ويعدّ كتابه هذا (لحن العوام)، نتائج لتأملاته في الأخطاء اللغوية التي كان النّاس يقعون فيها في عصره ولحنهم في الكلام بمختلف مستوياته.

قسّم الزبيدي كتابه إلى أقسام: "وينقسم الكتاب على ثلاثة أقسام رئيسية، ذكر الزّبيدي في القسم الأوّل منها: 'ما أفسدته العامّة وما وضعوه في غير موضعه'، وهو في تطوّرات الأصوات والصّيغ وفي القسم الثّاني ذكر: 'ما وضعته العامّة في غير موضعه'، وهو في تطوّرت الدّلالة وفي القسم الثّالث ذكر: 'ما يوقعونه على الشّيء وقد يشركه فيه غيره'، وهو في تطوّرات الدّلالة كذلك"، فتحدّث في كتابه هذا عن أمرين أساسيين، وهما تطوّرات الأصوات والبنيات الصّرفية وما نتج من أخطاء عن تلك التطوّرات، والأمر الثّاني تحدّث فيه عن تطوّر الدّلالة وما نتج عنها أيضا من اللّحن والاستعمال الخاطئ للمعاني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزّبيدي اهتمّ بذكر اللّهجات القديمة، فالزّبيدي شأنه شأن ابن السكيت وثعلب في مقياس الصّواب والخطأ عند اللغويين فهو لا يأخذ إلّا بالأفصح.

6) معايير التّخطئة والتّصويب عند القدماء

اللغة عبارة عن طريقة تواصلية، وهي ملكة أودعها الله سبحانه وتعالى في عباده للتمكّن من أداء التّواصل، بقوله **{ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسمَاءَ كُلَّهَا }** [سورة البقرة، الآية 31]، أي أنّها وسيلة لتحقيق غاية معيّنة، وكما قال ابن جني في تعريفه للغة: "حدّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[1]، فاللّغة قد عبّرت منذ خلق الإنسان عن حاجاته، وكذا مكنوناته، فهي تعتبر محطّة عبور يعبر الإنسان من خلالها لكي يصل إلى ما في نفسه من مشاعر وأحاسيس وكذلك أغراضه، والتّواصل مع الطّرف الأخر من خلال الحوار.

[1] – ابن جنّي: الخصائص، ص 33.

من هذا المنطلق أصبحت اللغة شيء مقدّس وعُرف متواضع عليه لا يمكن تجاهله أو الخروج عنه فيمكن القول أنّ اللغة من خلال مكانتها العالية في المجتمع أصبحت بمثابة قانونا للتّواصل، فلا يمكن عصيانه أو الخروج عن ما هو متواضع عليه في المجتمع الواحد، وكلّ الواقع في الخطأ هو لاحن يجب التنبيه على الخطأ الذي وقع فيه وتصويبه بحسب القاعدة الصّحيحة ، فإذا تحدّثنا عن لغة العرب، نجد أنّها محكومة بضوابط وقواعد نحوية، لضبط عملية التّواصل الصّحيح بين المتكلّمين وفي الإنتاج الفكري أيضا، فكلّما سمع فيها خطأ صوّب فالعرب اعتبرت اللحن أنّه أبشع العيوب، وظهور النّحو جاء لحماية اللغة من التّحريف، فبعد احتكاك العرب بالأعاجم، والفتوحات الإسلامية واتّساع الرّقعة الجغرافية للإسلام، فانتشرت العربية، وهذا ما جعل اللحن يعتريها بصفة أكبر، ومن هنا بدأ التأسيس للنحو يقول العربي دين " لم يكن للعربي معايير يعتمدها أساسا لتخطيئاته أو تصويباته قبل ظهور اللحن، بل كان الناس يحتكمون فيها يذهبون إليه إلى السليقة التي جبلوا عليها، لهذا فإنّ ظهور معيار النّحو مهّد فيما بعد إلى الاحتكام إلى قوانين لغوية تصلح للإبانة عن فاسد اللغة من سليمها، وبخاصّة عندما أخذ الدّرس اللغوي في النّحو على يد المدارس النّحوية، إذ ظهرت فيما بعد مؤلّفات أقل ما يقال عنها أنّها أحصت أخطاء اللّغة ودعت إلى تركها"[1]، ومعنى هذا أنّ العرب القدامى كانوا يميّزون في البداية بين الفصيح والملحون ببداهتهم وسليقتهم السّليمة، ولكن مع انتشار اللّحن بصفة كبيرة إلى أن طغى على جميع مستويات اللغة أصبح الأمر ضروري لإيجاد حلّ آخر لأنّ السليقة السّليمة انحصرت كثيرا، فمن هنا كانت الحاجة أم الاختراع؛ فوضع القواعد النّحوية ضرورة وحاجة لحماية اللّغة بطريقة أضمن؛ أي أنّ النّحو العربي هو من فتح المجال للأعراب في اعتماد معايير معيّنة تصلح للإبانة عن فاسد اللّغة، ومن ثمّ تصويبه.

وضع اللغويون القدماء معايير مثّلت حدود اللّغة وقد حرصت في جمعها للفصيح وجعله قاعدة يقاس عليها على تلك المعايير المضبوطة، وجعلت الاحتكام إليها أمرا ضروريا، وهذه المعايير كالآتي:

[1] – العربي دين: **قضيّة التّصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين**، ص 51/50.

أ. القياس

قبل الحديث عن القياس، وكيف اعتمد عليه العلماء خلال ضبطهم لقواعد معينة لابدّ أن نتطرّق إلى ضبط تعريف لهذا المصطلح:

لغة:

جاء القياس في المعجم الوسيط: "قَاسَ الشَّيء على غيره، وبه قوسا، وقيَاسا، قَدَّره على مثاله"[1] وجاء في لسان العرب: "القياس في اللّغة مصدر قَاسَ ويَقِيس، بمعنى قَدَّر وقام الشّيء بالشّيء لمعرفة مقداره بالنّسبة إليه، وقاس الحبل بآلة قيس لمعرفة طوله"[2]، فالقياس تقدير شيء على أمر آخر معروف أو مقدّر.

اصطلاحا:

القياس في الاصطلاح يشمل عدّة مفاهيم، تختلف باختلاف العلوم التي تستخدم فيها: فنجد القياس في الفقه، وفي الفلسفة، وعلم المنطق...، كما نجد القياس في اللّغة والنّحو وهذا ما سنتحدّث عنه فيقصد بالقياس هنا: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]، والمقصود هنا قياس الأمثلة على القاعدة التي جاء بها النّحويين من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، حيث أصبح كلامهم منهجا ذا قواعد يعتمد عليه في النّحو، كما يعرّفه ابن جنّي بقوله: "القياس أن تحكم للثّاني بما حكمت به للأوّل لاشتراكهما في العلّة التي اقتضت ذلك في الأوّل"[4]، وهذا ما ذهب إليه الدّكتور محمّد سمير نجيب في قوله: "إلحاق مسألة ليس لها حكم معيّن بمسألة لها حكم، مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه

[1] – مجمع اللّغة العربية: **معجم الوسيط**، ص 766.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادّة (قاس).

[3] – ابن الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب**، ص 45.

[4] – العكبري: **شرح اللّمع**، تح: فائز قار، الكويت، ط 1، ج 1، ص 6.

تستدعي إحداهما على الأخرى"[1]، وعليه فالقياس هو إسقاط حكم القاعدة وهي الأصل، على المثال وهو الفرع ويقتضي في ذلك شرط اجتماعهما في العلّة، أو تماثلها.

عمل اللغويون القدامى على ضبط القواعد اللغويّة المعروفة وإلحاق الخاصّ الذي لم يرد له قاعدة على غيره من خلال معيار القياس،" وهو معيار اعتمده النّحويون لحمل المتشابه من الكلام في الوزن والصّفة، على بعضه ممّا يطلب صوابه، وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادّة وفروعها، وضبط الحرف وترتيب كلماتها"[2]؛ أي أن يأخذوا المتأكد من فصاحته ليصبح قاعدة، يقاس عليها باقي الكلام، فيتمّ إلحاق مسألة لا حكم فيها بأخرى تشبهها فيها حكما ظاهرا، وبالتّالي يسقط حكم الثانية على الأولى أيضا فيصبح لها نفس حكم الثّانية، فمثلا: عن طريق النّقل، أنّ كلّ ما كان على وزن (فَعَّلَ) في الماضي كان وزنه (تَفْعِيل) في المصدر، فنتوصّل عن طريق القياس أنّ مصدر الفعل الماضي (جَرَّبَ) هو: (تَجْرِيب)، وأنّ مصدر الفعل الماضي (قرَّبَ) هو: (تَقْرِيب) وأنّ مصدر الفعل الماضي (عَبَّرَ) هو: (تَعْبِير)...، شرط ألّا يكون ما قيس عليه شاذا، "وقد حدّد قدماء اللّغويين الفائدة من القياس، ورأوا بأنّه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، ويريدون بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، ويريدون بالمنقول الكلام العربي الفصيح، كأن تقول: صحافة وطِباعة على مثال قول العرب تِجارة وزِراعة وإن لم يكن هذا منقول عنهم"[3]؛ فالعربية لغة غنيّة وثريّة بألفاظها فلا يمكن إحصاء جميع هذه الألفاظ والتي هي في تزايد مستمر،واستحداث الألفاظ الجديدة والتطوّر اللغوي ، ومن هنا لزم القياس على من وثق بكلامهم وهم العرب الأقحاح، فجعله العلماء قاعدة يُحاكى ويُقاس عليها.

سمح القياس بالنّطق بكلمات لم يعرف لها قاعدة ولا سبيل، فقاس العلماء كلاما وأوزانا لم يكونوا لينطقوا بها سليمة لولا وجود القياس، فبفضله حُلّت إشكالات صرفية ونحوية كثيرة، فأصبح وسيلة

[1] – محمّد سمير نجيب: **معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية**، دار الفرقان، ط 1، ص 191.

[2] – راجي الأسمر: **المعجم المفصّل في علم الصّرف**، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993م ص 340.

[3] – العربي دين: **قضيّة التّصويب اللغوي في العربية**، ص 51.

مكّنت الإنسان بنطق الكثير من الكلام المستحدث بالشّكل الصّحيح، دون أن يُعرف لها سمع من قبل فبذلك يضمن القياس معيارية الاستعمال اللغوي، "القياس معيار نقدي في النّحو العربي لذلك يتّخذه النُّحاة طريقا لمعرفة الجموع والمصادر والصّيغ وغيرها، فقد جمعوا (جَمَل) على (جِمال)، يقال: (جَبَل) و(جِبَال)، وجعلوا مصدر الفعل الرّباعي، مثل: (أَفْعَل) كـ: (أَحْسَن) على وزن (إِفْعَال) أي (إِحْسَان) واستثنوا من هذه الصّياغة الفعل المعتل العين، كـ (أَقَام)، إذ تحذف عينه ويُعوّض عنها بتاء في آخر المصدر (إِقَامة)، ويخطّئون من يقول: (رِجَالٌ بَوَاسِل)، ويقولون: (رِجَال بُسْلٌ وبُسَلاء)، لأنّ كلمة بواسل جمع لـ: (بَاسِلة)، ويدّعون أنّ العرب لم تجمع من صفات المذكّر العاقل على (فَوَاعِل)، سوى قولهم (سَوَالِك، وفَوَارِس ونَوَاكِس)"[1]،ومن هنا يتبيّن لنا أنّ الأخذ بطريق القياس يفضي إلى إسقاط وزن معروف على بنيات صرفية غير معروفة، ليتمّ من خلال ذلك معرفة الشّكل الصّحيح لبنية الكلمة من خلال الصّيغ الصّرفية التي قيست عليها.

قُسّم كلام العرب حسب معيار القياس إلى أقسام مختلفة، ضمّ كلّ منها أنواع من الألفاظ تتّبع قواعد وأوزان معيّنة، فنجد ابن جنّي قد قسّم كلام العرب بالنّظر إلى القياس إلى أربعة أقسام حيث نجد:

مطّرد في القياس والاستعمال: وهذا النّوع يرد فيه اللّفظ على وجه يوافق الاستعمال، نحو قياسهم في النّسب (مكّي) على (مكّة)، و(مَدَني) على (المدينة)، (بغْداديٌّ) على (بَغداد) لأنّ القاعدة العامّة للنّسب أن يُكْسر آخر الاسم وتلحقه الياء مشدّدة.

مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال: وهذا النّوع يرد فيه اللّفظ جار على القياس، ولكنّه لا يوافق الاستعمال ومن أمثلة ذلك: قولهم في ماضي (يَقَعُ، وَقَعَ)، وماضي (يَتَّسِعُ، وَسِعَ)، وماضي (يَضَعُ وَضَعَ)، غير أنّ ماضي (يَدَعُ)، – قياسا على ما سبق– شاذ في الاستعمال، وقد قال بعضهم: (وَدَعَ) وإذا طلبت الماضي من (يَجِدُ) قلت: (وَجَدَ)، وإذا طلبته من (يَرِثُ) قلت: (وَرِثَ)، وإذا طلبته من (يَرِدُ) قلت: (وَرَدَ)، أمّا إذا طلبته من (يَذَرُ) قلت:(وَذِرَ)، والعرب لم تنطق بهذا الفعل إلاّ بالمضارع والأمر.

[1] – محمّد العدناني: **معجم الأخطاء الشّائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1980م، ص 37.

مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس: ومن ذلك أنّ القياس يطلب قلب الهمزة الثّانية ياءً لاجتماع الهمزتين في (أيمة) مع فتح الأولى وكسر الثّانية، ولكن لفظ(أئمّة) ورد بتحقيق الهمزتين في قوله تعالى: **{وَجَعَلْنَا مِنْهُم أَئِمَة يَهْتَدُون بِأَمرِنَا لَمَّ صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُون}** [سورة السّجدة، الآية 24] إذا قيل أنّها شاذّة في القياس ولكن وجودها في القرآن الكريم وجب القول بفصاحة استعمالها."[1]

شاذ في القياس والاستعمال: "كقولهم (ثَوْبٌ مَصونٌ)، و(فَرَسٌ مَقُودٌ)، وهذا النّوع لا يحسن استعماله إلاّ على وجه الحكاية"[2].

ومن هنا يمكن القول أنّ القياس اعتُمد ضابطا أساسيا في عملية التّصويب اللغوي وهناك تعابير كثيرة ردّت لأنّها لا تجري مجرى القياس على الرّغم من اعتبار صحّتها من بعض النّاس، فلا يجوز الخروج عمّا قالت العرب، لأنّ ذلك فساد للسان العرب، وخروج عن الحقيقة المراد التّعبير عنها، ويرى البعض الآخر أنّه لا يجب أن نقيس دائما على لغة العرب، فاللّغة في تطّور مستمر، كما أنّ الألفاظ المستحدثة كثيرة، حسب ما يحتاجه الأفراد والتطورات الحاصلة، لذلك لا يجب التقيّد بالقياس دائما لأنه يمنع من استعمال ألفاظ وتعابير وحتى أوزان جديدة.

ب.السماع

قبل الحديث عن السّماع كمعيار اعتمده القدامى في تصويب اللغة، يجب أن نحدّد مفهوم هذا المصطلح.

لغة:

جاء مصطلح السماع في معاجم اللغويين العرب على أنه: " يَسْمَع لفلان، أو إليه، أو إلى حديثه، سَمْعًا وسَمَاعًا، أصغى وأنصت، سَمَّعَه الكلام، أسمعه إيّاه.

---

[1] – ينظر، ابن جنّي، **الخصائص**، ص 96.

[2] – إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 2، 1986م، ص 38.

تسامع النّاس بالكلام: سَمَعَه بعضهم من بعض وتناقلوه بينهم، والسّماع الذّكر المسموع الحسن الجميل وعند علماء العربية خلاف القياس وهو ما يسمع من العرب، فيستعمل ولكن لا يقاس عليه.

والسّماعيُّ: المنسوب إلى السّماع، وفي اصطلاح علماء العربية: خلاف القيّاسيّ، وهو ما لم تذكر له قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته، بل يتعلّق بالسّماع من أهل اللسان العربي ويتوقّف عليه"[1]، فالمصادر التي سمع عنها العرب قاعدة في حدّ ذاتها لأنّها مصدر موثوق بفصاحته.

اصطلاحا:

تحدّث الكثير من علماء اللغة القدامى عن مصطلح السّماع حيث عرّفه السّيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق فصاحته، فشمل كتاب الله تعالى وهو القرآن، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما وشعرا عن مسلم وكافر"[2]، أي أنّ الأخذ بكلام العرب من الذين يوثق بفصاحتهم، وذلك من خلال الفترة الزّمنية التي وضعها العلماء والمتخصّصين للاستشهاد بحيث يتوقّف الأخذ بالسّماع حين فسدت الألسن، وعندما اختلط العرب بغيرهم من الأعاجم فأصبح التّأليف في اللغة يشوبه اللحن واختلاط الألفاظ.

كما ورد تعريف السّماع في معجم المفصّل على النّحو الأتي: "السّماع هو أحد مصادر الاستدلال اللغوي، وهو في الاصطلاح، أخذ اللغة من العرب اللذين يوثق بكلامهم، وهم اللذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة، بالنّسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرّابع بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية، وكلامهم لا يقاس عليه"، فالأخذ في السّماع كانت له شروط حريصة على عدم اختلاط الفصيح بغيره، فكانت هناك شروط زمنية وجغرافية لوضع حدود السماع والأخذ عن لغة العرب.

---

[1] – مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ص 449.

[2] – السّيوطي جلال الدّين: **الاقتراح في علم أصول النّحو**، علّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2006م، ص 72.

لقد كان العلماء القدماء شديدي الحرص في مسألة السّماع، حيث أجازوا الأخذ من قبائل معيّنة دون غيرها ممّن اختلطوا بالمولّدين والأجانب، وجعلوا السّماع وسيلة للحفاظ غلى اللغة، فمنعوا الأخذ من القبائل التي شكّوا بفصاحتها، وبخاصّة عند البصريين اللذين حدّدوا القبائل التي لم يمسّها اللحن وأخذوا عنها دون غيرها، و من هذه القبائل الفصيحة نجد: تميم أسد، هذيل، بعض كنانة... فكان الكلام المسموع عن غير القبائل التي حدّدوها مرفوض ومشكوك به.

كما ذكر السّيوطي في تعريفه للسماع أنه شمل القرآن وكلام العرب، ومن هذا المنطلق سنتحدّث عن مصادر السّماع أي طبيعة المادّة اللغوية التي أخذوا عنها، وهذه المصادر هي:

- **القرآن الكريم وقراءاته:**

يعدّ القرآن الكريم أوّل مصادر السّماع، فهو كلام الله تعالى المنزّل على نبيّه المعجز بلفظه ومعناه المعجم في فصاحته وبلاغته، فالقرآن هو المصدر الأوّل والأساس الذي يأخذ منه الألفاظ الفصيحة فالقرآن جاء لإعجاز العرب في فصاحتهم، أي أنّه أفصح من كلام العرب الأقحاح اللذين لم يدخل عليهم اللحن، "فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد صلّى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما"[1] فالقراءات هي الأوجه المختلفة التي كان يُقرأ بها القرآن الكريم، وذلك تسهيلا لبعض الحروف التي اختلف نطقها بين القبائل حتّى لا يجد قارئ القرآن صعوبة تعجزه عن قراءته.

يعود ظهور القراءات إلى زمن الصّحابة رضوان الله عليهم، ومن هؤلاء القرّاء نجد: أبي بن كعب (ت 30 هـ) وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت (ت 45 هـ)، وعبد الله بن مسعود (ت33 هـ) وأبو موسى الأشعري (ت 52 هـ)، وغيرهم كثر، وقد أخذ عن هذه القراءات الكثير من الصّحابة والتّابعين أيضا، فكلّ هؤلاء يرجعون بالسّند إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فهذه الأوجه المختلفة التي قرئ بها القرآن الكريم سمح رسولنا عليه الصّلاة والسّلام، لقراءة القرآن بأي وجه من هذه الأوجه.

[1] – الزّركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تح، محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ج 1، ص 318.

ظهر اختلاف عند علماء العربية حول صحّة الاحتجاج بالسّماع ،"فهناك من يرفض رفضا قطعيا العمل بالشاذّ، في حين نجد من يقبل ذلك، فالسّيوطي اعتبر أنّ كل ما قُرئ به القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[1]

كما أنّ السّيوطي ذهب في ذلك بعيدا، حيث نجده أجاز اعتبار الشاذّ أصلا في بناء القاعدة حتّى ولو خالف القياس، حيث يقول: "وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[2] فعنده ليس بالضّرورة أنّ الشاذ غير صحيح.

ذهب البصريّون إلى أنّ القراءات القرآنية لا تخالف القواعد، حيث يقول سبويه: "القراءة لا تخالف لأنّ القراءة سنّة"[3]، فالقراءة لا يمكن ردّها أو رفضها لأنّها تخالف القاعدة، ويصحّ الاستشهاد بها واعتبر الكوفيين أنّ القراءات أصلا في بناء القاعدة النّحوية.

- **الحديث النّبوي الشريف:**

يعتبر الحديث النّبوي الشّريف طريقة من طرائق الاستدلال النّحوي، وقد أثبت النّحاة صحّة الاستشهاد به شرط أن يثبت بلفظه عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، حيث يقول السيوطي في هذا الصّدد: "وأمّا كلامه صلّى الله عليه وسلّم فيستدّل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا، ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة"[4]؛ فالسبب في تخوّف العلماء هو أنّ الحديث لم ينتشر في البوادي فقط بل انتشر في الحواضر أيضا الذين فسدت

[1] – ينظر، السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النّحو**، ص 75.

[2] – السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النّحو** ، ص 75.

[3] – سيبويه: **الكتاب**، ص 148.

[4] – السّيوطي: **الاقتراح في علم أصول النّحو**، ص 89.

ألسنتهم، زد على ذلك أنّ نقل الحديث فيه ما نُقل بالمعنى وهنا قد تكون اللفظة غير فصيحة وليست منسوبة للسان الرّسول عليه الصّلاة والسّلام.

نجد في قضية الاستشهاد بالحديث الشّريف ظهور مواقف مختلفة تفرّقت بين رفض وجواز وتوّسط بين الموقفين.

الموقف الأوّل: رفض الاستشهاد به، ولكن ليس من باب التّشكيك بفصاحة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فهو أفصح العرب وأفصح من نطق بلغة الضّاد، وسبب رفضهم الحقيقي هو انتشار ظاهرة اللحن،فأصبحوا لا يثقون من نقل تلك الأحاديث بالمعنى دون الحفاظ على ألفاظها ومن هنا تظهر احتمالية وقوع اللحن، ومن هؤلاء اللذين رفضوا الاستشهاد به نجد: ابن الضّائع، وأبي حيان.

الموقف الثّاني: وهم من جوّزا الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف كابن خروف السهلي الذي استشهد أماليه قريب من سبعين حديث، وأيضا نجد ابن مالك، والرضي، وابن هشام وغيرهم. **الموقف الثالث**:وهو موقف المتوسّطين في هذه القضية ، إذ جاء بفكرة الجمع بين الرأيين السّابقين حيث لم ينهى عن ترك الاستشهاد به بل اتّخذ بفكرة جواز الاستشهاد بالحديث الذي روي لفظا عن لسان الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وترك ما روي من أحاديثه بالمعنى دون الحفاظ على الألفاظ، ومن هؤلاء نجد: السّيوطي.[1]

- **كلام العرب:**

انقسم كلام العرب القدامى إلى شعر ونثر وأغلب ما دوّن كان في الشّعر، حيث اتّخذ هذا الكلام مصدر في بناء القاعدة، فيقول سبويه في هذا الشأن: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به"[2]، وكذلك، "ومثله قول بعض العرب"[3]، وغير هذا الكلام كثير يدلّ فعلا على استشهاد العلماء من كلام العرب، لكنّهم

[1] – ينظر، العربي دين، **قضية التّصويب اللغوي في العربية**، ص 58.

[2] – سبويه: **الكتاب**، ص 319.

[3] – المرجع نفسه، ص 321.

وضعوا في هذا السياق مقاييس للأخذ منها، واتّبعوا ضوابط محدّدة للأخذ، إذ اتّبعوا هذه الضّوابط لضمان عدم الوقوع في اللحن، والإنقاص من حدّته وفساد الألسنة.

الضّابط المكاني: وذلك من خلال الأخذ من قبائل لم يدخل عليها اللحن مطلقا، إذ لم يختلطوا بالأعاجم وبقوا في دائرتهم العربية الصّافية، وهذه القبائل ستة معروفة وهي: تميم، أسد، هذيل، قيس بعض كنانة، بعض الطّائيين، ولم يأخذوا من أهل الحضر، لأنّ اللحن تفشّى عندهم آنذاك، فلم يكونوا فصحاء وإتقانهم للعربية ضعيف، أمّا عن تلك القبائل الستة فكانوا يذهبون إليها ويسمعون منهم مباشرة ويدوّنون ذلك.

الضّابط الزّماني: وكان ذلك من خلال وضع وتحديد الإطار الزّمني الذي يأخذون منه ويسمعون عنه وبما أنّ أغلب ما عرف لدى العرب هو الشّعر الذي حفظ لغتهم وكلماتهم وأساليبهم، "الشّعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه"[1]، أي أنّه يأتي من وراء القرآن الكريم نظرا لفصاحته ولهذا يعتبر الشّعر مصدرا من مصادر الإحتجاج، وهنا قسّموا الشّعر وكلام العرب إلى أربع طبقات معروفة:

الشّعراء الجاهليون: وهم اللذين عاشوا قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

المخضرمون: وهم اللذين أدركوا الجاهلية والإسلام، فعاشوا في كلا العصرين، كلبيد وحسان ابن ثابت وغيرهم.

المتقدّمون: ويقال لهم الإسلاميون اللذين كانوا في عصر صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

المولدون: ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم كبشّار، وأبو نواس.

[1] – السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تح: مركز الدّراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والإرشاد، الرياض، ج 3، ص 847.

وقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعراء الطّبقة الأولى والثّانية دون خلاف، ولكنهم اختلفوا في آراءهم حول الاستشهاد بشعراء الطبقتين الثالثة والرّابعة، فالمتقدّمون عاشوا في عصر الإسلام فكانت الفتوحات المختلفة سببا في اختلاط الشّعوب، وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة التي تلهم إذ اندمج المجتمع العربي بالعديد من المولدين والأعاجم من مختلف الأمصار وهذا يؤدّي حتما إلى انتشار اللحن.

وعلى إثر ما تقدّم يظهر لنا جليا أنّ ظاهرة اللحن عند القدماء قد شغلت بال العلماء اللغويين والنّحويين وفقهاء الدّين أيضا، وإن كانت بدايات التصدّي للحن خوفا على كلام الله تعالى المنزّل من التحريف، ثمّ انتقل هذا الاهتمام إلى اللغة عامّة، حيث لم يُغفل عن هذه الظاهرة آنذاك، فاهتمّوا بها: من حيث وصفها انتقالا إلى تحليلها، واستنتاج أسباب وجودها، ومن ثمّ محاولة وضع قوانين تقضي على وجود اللحن، إلى تصويب ما نتج من تهجين وخروج عن المألوف، الذي مسّ لغتهم وانتشر فيها، فكان هدفهم الأساسي من التأليف في اللحن ودراسته: الخروج باللغة من دائرة اللحن والحفاظ على فصاحتها.

الفصل الثاني :
العلاقات الدلالية في كتب اللّحن

تمهيد:

تهتمّ الدّلالة بإيضاح معاني الألفاظ وما تحمله من دلالات أو هي علاقة متبادلة بين اللّفظ والمدلول، لتظهر العلاقة بين الألفاظ ومعانيها وبين اللّغة ومستخدميها، ومن هنا فالدّلالة ترتبط وثيقا بالمعاني، وإذا نظرنا لموضوع الدّلالة واتّساع علاقاتها ومجالاتها كالتّرادف والتّضاد والاشتراك اللّغوي وتعميم الخاصّ وتخصيص العام وغيرهم، نجد أنّ كلّ هذه العلاقات تهتمّ في جذورها بجوانب المعاني وتراكيبها المختلفة، من اتّفاق لفظة على معاني مختلفة، ومنه ما اهتمّ باتّفاق لفظتين على معنى واحد وغيرهما، ولما كانت هذه المعاني عرضة للتّغيير والتطّور بتطوّر الزّمن والرّقع الجغرافية، إذا ما حدث أيّ تغيير في تلك العلاقات الأساسية، أو ما يعرف بالتطوّر الدّلالي، وهذا يؤدّي حتما إلى تغيّر المعاني والدّلالات ممّا يؤدّي إلى الخلط ووقوع الأخطاء، وهذا ما تناوله القدماء واهتمّوا به اهتماما بالغا خاصّة عندما ارتبط التطور الدّلالي بوقوع اللّحن، على مستوى تلك العلاقات، وهذا من شأنه أن يؤثّر على بناء اللّغة كاملة ووقوع الخلط في استعمال ألفاظها في مكانها الصّحيح، فتصدّى علماء اللّغة لوقوع اللّحن على مستوى العلاقات الدّلالية فتناولوها بالدّراسة، من خلال تبيان حدودها والقضايا التي أثيرت حول تلك العلاقات، ومن ثمّ دراسة ظاهرة وقوع اللّحن على هذا المستوى، وما سنتناوله بالدّراسة تبيان حدود هذه العلاقات والجدل الذي أثير حول وقوعها، ومن ثمّ نماذج من تلك العلاقات التي نطق بها العامّة وأدخلوها من خلال استعمالهم للألفاظ دون قواعد معيّنة وهذا نظرا لاتّساع رقعة العرب وظهور اللّهجات.

وقبل الحديث عن العلاقات الثلاث التّرادف والتضاد والمشترك اللّفظي التي اخترناها لنتبيّنها ونتبيّن وقوع اللّحن فيها، لابدّ لنا أن نشير إلى مفهوم العلاقات الدّلالية، فالعلاقات الدّلالية في مفهومها المتعارف عليه هي: "هي مجموعة من العلاقات التي تجمع أطراف النصّ، وتربط بين متواليات أو بعضها دون بدو وسائل شكلية تعتمد على ذلك"[1]؛ فهذه العلاقات تعمل على ترابط وتناسق النصّ وتحقيق التّواصل، كما يبرز من خلالها دلالات ومفاهيم خاصّة من شأنها أن تذهب بالألفاظ والمعاني إلى غايات

[1] – محمّد خطابي: **لسانيات النصّ**، ص 268.

أخرى مجازية وتهكّمية وغيرها من الأغراض التي تختلف باختلاف العلاقات التي تنوّعت وتعدّدت في اللّغة العربية، منها التّرادف، والتّضاد، والاشتراك اللّفظي، والتّقابل، والتّعميم والتّخصيص، والتّفصيل وغيرهم "ولقد تعدّدت هذه الظّواهر في لغتنا العربية، وتعدّ من أبرز الطّرائق التي تؤدّي إلى نموّ اللّغة وتطوّرها ولقد نبّه أهل اللّغة إلى أهميّة هذه العلاقات، وخصّها بعضهم بمؤلّفات ودراسات مستقلّة"[1]، ومن خلال هذا يتبيّن لنا أنّ للعلاقات الدّلالية أهميّة بالغة في اللّغة العربية، وهذا من خلال ما تحقّقه من ترابط دلالي، واتّساق وانسجام النّصوص ومعانيها وغاياتها، وتعدّد الدّراسات في هذا الخصوص يدلّ على أهميّة كل واحدة من هذه العلاقات، ولكنّ بحجم أهميّة هذه العلاقات الدّلالية وتأثيرها على النّصوص ومساهمتها في إثرائها، سيكون لدخول اللّحن عليها أثرا كبيرا على اللّغة واختلاط المعاني ووقوع الغموض والخلط في بنية اللّغة أو النصّ، وهذا ما اهتمّ به العلماء اهتماما بالغا وحاولوا تصويب مثل هذه الظّاهرة والتصدّي لها.

[1] – حسام البهنساوي: **علم الدّلالة والنظريات الدّلالية الحديثة**، مكتبة زهراء الشّرق، مصر، ط 1، 2009م، ص 151.

أوّلا: الترادف في كتب لحن العامّة

1) مفهوم الترادف:

أ. لغة:

ورد هذا المصطلح في العديد من المعاجم العربية حيث يقول ابن فارس: "الرّاء والدّال والألف أصل واحد مطّرد، يدل على إتّباع الشيء، فالتّرادف، التّتابع، والرّديف الذي يرادفك"[1].

و"الرِّدف ما تبع الشّيء، وكلّ شيء تبع شيئا، فهو ردفه، وتَرَادَفَ الشّيء تبع بعضه بعْضا والتّرادف التّتابع، والمترادف، أن تكون أسماء لشيء واحد، وذلك من تراكب الأشياء"[2] فالتّرادف أن يتبع أمرا آخر أو مسمّيات عدة للشيء نفسه.

ب. اصطلاحا:

تعدّدت الكتب التي تناولت مفهوم التّرادف، حيث عرّفه الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) بأنّه: "عبارة عن الإتّحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالةّ على شيء واحد"[3] ويقول سبويه أيضا في هذا المنبر: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين، واختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد"[4]؛ ففي اختلاف اللفظين والمعنى واحد، ترادف الكلمات. أي أنّ هناك أسماء مختلفة المباني إذا بحثنا في أصلها، لا نجد لها إلاّ معنى واحد يدلّ على كل تلك الألفاظ.

كما تناول هذا المصطلح أيضا علماء محدثون، حيث نجد كلّ من إبراهيم أنيس وغيره من العلماء، أعطوا تعريفا للتّرادف، "فقد نرى في النّادر من الأحيان أنّ لغة ما تقبل أكثر من لفظ

---

[1] – أبو الحسين أحمد ابن فارس: **مقاييس اللغة**، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1979م، ج 2، مادّة (رَدَفَ).

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، ج 6، مادّة (رَدَفَ).

[3] – الجرجاني: **التّعريفات**، ضبطه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983م، مادّة (رَدَفَ).

[4] – سبويه: **الكتاب**، ج 1، ص 20.

للدّلالة على أمر واحد وهو ما يسمّى بالتّرادف"[1]؛ فاللغة العربية تتميز بهذه الظاهرة، وهي تلاقي ألفاظ عدّة في معنى واحد يدلّ على كل من تلك الألفاظ.

ويقول رمضان عبد التوّاب: "التّرادف ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتّبادل فيما بينها في أي سياق"، أي أنّه يصحّ في ذلك أن تقوم لفظة محل أخرى لتؤدي معناها نفسه في الجملة نفسها دون أي تغيير للدّلالة.

يتّضح لنا من خلال التّعريفات التي ذكرناها للتّرادف، والتي تنوعت بين المحدثين والقدامى، فنجد معنى واضح وواسع للتّرادف، وهو الكلمات التي تختلف في الألفاظ أو الدّوال بينما تتفق في معناها ومدلولها، أو بتعبير آخر هو: اختلاف في شكل الحروف وبنية الكلمة وترتيب حروفها، بينما يبقى المعنى نفسه لتلك الألفاظ، بحيث يتيح هذا الأمر لكلمة أن تحلّ محل أخرى ترادفها للتّعبير عن الغرض نفسه أو في إعطاء معلومة معينة دون أن يمسّ المعنى أي تغيير أو تبديل، فالتّرادف له أهميّة كبيرة كونه يزيل الملل، الذي يسبّبه التّكرار.

2) مؤلّفات التّرادف عند القدماء

تعدّ ظاهرة التّرادف من أهمّ الظواهر الدّلالية اللغوية التي شغلت اللغويين القدامى، كما تعتبر عامل أساس في غنى الثروة اللفظية للغة العربية واتّساعها، ومن هنا قد كثرت المصنّفات في التّرادف لدى علماء اللغة القدامى، على وجه الخصوص، وتوسّع مضمون هذه المصنّفات بين جمع الألفاظ المترادفة ودراسة أصولها وأصل معانيها، وغيرها من القضايا في مجال التّرادف، ومن بين هؤلاء المؤلفين ومصنفاتهم نجد:

كتاب الفيروز أبادي، بعنوان: (الرّوض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، ومن معنى عنوانه يظهر مضمون هذا الكتاب وهو الحديث عن التّرادف والكلمات التي تتعدّد تحت معنى واحد.

[1] – إبراهيم أنيس: **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م، ص 212.

كتاب الأصمعي، بعنوان (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)، وهذا مفهوم التّرادف وهو ما تناوله في مؤلَّفه هذا.

كتاب ابن السكّيت، بعنوان (الألفاظ)، تناول فيه الحديث عن التّرادف، وذكر الكثير من المترادفات والحديث عن وجود التّرادف في اللغة الذي لا يجوز انكاره.

كتاب عبد الرّحمان بن عيسى الهمذاني (ت 327 هـ)، بعنوان (الألفاظ الأشباه والنّظائر) تحدّث فيه عن الألفاظ المتشابهة، والمتقاربة المعاني.

كتاب ابن الأنباري (ت 327 هـ)، بعنوان (أقيسة الأديب في أسماء الذّيب).

كتاب ابن خالويه، بعنوان (في أسماء الأسد)، وآخر (في أسماء الحيّة)، فتحدّث عن الأسماء المتعدّدة التي أطلقها العرب على الذئب والحيّة، وغيرهما.

كتاب الرمّاني، بعنوان (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)، ويظهر هذا الكتاب جليّا عن ذكره وجمعه للألفاظ المترادفة، والتي يتقارب معناها.

كتاب ابن جنّي، بعنوان (الخصائص)، وقد خصّص فيه بابا كاملا سمّاه: 'باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني).

وإذا بحثنا في مؤلفات القدامى وجدنا غير هذه كثير، منها أُلّف كتابا كاملا مستقلا للحديث عن هذه الظّاهرة، وجمع الكثير من الأمثلة، واثبات وجود التّرادف، وأخرى قد خصّص فيه مؤلّفيها أبوابا أو فصولا تحدّثوا فيه عن هذه الظّاهرة.

3) آراء العلماء القدامى حول ظاهرة الترادف

لقد اضطربت آراء علماء اللغة العربية القدماء، وتوزّعت بين مؤيّد ومعارض في قضيّة إثبات وجودها من عدمها، وكلّ من خاضوا في هذا المجال وبصفة أخصّ في دراستهم للكلمات التي كانت تحلّ

محلّ بعضها في الأساليب والتّعبير، ومن هنا كانت الانطلاقة لظهور آراء متباينة حول المفهوم الدّقيق للتّرادف، وإمكانية وجوده في اللّغة من عدمه، إذ نجد الكثير من التّصنيفات التي أوردها العلماء بهدف إثبات أو إنكار وجوده وإن كان رأي المنكرين ليس بالإنكار المطلق، وقد قدّم أصحاب كلّ من هذه الآراء حججهم في ذلك:

أ. الفريق الذي يثبت ويؤيّد وجود التّرادف

من الملاحظ أنّ مصطلح التّرادف جاء متأخّر بعض الشّيء ففي البداية بالرّغم من اعتراف الكثير من العلماء به في لغتهم إلاّ أنّهم كانوا يطلقون عليه تعابير أخرى كاختلاف اللفظين والمعنى واحد أو الأسماء المختلفة للشيء الواحد، وأسماء كذا، كأسماء السيف وأسماء الحيّة، وغيرهما.

وكان وجود التّرادف بالنّسبة لهؤلاء العلماء أمر معروف، ومسلّم به، أي أنّ وجود هذا الأمر بديهي، ولا يحتاج إلى نقاش أو تقديم حجج تثبت ذلك، وأنّه أمر يدلّ على غزارة اللغة العربية، ويزيد من ثروتها اللفظية، ومن بين هؤلاء العلماء نجد:

سبويه: يظهر لنا رأي سبويه من خلال قوله هذا، أثناء تقسيمه للكلام: "اعلم أنّ من كلامهم... واختلاف اللفظين والمعنى واحد"[1]، والمقصود باختلاف اللفظين والمعنى واحد هو التّرادف، الذي يجمع لفظتين أو أكثر في حيّز دلالي واحد يرمي إلى معنى موحّد، ومن هنا فسبويه جعل من أقسام الكلام هذا الجانب الدّلالي، وبالتّالي فهو جزء أساس في اللغة أو الكلام لا يمكن نكرانه أو استعمال اللغة دون وقوعه في طيّاتها.

يقول حاكم مالك الزيادي معلّقا على قول سبويه لأقسام الكلام الذي اعتبر منطلقا أساسا لكثير ممن وراءه من اللذين تحدّثوا وفصّلوا في هذه الظّاهرة، حيث يقول: "إنّ هذا النصّ من النصوص اللغوية المهمّة التي أشارت إلى فكرة التّرادف في اللغة من غير تحديد...، إذ تناقل تقسيم سبويه هذا كثير

[1] – سبويه: **الكتاب**، ج 1، ص 20.

من العلماء والدّارسين، من بعده وذلك بشيء من التصرّف والزيادة والشّرح"[1]، أي أنّ هناك الكثير من العلماء ساروا على نهج تقسيم سبويه وإعطاءه تقسيم من هذه التقسيمات ما يرمي إلى معنى الترادف وبفضل جهود الدّارسين من خلال دراستهم المكثّفة أطلقوا عليه فيما بعد مصطلح التّرادف، الذي ورد عند سبويه 'اختلاف اللفظين والمعنى واحد'.

قطرب: (ت 206 هـ)، وهو أيضا من بين من أيدوا وجود التّرادف في اللغة العربية، حيث يقول في هذا الصدد: "إنّما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلّوا على اتّساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشّعر ليدلّوا على أنّ الكلام واسع عندهم، وأنّ مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"[2]، والمقصود من خلال هذا القول أنّ وجود التّرادف في اللغة العربية لا يمكن الاستغناء عنه، لأنّ وجوده ملموس فعليا في خطابات أشعار العرب جميعا، وبخلاف هذا فهو يدلّ على ثروتها اللفظية اللاّمتناهية، والتي يمكن الإعتماد عليها في تقديم نصوص شعرية ونثرية شاسعة وغزيرة نلمس فيها التّجديد في كلّ تعبير.

كما يعرض لنا السّيوطي في كتابه (المزهر)، رواية عن أحد الأعراب مع أبي زيد الأنصاري في هذا القول، "وفي الجمهرة قال أبو زيد: قلت لأعرابي: ما المِحْنَبْطِئ؟ قال: المِتَكَأْكِئ، قلت: ما المِتَكَأْكِئ؟ قال: المِتَآزِف، قلت: ما المِتَآزِف؟ قال: أنت أحمق"[3]، وهذا القول يثبت لنا الاستعمال الفعلي للكلمات المترادفة، والتي تستعمل لأغراض متعدّدة كتجنّب التكرار والتّجديد، وكذلك عدم الوقوع في التعبير المتداول كثيرا، وهنا في هذا القول يتجلّى غرض وفائدة أخرى للتّرادف، وهي التّوضيح والشّرح والتّفسير لتبيان المعاني أكثر التي قد تغيب أحيانا على الأشخاص، ومن خلال استبدالها أو التعبير عنها بلفظة أخرى تساويها في المعنى ربّما تتجلّى في الذهن بصورة أوضح، فهنا نجد على سبيل المثال أنّ الأعرابي كان في كلّ مرة يوضّح دلالة اللفظة بذكره كلمة أخرى في محلّها ومعنى ذلك أنّها ترادفها وتحمل

[1] – حاكم مالك الزيادي: **التّرادف في اللغة**، دار الحرية للطّباعة، بغداد، توزيع الدّار الوطنية للتوزيع والإعلان، 1980م، ص 25.

[2] – السيوطي: **المزهر**، شرح وتعليق، محمد جاد المولى وآخرون، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط 3، ج 1، ص 400.

[3] – المرجع نفسه، ص 413.

المعنى نفسه وكلّ هذا من أجل الإفهام، فالألفاظ كانت أكثر من واحدة، أمّا المعنى كان واحد، وهذا هو حدّ الترادف.

وبالإضافة إلى هؤلاء العلماء نجد ابن جنّي: الذي أثبت هو الآخر وجود التّرادف، فتحدّث في باب من كتابه 'باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني'،عن هذه الظّاهرة حيث قال: "وذلك أنّ للمعنى الواحد أسماء كثيرة، وإذا ما بحث المرء عن أصل منها فإنّه سيجده مفضى إلى صاحبه"[1]؛ فكلّ تلك الألفاظ تصبّ في حقل دلالي واحد، وأحيانا إلى معنى واحد.

وذكر أيضا ابن جنّي في هذا الصّدد أمثلة كثيرة ومتنوّعة للتّرادف أو تقارب المعاني، حيث يقول: "التّرادف بين كلمتي المسك والصوار وإن كانا من أصلين مختلفين، وبناءين متباينين، كما أنّ الخليقة من (خَ، لَ، قَ)، والسّجية من (سَ، جَ، وَ)، والطّبيعة من (طَ، بَ عَ)، والغريزة من (غَ، رَ، زَ) والسّليقة من (سَ، لَ، قَ)، فالأصول مختلفة والأمثلة متعدّدة، والمعاني في ذهنك متلاقية"[2]، وغير هذه الأمثلة الكثير ممن ذكره ابن جنّي في ظاهرة التّرادف، وغيره من العلماء، وهذه الأمثلة نلمسها فعليا في الاستعمال.

ب.الفريق الذي ينكر وجود التّرادف

لعلّ من بين أهمّ الأسباب التي دفعت ببعض العلماء للثّورة على هذه الظّاهرة ، هو انتشارها في اللغة بصفة كبيرة ومبالغ بها حتّى أصبح هناك الكثير من الألفاظ نجد في كلّ لفظة منها، يقابلها عدد هائل من الكلمات ليستعملوها في السياق نفسه، ومن هنا تنكّر بعض علماء اللغة لهذه الظاهرة وحاولوا إعطاء تفسير منطقيّ لها.

ذهب هؤلاء العلماء في هذا الموقف إلى وضع حججهم لإنكار هذه الظاهرة وإن كان ليس بالإنكار المطلق لدى أغلبيتهم، أمّا عن ظاهرة الإنكار فلم تظهر حين تحدّث وجمع العلماء الألفاظ

[1] – ابن جنّي: **الخصائص**، ج 2، ص 115.
[2] – المرجع نفسه، ص 120.

المترادفة والحديث عنها، بل متأخرين بعض الشيء، فقدّموا حججا كثيرة تفنده للحدّ من المبالغة فيه ليبقى الشيء القليل يرد في اللغة عند الحاجة لذلك، فنذكر مثال تفريقهم بين لفظتي: (قعد) و(جلس)، فيقولون قعد في قام ثمّ قعد، وكان مضطجعا فجلس، وكذلك يكون عن القيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، وعلى هذا يجري كثير من أمثلة التّرادف[1]، ومن هذا المنطلق اعتبر منكري هذه الظاهرة أنّ أغلب ما استعمله علماء اللغة وحصروه تحت مسمّى التّرادف الأصل فيه أن المعنى الخاص أو الجزئي تستقلّ به كلّ لفظة على حدة ليجتمعوا تحت معنى عام.

ومن أبرز من أنكروا هذه الظاهرة وساروا على هذه الفكرة نجد:

ابن فارس: (ت 395 هـ)، "وسمّي الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السّيف، والحسام، والمهنّد والذي نقوله في هذا أنّ الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أنّ كلّ صفة منها معناها غير معنى الأخرى"[2]؛ يشير هنا ابن فارس إلى ظاهرة مهمّة قد اختلطت مع مفهوم التّرادف وهي الصفات أو ما ينعت به الشّيء، أي أنّ هناك الكثير من المسمّيات، نجد المسمّى لفظ واحد ولكن يحمل صفات عديدة في مضمونه، وتدلّ عليه، وبعض العلماء قد أحصوها أدرجوها ضمن المرادفات، وهذا عند ابن فارس من الخطأ، بل أن تلك الألفاظ ما هي إلاّ صفات والمسمّى واحد.

ابن درستويه: ويعتبر من أشدّ من عارضوا ذلك الزّخم الكبير مما وضعوه العلماء تحت مسمّى الترادف إذ يقول: "فأمّا من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنّ كثير من اللغويين والنّحويين، وإنّما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على طباعها ونفوسها، من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السّامعون لذلك العلّة فيه والفروق، فظنّوا أنّها بمعنى واحد، وتأوّلوا على العرب"[3]، أي أنّ ابن درستويه يبرّر رفضه لظاهرة التّرادف ويرجع ذلك إلى ما نقلوه العلماء عن طريق السّماع عن الأعراب، وفي ذلك لم يغوصا في تفسيره جيدا، وتأويل تلك المفردات، ولم يتفطّنوا إلى جذور

[1] – ينظر، مهدي أسعر عرار: **جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية**، دار وائل للنشر، ط 1، 2002م، ص 79.

[2] – ابن فارس: **الصّاحبي**، تح: أحمد صقر، مؤسسة المختار، ط 1، 2005م، ص119، 120.

[3] – السّيوطي: **المزهر**، ص 384، 385.

تلك الكلمات، ويشير أيضا في قوله إلى ظاهرة تكلّم العرب على سليقتهم أي بداهة دون قواعد، وهذا الأمر أصبح فيما بعد خطير على اللغة لأنّ الألسنة لم تبق فصيحة كليّا، وأصبحت العرب تتكلّم على عاداتها وقبائلها المختلفة، فقد يقع التّرادف عن طريق الخطأ.

أبو هلال العسكري: وقد ألف كتاب مستقلاّ تحت عنوان (الفروق اللغوية)، وتحدّث فيه عن ظاهرة التّرادف، واجتهاده في ذكر بعض الأمثلة التي أدرجوها من المترادفات ووضّح فيها دلالة كلّ كلمة منها " الشّاهد على أنّ اختلاف العبارات و الأسماء يوجب اختلاف المعاني، أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشّيء مرّة فعُرِف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد"[1]؛ فهو يعيب على اللغة العربية تكرار الألفاظ الدالة على أمر أو مسمّى واحد وأنّ قواعد اللغة لا تحثّ على ذلك الإطناب، والتّكرار الكثير فيها، ومن خلال تعبير واحد يتأتّى المفهوم دون الحاجة إلى التّعبير عنه بألفاظ كثيرة، أي أنّ رأي أبو هلال العسكري، أنّ الترادف وخاصّة الكثير منه لا يزيد في اللغة إلاّ إطنابا غير مفيد.

ومن أمثلة ما ذكره أبو هلال العسكري ليبرّر بها موقفه من إنكار التّرادف نجد تفريقه بين لفظتي (الاختلاف والتّفاوت)، فيقول: "الفرق بين الاختلاف والتّفاوت، أنّ التّفاوت كلّه مذموم، ولهذا أنفاه الله تعالى عن فعله فقال: **{ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِن تَفَاوُتٍ }** [سورة الملك، الآية 3]، ومن الاختلاف ما ليس مذموم: ألا ترى قوله تعالى: **{ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ }** [سورة المؤمنون، الآية 80]، فهذا الضّرب من الاختلاف يكون على سنن واحد، وهو دالّ على علم فاعله، والتّفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن، وهو دالّ على جهل فاعله"[2]؛ فقد فرّق هنا بين الاختلاف والتّفاوت حيث ذكر الدلالة الخاصّة أو الجزئية لكلّ من اللفظتين، وفسّر الفرق الكامن بين هاتين اللفظتين وأعطى على ذلك دليلا من آيات الله تعالى، لتأكيد دلالة كلّ منهما.

[1] – أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**، تح: محمّد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ص 170.

[2] – أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**، ص 176، 177.

بالرّغم من أنّ هؤلاء العلماء قد أصرّوا على إنكار وجود هذه الظاهرة في اللغة إلاّ أنّنا إذا أمعنّا النظر جيدا في مؤلّفاتهم، قد نجدهم في بعض المحطّات، يعترفون ببعض من الألفاظ المترادفة، ويقرّون بوجودها،إذ أنّ السّبب الرّئيسي لنكرانهم والثّورة على هذه الظّاهرة، ليس إلاّ لشيوعه الشّاسع والمبالغ فيه من استعمال كمّ هائل من الألفاظ تحت مسمّى واحد، وفي نظر المنكرين كان سبب ذلك، عدم الاهتمام بالمعاني الجزئية وتخصيص المفردات.

ومن هنا، فإنّنا إذا نظرنا إلى التّرادف من خلال ما نستعمله في اللّغة من شرح وتفسير، فلا يمكننا إنكاره البتّة، ولكن هذا لا ينفي الغوص في المعاني أكثر، لمعرفة دلالة كلّ لفظة، وإخراج بعض الأمثلة التي تكمن تحت مسمّى التّرادف، لكنها قد تكون صفات على سبيل المثال أو معنى جزئي وغيرهما.

4) نماذج من التّرادف في كتب لحن العامة

تعدّدت المترادفات في كتب لحن العامّة وكثرت، حيث ورد في تراث لحن العامّة الكثير من الألفاظ تحت هذه العلاقة الدّلالية، ولعلّ من أهمّ ما أدّى إلى وقوع ذلك، هو اختلاف اللهجات بين القبائل، "فلغات القبائل كانت تختلف في تسمية الشيء ومن ثمّ تستفيد اللغة المشتركة من هذا الاختلاف في تعدّد التّسمية"[1]، أي أنّ اللغة الفصحى تنتقل إليها مختلف هذه الألفاظ التي اختلفت من قبيلة لأخرى لتصبح مرادفات للمعنى نفسه، فأحصت كتب لحن العامّة ما اتّصل باللحن من الدّلالة تحت عنوان: ما تضعه العامّة في غير موضعه، وسنتبيّن بعض أمثلة هذا الجانب الدّلالي الذي لحنت فيه العامّة، من خلال اختلاف الألفاظ من قبيلة لأخرى ومن لهجة لأخرى، والمعنى واحد، ولم تخلو هذه الاستعمالات والتعابير من الأخطاء، ومن بين هذه الأمثلة نذكر:

[1] – ينظر،حاكم مالك لعيبي: **التّرادف في اللغة**، دار الحرّية للطّباعة والنّشر، بغداد، د ط، 1980م، ص 156، 157.

- **لفظتي (الباقلاّء والفول):**

ذكر الهروي أنّ "الباقلاّء حبّ معروف عند العرب يسمّيه أهل مصر والشام بالفول"[1]، كما يقول ابن منظور في تعريفه للفول: "الفول حبّ كالحمّص وأهل الشام يسمّون الفول الباقلاّ الواحدة، حكاه سبويه وخصّ بعضهم به اليابس وفي حديث عمر أنّه سأل المفقود، ما كان طعام الجنّ؟ قال الفول هو الباقلاّ والله أعلم"[2]؛ فاختلفت الاستعمالات بين القبائل لهاتين اللفظتين ويتبيّن لنا من خلال هذه الشّواهد أنّ لفظتي الباقلاّء والفول، لفظتين مترادفتين، وكان سبب هذا التّرادف هو اختلاف القبائل في التّعبير، ومن ثمّ جمعا في اللغة على أنّهما يحملان المدلول نفسه، وكان العامل اللهجي جليّا في نشوء هذه الظّاهرة.

- **لفظة (الحبّ، الخابية، والزّير):**

وفي ذكر هذه الأمثلة نجد الهروي يقول: "أنّ الحبّ إناء معروف يوضع فيه الماء، ويسمّيه أهل الحجاز بالخابية، ويسمّيه أهل مصر بالزّير"[3]، فكان الإناء الذي يوضع فيه الماء يَعبَّر عنه بدوال قد اختلفت وتباينت من قبيلة لأخرى.

- **لفظتي (السّهوم والهزال):**

يقول الزّمخشري:"السهوم شحوب من سفر أو تعب، ومن العرب من يجعل السّهوم نفس الهزال ومنهم من يفرّق بينه وبين الهزال"[4]، فمن خلال قوله: 'ومن العرب...'، يظهر هنا أنّه يقصد قبائل معيّنة، وليس العربية الفصحى إجمالا، فنجد من تلك القبائل ولهجاتها من لم يفرّقوا بين هذين المصطلحين، في

---

[1] – الهروي: **أسفار الفصيح**، تح: أحمد بن سعيد بن قشاس، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د ط، 1420هـ، ، ج 2 ص 457.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، ج 11، ص 534.

[3] – الهروي: **أسفار الفصيح**، ج 2، ص 884.

[4] – الزّمخشري: **شرح الفصيح**، تح: إبراهيم الغامدي، جامعة أمّ القرى، د ط، 1996م، ج 2، ص 32.

حين أنّ كلّ واحدة منهما تحمل معنى خاصّ بها، إذ أنّ المعنى العام هو الهزال، الذي يكون فيه الشّخص هزيلا وضعيفا بجميع أحواله، أمّا السّهوم يكون مؤقت كما في قوله، بسبب تعب أو رحلة طويلة وغيرهما.

- **لفظتي (الظلّ والفيء):**

نجد العامّة لا يفرّقون بين هذين المصطلحين، فيستعملاهما بمفهوم واحد، لكنّنا نجد عند العلماء من اعترض على ذلك، كابن السكّيت الذي تحدّث عن هذين المثالين، وخصّ لكل واحدة منهما دلالة معيّنة، فيقول: "الظلّ ما يكون بالغداة حتّى الزّوال، والفيء ما يكون بعد الزّوال"[1]. كما يقول ابن قتيبة أيضا: "من ذلك الظلّ والفيء يذهب النّاس إلى أنّهما شيء واحد، وليس كذلك، إنّ الظلّ يكون غداة وعشيّة، ومن أوّل النّهار إلى آخره، ومعنى الظلّ الستر، ومنه قول النّاس **"إنّا في ظلّك"**، أي في ذراك وسترك...، والفيء لا يكون إلاّ بعد الزّوال، ولا يقال لما كان قبل الزّوال فيء، وإنّما سمّي فيئا لأنّه فاء من جانب إلى جانب"[2]؛ وهنا هو يوضّح لنا الفرق بين المصطلحين الذي لم ينتبه له العامّة ولم يعملوا به، ولكنّ بخلاف ذلك نجد من صوّب العامّة في جعلهم من هذين اللفظتين دلالة على المعنى نفسه فذهبوا إلى أنّ الفرق بينهما قريب جدّا إلى حدّ انعدام ضرورة التّفريق بينهما، "إنّ الفيء وإن كان على ما ذكره المصنّف لا يمتنع أن يقع موقع الظلّ حيث كان ظلاّ يستظلّ به فيقال قعدت في فيء الشّجرة أي ظلّها، وعليه قول الجعدي في أهل الجنّة:

فَسَلام الإلاه يَغدو علَيهم وَفُيوء الفِرْدوسِ ذات الظِّلال.

فأوقع الفيء موقع الظلّ وإن كان الفيء أخصّ منه"[3]؛ فبالرّغم من إدراكه لوجود الفرق بين اللفظتين وأنّ الظلّ أعم من الفيء، ولكن ليس بالفرق الذي يجعل لكلّ منهما معنى مختلف عن الآخر تماما، مثل ما تبيّن لنا من خلال قول الشّاعر في وصفه للجنّة فهو يتحدّث عن ظلالها، وبشرح كلّ من هاتين اللفظتين نجد ما ورد لدى العامّة ليس بالغريب البعيد.

---

[1] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر،، ط 2، 1945م، ص 321.

[2] – ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، تح: محمّد الدالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1982م، ص 27.

[3] – الخفّاجي: **شرح درّة الغواص**، مطبعة الجوائي، القسطنطينية، 1299هـ، ص 134، 135.

- **لفظتي (الفقير والمسكين):**

هذه المسألة أشار إليها ابن السكّيت في كتابه أيضا الذي عدّد فيه الكثير من الألفاظ التي جعلتها من الترادفات وغيرها من العلاقات الدّلالية، حيث نجده يقول: "وتقول هذا رجل فقير للّذي له البلغة من العيش، وهذا رجل مسكين للّذي لا شيء له"[1]؛ فهذا تفريق واضح بين مدلول اللفظتين، كما نجد أهل اللغة وإن اتّفقوا على وجود فرق بين اللفظتين ولا يجوز جعلهما من المترادفات فقد اختلفوا في التّفريق بين دلالة الفقير والمسكين فعلى خلاف ابن السكّيت وآخرون من قالو بأنّ الفقير هو من يملك ولو القليل على خلاف المسكين الذي لا يملك شيئا فهو معدوم، فهناك من قال العكس أي أنّ المسكين هو أحسن حالا من الفقير، إلاّ أنّ الجدير بالذّكر هنا، هو أنّ هؤلاء العلماء قد وضعوا فرقا بين اللفظتين على خلاف العامّة فهم استعملوا لفظتي الفقير والمسكين للدلالة على المعنى عينه.

- **لفظتي (قعد وجلس):**

نجد من أثبت أنّ العامّة استعملت هذين الفعلين في موضع واحد وللتّعبير بهما عن الدّلالة نفسها، حيث أورد ابن الحنبلي في كتابه (بحر العوام)، في موضوع ترادف الفعلين: قعد وجلس، وفي ذلك يقول: "ومن ذلك قولهم للقائم اجلس، كما يقال اقعد من غير فرق على أحد القولين، ففي القاموس: إنّ القعود الجلوس، أو هو من القيام من الضّجعة، ومن السّجود، وترديده هذا إشارة لكليهما"[2]، أي أنّهما يحملان المعنى نفسه، ونجد البغدادي يقول بـ: "إجازة قول النّاس للقائم إذا قعد: جلس، لأنّ مجازه التّعظيم"[3]، أي أنّه يرجع سبب التّسوية بين دلالة هاتين اللفظتين إلى معنى مجازي فحين يكون القعود الانتقال من علوّ إلى سفل، والجلوس من سفل إلى علوّ، أطلقوا نفس المعنى لكليهما للتعظيم من دلالة الانتقال من العلوّ إلى الأسفل، وهي القعود، وهو ليس بالفرق الكبير فالعامّة استعملوا

[1] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، ص 326.

[2] – ابن الحنبلي: **بحر العوام فيما أصاب فيه العوام**، تح: عز الدّين التنّوخي، مجلّة المجمع العلمي العربي، 1937م، مجلّد 15، ص 195.

[3] – البغدادي: **ذيل الفصيح**، تصحيح بدر الدّين النّعساني، مطبعة السّعادة، مصر، ، ط 1، 1908م، ص 108.

هتين اللفظتين، للدّلالة حالة من كان قائما أو مضطجعا ولكنّ كليهما قد عدّل من حالته إلى الجلوس أو القعود وهنا تكون اللفظتين تدلاّن على حالة الشخص ذاتها التي أصبح عليها.

- **لفظتي (القيمة والثّمن):**

نجد علماء اللغة وأهلها فرّقوا بين دلالة هتين اللفظتين، وممّن اتّبعوا هذا التّفريق نجد الحريري يقول: "فقالوا: القيمة ما يوافق مقدار الشّيء، ويعادله، والثّمن ما يقع التّراضي به ممّا يكون وفقا له، أو أزيد عليه أو أنقص منه"[1]؛ ومعنى هذا أنّ دلالة القيمة تختلف عن دلالة الثّمن كما نجد أبو هلال العسكري ممّن نادى بالتّفريق بينهما، فتحدّث عن ذلك في كتابه، وفرّق بين القيمة والثّمن إذ يقول: "القيمة هي المساوية لمقدار الثّمن من غير نقصان ولا زيادة، والثّمن قد يكون بخسا، وقد يكون وفقا وزائدا"[2]، ويتبيّن لنا من خلال هذين القولين أنّ القيمة يقابلها المقدار وهي ثابتة، أي قيمة الشّيء الحقيقية، أمّا الثّمن فهو متغيّر، أي أنّه قد يتثمّن في موقف بزيادة، وفي وضع أو موقف آخر بزيادة أو بنقصان.

لكنّنا إذا نظرنا في معجم لسان العرب فنجد أنّ الاختلاف بين هاتين اللفظتين طفيف جدّا "الثّمن: ما تستحقّ به الشّيء، والثّمن ثمن البيع، وثمن كلّ شيء قيمته، وشيء ثمين أي مرتفع الثّمن"[3] فاستعمال هاتين اللفظتين محلّ بعضهما لا يؤثّر على صحّة المعنى، لأنّهما متقاربتان كثيرا في ما يدلاّن عليه، وهذا هو الشّائع في الاستعمال، وهو ما ذهب إليه العامّة في كلامهم فلم يفرّقوا بين المفردتين.

ثانيا: المشترك اللفظي في كتب لحن العامّة

1) مفهوم المشترك اللفظي:

[1] – الحريري: **درّة الغواص**، تح: هنريش توربيكه، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1871م، ص 55.

[2] – أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**، ص 238.

[3] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادّة: (قوم).

أ. لغة:

تداول تعريف هذا المصطلح لغويا منذ القديم في العديد من المعاجم، حيث نجد تعريفه في معجم العين على أنّه: "المشترك من مادّة [شَ رَ كَ]، والشِّرك بمعنى الظّلم العظيم والشركة مخالطة الشّريكين واشتراكنا بمعنى تشاركنا، وكلّ شيء كان فيه القوم متشاركون، فهو مشترك"[1]، "وطريق مشترك، يستوي فيه النّاس، واسم مشترك تشترك في معاني كثيرة، كالعين ونحوها فإنّه يجمع معاني كثيرة"[2]؛ فالمشترك التعدّد.

وورد في المعجم الوسيط: " شاركه كان شريكه والمشترك: رجل مشترك، مهموم يحدّث نفسه ولفظ مشترك له أكثر من معنى، ومالٌ أو أمر مشترك: لك ولغيرك فيه حصّة"[3]؛ وما نخلص من معنى للمشترك في اللغة أنّ المشترك هو الكلمة التي تعدّدت معانيها، كالمال الذي تتعدّ شركائه، أو أصحابه.

ب. اصطلاحا:

تعدّدت تعريفات هذا المصطلح عند علماء اللغة من القدامى، فوردت هذه التّعريفات في أمّهات كتب اللغة، كما عرّفه الكثير من المحدثين أيضا، "المشترك هو اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السّواء عند أهل اللغة"[4]، أي أن تجتمع معاني عدّة ومختلفة تحت ظلّ لفظ واحد، وهذا يكون في لغة واحدة.

---

[1] – الخليل ابن أحمد الفراهيدي: **العين**، تح: محمّد المنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، مادّة، (شَرَكَ).

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، ج 7، مادّة (شرَك).

[3] – مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ص 480.

[4] – السّيوطي: **المزهر**، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1992م، ص 376.

كما عرّفه سبويه في باب من كتابه 'باب اللفظ والمعنى'، فقال: "ومن كلامهم اتّفاق اللفظين والمعنى مختلف نحو قولك ، وَجَدتُ عليه من الموجدة، ووجدت عليه إذا أردت وجدان الضالّة وأشباه هذا كثير"[1]؛ فهو يوضّح لنا مفهومه من خلال المثال الذي ذكره، والذي يدلّ على أكثر من معنى.

ضف إلى هذا نجد ابن فارس هو الآخر تحدّث عن المشترك اللفظي وعرّفه في باب 'أجناس الكلام في الاتّفاق والافتراق'، فقال:"ويكون ذلك على وجوه ومنه اتّفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا عين الماء وعين المال، وعين الرّكبة وعين الميزان..."[2]؛ فهنا ابن فارس هو الآخر يوضّح مفهوم المشترك اللفظي بإعطاءه مثال دلّ به على ذلك وهو تعدّد دلالات لفظة العين، فلفظة العين واحدة لا تتغير، أمّا معانيها فكثيرة.

كما يقول الدّكتور عبد الواحد وافي: "وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدّة معانٍ تطلق على كلّ منها على طريق الحقيقة لا المجاز وذلك كلفظ الخال الذي يطلق على أخ الأمّ، وعلى الشامة في الوجه، وعلى السّحاب، وعلى التّعبير الضخم، وعلى الأكمة الصّغيرة"[3]؛ فالمشترك اللفظي عند عبد الواحد وافي، أن يكون للكلمة تعدّد دلالي بالفعل وليس دلالات مجازية تخرج من معنى أصلي واحد فتكنّى بتلك اللفظة على سبيل المثال.

ومن خلال التّعريفات السّابقة نستطيع القول أنّ مصطلح المشترك اللفظي هو: وجود معاني مختلفة ومتفرّقة، تجتمع تحت مسمّى واحد، وهذا يدلّ على غزارة معاني اللغة العربية واستحالة حدوديتها أو إحصائها.

[1] – سبويه: **الكتاب**، ج 1، ص 15.

[2] – ابن فارس: **الصّاحبي**، تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993م، ص 207.

[3] – علي عبد الواحد وافي: **فقه اللّغة**، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 3، 2004م، ص 145.

2) مؤلّفات المشترك اللفظي عند القدماء

حظي التّأليف في الاشتراك اللفظي باهتمام العلماء القدامى، فكان التّصنيف فيه غزيرا وأكثر ما يدلّ على ذلك، هو قضية الاختلاف حول قضية وجوده في اللغة العربية، ومن هنا كثرت التّصنيفات في هذا الموضوع، فهذه الاختلافات حتما لم تنتج من فراغ، بل بعد دراسته والتّأليف، والتعمّق بهذا الخصوص، ومن بين من ألّفوا في ظاهرة المشترك اللفظي نجد:

كتاب ابن جنّي، بعنوان: (الخصائص)

كتاب ابن فارس، بعنوان: (الصّاحبي في فقه اللغة العربية)، تحدّث في عن المشترك اللفظي وشرح فيه كثيرا، ووردت في الكثير من الأمثلة التي أدرجت ضمن المشترك اللفظي.

كتاب سبويه، بعنوان: (الكتاب).

كتاب السّيوطي، بعنوان (المزهر).

3) آراء العلماء القدامى حول ظاهرة المشترك اللفظي

لقد تباينت مواقف علماء اللغة العربية القدامى، في قضية إثبات وجود هذا الجانب الدّلالي في لغتهم، وذهبوا في هذا الموضوع إلى موقفين مختلفين، منهم من أقرّ بوجوده في اللغة، وضرورة ذلك، فحين ذهب منهم إلى عكس ذلك، ولم يعترفوا بالدلالة المتعددّة للألفاظ فأرجعوا ذلك إلى أغراض مجازية مختلفة.

أ. القائلون بوجود المشترك اللفظي في اللغة العربية

نجد من علماء اللغة القدامى الكثير من تبع هذا المذهب وأقرّ بوجود المشترك اللفظي فعليا في اللغة وأنّ هناك الكثير من أمثلته، ومن هؤلاء نجد الآمدي الذي يتجلّى رأيه هذا من خلال قوله: "قد قال قوم، إنّه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة، مع أنّ المسمّيات غير متناهية والأسماء متناهية

ضرورة تركبها من الحروف المتناهية، لحلت أكثر المسمّيات عن الألفاظ الدالّة عليه، مع دعوّ الحاجة إليها"[1]؛ فيبيّن الآمدي من خلال لفظة المسمّيات وهي المدلولات أو المعاني غير محدودة على عكس الألفاظ أو الدوال المتناهية، فتوزيع الأسماء على المدلولات معادلة لا يمكن حلّها، إلاّ من خلال جمع مدلولات متعدّدة تحت لفظ أو مسمّى واحد، وفي هذا التّوزيع لا يسعنا إلاّ الاشتراك.

كما ذهب الكثير من المتقدّمين أيضا إلى أنّ الاشتراك اللغوي ضرورة تقع فيها اللغة، ولا يمكن نفيها، فنجد من بينهم سبويه وهو أوّل من حدّد المشترك اللفظي كجزء من الكلام، أثناء تقسيمه للكلام، وقد حذا على طريقه الكثير ممّن أتى بعده، وحتّى ممن عاصروه، حيث نجده يقول: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين... واتّفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك، وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشباه هذا كثير"[2]؛ ففي اتّفاق اللفظين واختلاف المعنى، يكمن المشترك اللفظي، كما يوضّحه بعد ذلك بمثال ليدلّ به على حقيقة وجود هذا الجنس الدّلالي في اللغة العربية، كما أضاف بقوله 'وأشباه هذا كثير'، أنّ المشترك اللفظي ورد بكثرة في اللغة وهناك العديد من الأمثلة التي أحصاها العلماء تثبت وجوده، من خلال الاستعمال الفعلي لها في دلالات مختلفة.

ضف إلى ذلك من بين من أقرّ وجوده بوضوح، ابن جنّي الذي ورد حديثه عن هذه الظّاهرة وحتمية الاعتراف بوجودها وضرورتها في اللغة العربية، "المشترك اللفظي كثر بين القدماء وقد تناهشته وأحاطت بحقيقته أغراضهم"[3]، أي أنّه ضرورة للتّعبير وهذا ما أدّى إلى ظهوره، فالمعاني والأغراض المراد توصيلها فاقت الألفاظ الموجودة، فظهر اشتراك المعاني في اللفظة، للتّعبير عن تلك الأغراض اللامتناهية.

---

[1] – الآمدي: **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه، العلامة الشّيخ عبد الرّزاق العفيفي، دار الصّميعي للنشر والتّوزيع، ط 1 2003م، ص 37.

[2] – سبويه : **الكتاب**، ج 1، ص 15.

[3] – ابن جنّي: **الخصائص**، ج 2، ص 93.

وتحدّث ابن فارس في باب من أبواب كتابه، 'أجناس الكلام'، عن هذه الظّاهرة حين ضرب لذلك مثال العين ودلالاتها الكثيرة والمختلفة، كعين الماء وعين الجاسوس، وعين الحسد... وغيرهم كثير كما خصّ أيضا في كتابه بابا عرّف في المشترك اللفظي فقال: "معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر كقوله: (فليلقه) مشترك بين الخبر والأمر"[1] أي أنّ هذه اللفظة تدلّ على الخبر بالشيء كما تدلّ كذلك على أمر فعل الشّيء كأنّه يقول اقذفيه في اليمّ، وكلّ هؤلاء العلماء قد أثبتوا وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية، ولا يمكن إنكار تلك الألفاظ المستعملة حقيقة في دلالات شتّى.

ب.المنكرون لوجود المشترك اللفظي في اللغة العربية

رغم اجتهاد العلماء في إثبات هذه الظّاهرة وكانت حججهم عبارة عن أمثلة موجودة ومستعملة في اللغة، إلاّ أنّ هناك من فنّد كلّ ذلك وذهب إلى منحى آخر، بمبدأ أنّ اللغة يجب أن تتنزّه عن كلّ أمر قد يوقعها في اللبس، وانّ هذه الظّاهرة قد توقع اللّغة في الشكّ والغموض حتما، فحين تستعمل اللفظة للدلالة على أكثر من معنى يؤدّي ذلك إلى الاختلاط، وتشويش الدّلالات، وممّن اتّبعوا هذا الرّأي وأنكروا وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية وعابوا ذلك على اللغة، نجد:

ابن درستويه: حيث يظهر موقفه هذا من خلال قوله: "إذا اتّفق البناءان في الكلمة والحروف، ثمّ جاء لمعنيين مختلفين، فلم يكن بدّ من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه فيصيران متّفقي اللفظ والمعنى"[2] أي أنّ تلك المعاني التي يعبّر عنها بلفظة واحدة، تحمل في أصلها دلالة مجتمعة، وقد يرجع ذلك إلى التطوّر الدّلالي، أو العامل اللهجي، والعلاقة بين العامّ والخاص.

كما نجد ابن درستويه يعلّق على المثال الذي قدّمه سبويه في إثبات وجود المشترك اللفظي في لفظة (وجد)، فيقول: "وهذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أنّ من كلام العرب ما يتّفق لفظه ويختلف معناه، لأنّ سبويه ذكره في أوّل كتابه وجعله من الأصول المقدّمة، فظنّ من لم يتأمّل المعاني... أنّ

[1] – ابن فارس: **الصّاحبي**، ص 337.

[2] – ابن درستويه: **تصحيح الفصيح**، تح: محمّد بدوي المختون، مراجعة، د رمضان عبد التواب، القاهرة، د ط، 1998م ص 112.

هذا لفظ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنّما هذه المعاني كلّها شيء واحد، وهو إصابة الشّيء خيرا كان أو شرّا"[1]، أي أنّ تلك المعاني تشترك في أصلها في المعنى العام الشّامل، فهو يُرجع معظم الألفاظ التي اعتبرها الكثير مشتركا لفظيا إلى إطلاق المعنى العام على الألفاظ التي تشترك في ذلك المعنى، وتدخل لفظة وجد ضمن هذا الحيّز.

ومن العلماء أيضا الذين قالوا بعدم وقوعه كأمثال **البخلي** (ت 322هـ)، **والأبهري** (ت375 هـ)، فذهبوا إلى أنّ "ما يُظنّ مشتركا لفظيا إنّما هو حقيقة أو مجاز متواطئ كالعين حقيقة في الباصرة ومجاز في غيرها... وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الحيض والطّهر، وهو الجمع من قرأت الماء في الحوض أي جمعه فيه"[2]؛ فبيّن هؤلاء العالمين أنّ المعاني المتعدّدة التي تجتمع تحت لفظ واحد، قد تتّحد في دلالة مجازية تجمع بينهم، ليكون المعنى الحقيقي لإحدى الألفاظ فينسب لفظها إلى مدلولات أخرى تشبهه في معناها العام، أو معنى مجازي، وإلى مثل هذا الرأي اتّجه أبو علي الفارسي، الذي ورد قوله "اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ولكنّه، من لغات تداخلت، أو أن تكون كلّ لفظة تستعمل بمعنى ثمّ تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل"[3] فقد ذكر أنّ لظهور اختزال المعاني في اللفظ الواحد، أسباب أدّت إلى ذلك ليس غير، ومن تلك الأسباب: الاختلاط اللغوي، والاقتراض، والعامل اللهجي...

فأصحاب هذا الرأي وإن لم ينكروا وجود مثل هذه الأمثلة التي تدّل على معاني عدّة ،فهم فسّروا ورودها بهذا الشّكل لكن لم يرجعوها إلى المشترك اللفظي، بل إلى أسباب وأغراض أخرى.

ومن خلال ما عرضناه في اختلاف العلماء بين مؤيد ومعارض يمكننا القول أنّ ظاهرة الاشتراك

---

[1] – ابن درستويه: **تصحيح الفصيح** ، ص 188.

[2] – محمّد يونس علي: **المعنى وظلال المعنى أنظمة الدّلالة في العربية**، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007م، ط 2، ص 297.

[3] – رمضان عبد التّواب: **فصول في فقه اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1999م، ص 325.

اللغوي لا يمكن إنكاره نظرا لاستعماله الموجود فعليا والأمثلة الدالّة على ذلك، ولكن مع هذا تمكّن العلماء من إخراج الكثير من الأمثلة التي كانت في أصلها تجمعها علاقات مجازية أو غيرها، وليست مشتركا لفظيا بحت.

4) نماذج من المشترك اللفظي في كتب لحن العامة

ورد في تراث لحن العامّة الكثير من الأمثلة ذات الاستعمالات المختلفة، حيث استعمل هؤلاء العامّة في التّعبير عن أغراضهم، ألفاظ متعدّدة كل لفظة منها استعملوها في دلالات عدّة ومختلفة، ومن هذه الاستعمالات ما ظهر فيها اللحن والخلط، كما نجد هذه الاستعمالات المتعدّدة في اللفظة الواحدة تختلف بين القبائل المتعدّدة اللهجات، فانتشر اللحن بين تلك الألفاظ، ومن بين هذه الأمثلة نذكر:

- **لفظة الخال:**

وردت لفظة الخال لدى العامّة على دلالات متعدّدة، وفي ذلك يقول الهروي: " والخال أخو الأمّ، أي أنّه صحيح في نسبه، ظاهر ذلك، لا على ما شاركه اللفظ؛ لأنّ الخال في كلام العرب على وجوه عدّة، فمنها الكبر، وهو مثل الخيلاء، ومنها نكتة سوداء تكون في جسد الإنسان..."[1]؛ يتّضح من خلال هذا القول أنّ لفظة الخال أطلقت في أصلها على أخ الأمّ، ثمّ انتقلت بعد ذلك لتدلّ على العديد من المعاني فتشارك هذا اللفظ تلك المعاني.

كما ذكر الجوهري معاني أخرى دلّت عليها لفظة الخال، فقال: "والخال كذلك ثوب ناعم وكذلك فهو جماعة الأفراس..."[2]، ومن خلال هذه الدّلالات السّابقة الذّكر، والتي اجتمعت تحت مسمّى واحد – الخال –، لا يمكن نفي الاشتراك هنا في هذه اللفظة، سواءا دلّت في بدايتها على لفظة أو أكثر، فما نجده في لغتنا بعد كلّ ذلك، أنّنا حين نتحدّث عن أخ الأم نقول خال، وحين عن تلك الخانة التي تتواجد في الجسم نقول الخال وغيرهما.

[1] – الهروي: **أسفار الفصيح**، ج 2، ص 513.

[2] – الجوهري: **الصّحاح**، تح: أحمد عبد الغفّور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م، ج 2، ص 1962.

- **لفظة السِبّ:**

وردت هذه اللفظة عند العرب عامّة وفي لحن العامّة خاصّة لتدلّ على دلالات مختلفة وفي هذا الشّأن قال التّبريزي: "السِبُّ الحبل بلغة هذيل"[1]؛ وحين يقول بلغة كذا يقصد لهجة، وهذا يرمي إلى أنّ هناك دلالات أخرى مختلفة لهذه اللفظة في قبائل أخرى، وقال الجوهري: "السِبُّ بالكسر الكثير السباب... والسبّ أيضا الحمار وكذلك العمامة"[2]؛ فدلالات هذه اللفظة قد كثرت وتباينت، منها ما اتّصل باختلاف القبائل ولهجاتها، ومنها ما عرف في لغة العامّة، وكلّ ذلك أدّى إلى تطوّر مدلول اللفظة إلى معاني عديدة داخل اللغة الفصيحة.

- **لفظة الطّريقة:**

جاءت هذه اللفظة أيضا على عدّة معاني لدى العامّة، وفي هذا يقول التّبريزي: "والطّريقة أطول النّخل بلغة أهل اليمامة"[3]، وجاءت على معاني أخرى، "قيل: وهي الملساء، ولها معاني كثيرة غير هذه منها: أنّها الرّجال الأشراف، وكذلك فالطّريقة هي الشّريعة، وكذلك فهي نسيجة، تنسج من صوف أو شعر"[4]، كما أضاف ابن الشّجري معاني أخرى لها منها، "اللّين والانقياد وكذلك كلّ لحمة مستطيلة"[5] وكلّ هذه الدّلالات أطلق عليها لفظ الطّريقة، وهذا التّباين جاء من تباين القبائل واللّهجات، والبعد الجغرافي لرقعة العرب، وغيره.

- **لفظة الحديدة:**

وردت لفظة الحديدة في كتب لحن العامّة بدلالات مختلفة، وقد أوضح الزّبيدي هذا "سكّة فيفتحون، قال محمّد والصواب: سِكّة، وجمعها سكك، وكذلك السِكّة من النّحل، وهي الطّريقة

---

[1] – التّبريزي: **تهذيب إصلاح المنطق**، تح: فخر الدّين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط 1، 1983م، ص 174.

[2] – الجوهري: **الصّحاح**، ج 1، ص 146.

[3] – التّبريزي: **تهذيب إصلاح المنطق**، ص 739.

[4] – الأزهري: **تهذيب اللغة**، تح: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط 1، 2001م، ج 9، ص 10.

[5] – ابن الشّجري: **ما اتّفق لفظه واختلف معناه**، تح: عطيّة رزق، دار تشوتغارت، بيروت، ط 1، 1992م، ص 231، 232.

المصطفّة منه، والسِكّة إحدى سكك المدينة، وهي أيضا الدّور المصطفّة في الأزقّة، والسِكّة أيضا التي يضرب عليها الدّراهم، وجمعها سِكك، والعوام يفتحون هذا كلّه، والصّواب كسره كلّه"[1]، بيّن الزّبيدي اشتراك هذه المعاني الكثيرة والمختلفة في لفظة واحدة، أمّا تصويبه فلم يكن في تعدّد هذه الدّلالات، إنّما كان في جانب صوتي فالعامّة كانوا يفتحون السين في لفظة السكّة، أمّا هو فصوّبها وقال تُلفظ بكسر السّين.

- **لفظة القبّ:**

ذكر الزّبيدي أنّ بعض العامّة تقول لبعض الآنية قبّ، وقد اعتبر أنّ هذا من الخطأ، ونجده أكّد على ذلك، وذكر ما تدلّ عليه هذه اللفظة، فقال: "ويقولون لبعض الآنية 'قُبّ'، قال محمّد والصّواب أكواب، وزعم أبو عبيدة أنّ الكوب من الأباريق الواسع الرأس لذي لا خرطوم له، قال عديّ بن زيد:

مُتَكئًا تقرع أَبوَابه يَسعَى عَلَيه العَبدُ بالكُوبِ

ويقال: بل هو الذي لا عروة له، فأمّا القبّ بالفتح، فهو الخشبة التي فوقها أسنان المحالة (شبه ناعورة يسقى عليها الماء)، قال الأصمعي: القبّ: الخرق الذي في وسط البكرة، وله أسنان من خشب، والقبّ أيضا: ما يدخل في جيب القميص من الرّقاع"[2]، ومن خلال قول الزّبيدي يتّضح أنّ العامّة قد خلطوا بين لفظة قبّ وكوب، ومن ثمّ خلطوا معاني كل من اللفظتين، فالعامّة قد أخطأت في إطلاقها على الآنية قبّ، ومن هنا حملت لفظة القبّ لديهم معنى الكوب والقبّ أيضا، فكانت بعض المعاني خاطئة والزّبيدي صوّب ذلك في كتابه، وفصل في دلالة هذه الألفاظ.

- **لفظة كنف:**

وردت هذه اللفظة في كتاب الزّبيدي أيضا، حيث ذكر دلالاتها لدى العامّة، والأخطاء التي وقع فيها هؤلاء، "ويقولون للوعاء الذي يجعل المسافر فيه متاعه من سكّين وغيره: كيْف، قال محمّد والصّواب

[1] – الزّبيدي: **لحن العوام**، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 2000م، ص 168.

[2] – الزّبيدي: **لحن العوام**، ص 204.

كِنْف بالنّون لأنّه يكتنف ما فيه، ومنه حديث عمر رضي الله عنه: كنيف مُلِئ علما والكنيف تصغير كنف، يعني أنّه جمع فنونا من العلم، كما يجمع الكنف ضروبا من الآلة، ويقال للحظيرة التي تجمع الإبل وتكنفها 'كنيف'، والكنيف أيضا التُّرس في لغة هذيل لأنّه يكنف صاحبه ويستره"[1] وقد تبيّن لنا من خلال هذا القول أنّ لفظة الكنف حملت معاني كثيرة، ومختلفة، فذكر منها ما اتّصل بقبيلة معينة، ومن ذلك ما عرف في لهجة معيّنة، وبخلاف هذا قد ذكر الأخطاء التي وقع فيها العامّة على المستوى الصّوتي للكلمة، وهذا الخطأ من شأنه أن يذهب بالمعنى إلى منحى آخر مغاير تماما فيقع الخلط، أمّا بالنسبة لدلالات الكنف، فإنّنا إذا نظرنا في أصل كلّ تلك المعاني وجدنا أنّها تتحد في معنى عام، وهو كل ما جمع مع بعضه بعضا.

- **لفظة الخيط:**

جاءت هذه اللفظة عند العامّة للدّلالة على معاني متعدّدة ومتنوّعة، وفي ذلك يقول الزّمخشري: "الخيط من الخيوط الواحدة خيطة وسمّي خيطا: لأنّه يُخاط به، وفي لغة هذيل الخيطة: الوتد... والخيط القطعة من النّعام، يعني: الجماعة منه، ويقال خيط بالفتح، ذكره الكسائي، وأبو عبيدة وقطرب وأبي الأصمعي"[2]، ومن خلال هذا القول تكون لفظة الخيط مختلفة المدلولات، واختلفت أيضا باختلاف القبائل، فعلى سبيل المثال نجد قبيلة هذيل قد استعملتها للدّلالة على أمر آخر غير دلالة ما يخاط به وغيرها، وإضافة إلى هذه المعاني نجد غيرها تندرج تحت هذا المسمّى – خيط –، إذ نجد الشّجري يقول: "الخيط الأسود، فجر أسود، والخيط الأبيض فجر سطع، وكذلك فالخيط لعاب الشّمس"[3]؛ ولكنّ بغضّ النّظر على كل هذه الدّلالات التي تحملها هذه اللّفظة، فإنّه وإذا تمعنّا جيدا في هذه المعاني التي تحويها نجد أنّ كل تلك المعاني فيها معنى أصلي واحد ينسب إلى لفظة الخيط، وهو ما يخاط به، وقد تطوّرت هذه اللفظة فأصبحت تطلق على ضوء الشّمس، والخيط الأسود والأبيض الذان يظهران مع وقت الفجر

[1] – الزّبيدي: **لحن العوام**، ص 160.

[2] – الزّمخشري: **شرح الفصيح**، ج 2، ص 475.

[3] – ابن الشّجري: **ما اتّفق لفظه واختلف معناه**، ص 144.

وقرب بزوغ الشّمس، وقد أطلق هذا الاسم على هذه الدّلالات من قبل التّشبيه، فهي تشبه الخيط في صفاتها العامّة، إذ أنّ هناك علاقة تشبيه بين هذه الدّلالات المختلفة.

- **لفظة الهلال:**

وردت هذه اللفظة في كلام العرب وتناولها العلماء في كتب لحن العامّة لدلالاتها المتنوعة، حيث تناولها الزّمخشري، وتحدّث عن بعض معانيها المختلفة، "الهلال في كلام العرب له معاني متعدّدة منها الهلال في السّماء، وقطعة من حجر الرّحى، وحديدة الصّيد، والجمل الهزيل، وإطار الظّفر..."[1]؛ فجميع هذه الدّلالات أطلق عليها لفظة الهلال، فاختلفت في كلام العرب من قبيلة ومن لهجة لأخرى، كلّ واحدة بحسب استعمالاتها، وفي أيّ موضع تضعها، ومن هنا وقع الاشتراك في هذه اللفظة، كما ذكر ابن دريد أيضا في كتابه، في إحدى أبوابه الذي سمّاه 'باب في لغات العرب'، والمقصود به هنا في لهجات العرب ، "والعرب تقول: هلال السّماء وهلال الصّيد، وهو شبيه بالهلال تعرقب به حمير الوحش، وهلال النّعل: الذؤابة؛ والهلال القطعة من الغبار، وهلال الأصبع: المطيف بالظّفر؛ والهلال القطعة من الرّحى والهلال الحبّة إذا سلخت فهي هلال... والهلال باقي الماء في الحوض، يقال: ما بقي في الحوض إلاّ هلال؛ والهلال: الجمل الذي قد أكثر الضِّراب حتّى أدّاه ذلك إلى الهزال والتّقويس، وهذا تشبيه"[2] فمعاني الهلال تبدو من هنا أنّها كثيرة ومتنوّعة، فاختلفت استعمالاته في لهجات العرب كثيرا، ولكنّنا إذا تعمقنا في كلّ تلك المعاني، وجدنا أنّ أغلبها أصبح يطلق عليها هذا المسمّى من خلال علاقة المعنى العام بالخاص، والتّشبيه، فحين نقول هلال الأصبع فهنا هو يشبه الهلال ، كذلك الحال بالنّسبة للجمل الذي يقال عنه الهلال فنجد أنّ ابن دريد ذكر وفسّر أنّ هذا من باب التّشبيه.

[1] – الزّمخشري: **شرح الفصيح**، ج 1، ص 125.

[2] – ابن دريد: **جمهرة اللغة**، طبعة حيدر آباد، 1344هـ، ج 3، ص 487.

ثالثا: التّضاد في كتب لحن العامّة

1) مفهوم التّضاد:

أ. لغة:

تعدّد تعريف هذا المصطلح لغويا لدى القدماء في كثير من معاجمهم، فالأضداد أو التّضاد لغة، من مادّة (ضَدَدَ)، "والضِدّ هو كلّ شيء ضدّ شيئا ليغلبه والسّواد ضدّ البياض والموت ضدّ الحياة... وضدّ الشّيء وضدِيدته؛ خلافه، وضدّه أيضا مثله... والجمع أضداد"[1] وجاء في القاموس المحيط، "الضدّ والضّديد المثل والمخالف ضدّ ويكون جمعا، ومنه قوله تعالى: **{ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِم ضِدًّا }** [سورة مريم الآية 82]، وضدّه في الخصومة غلبه وصرفه ومنعه وضادّه خالفه، وهما متضادّان"[2]؛ فالتّضاد في التّعريف اللغوي هو نقيض الشّيء أو عكسه.

ب. اصطلاحا:

وردت تعريفات كثيرة ومتعدّدة عند علماء اللغة في دراستهم للتّضاد، حيث عرّفه أبو بكر الأنباري بقوله: "الكلمات التي تؤدّي بلفظ واحد ككلمة ' الجون' تطلق على الأبيض والأسود، ولفظة 'الجلل' تطلق على الحقير والعظيم"[3]؛ حيث بيّن حدّ التّضاد من خلال ذكر أمثلة تجمع بين النّقيض في لفظة واحدة.

وقال قطرب عندما تحدّث عن تقسيمه للألفاظ: "قد يتّفق اللّفظ ويختلف المعنى، فيكون اللّفظ الواحد على معنيين فصاعدا، وذلك مثل 'الأمة' فيريد الدّين، والأمة الرّجل وحده... والأمة القامة والأمة من الأمم...، ومن اللّفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادّا في شيء

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادّة (ضدد)، ج 9، ص 25.

[2] – الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، د ط، ج 1، ص 32.

[3] – أبو بكر الأنباري: **الأضداد**، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، 1991م، ص 253.

وضدّه"[1]، وعرّفه السّيوطي بقوله: "المشترك يقع على شيئين ضدّين، فما يقع على ضدّين 'كالجون' و'جلل'، وما يقع على مختلفين غير ضدّين 'كالعين'"[2]؛ ومن خلال هذا القول، يتّضح أنّ التّضاد هو أحد أنواع المشترك اللّفظي، فقد ذكر الوجوه التي يكون عليها اللّفظ، فحين تدلّ اللفظة على أكثر من معنى مختلف تسمّى مشتركا لفظيا، وحين تحمل هذه اللفظة دلالتين متناقضتين، هنا يكون التّضاد، أي أنّ كل تضاد يعتبر مشتركا لفظيا، والعلاقة بين التّضاد والمشترك اللفظي هي علاقة العام بالخاص، أو الجزء بالكلّ فالتّضاد جزء من الاشتراك اللفظي.

ومن بين التّعريفات التي بيّنت مفهوم التّضاد بصورة واضحة نجد هذا التّعريف: "جنس من أجناس الكلام عند العرب يقصد به أن تؤدّي اللفظة الواحدة معنيين متضادّين تنبنى كلّ لفظة عن المعنى الذي تحتها وتدلّ عليه وتوضّح تأويله"[3]، أي أنّ هذه اللفظة التي تحمل معنيين نقيضين، حين نتلفّظها بغرض التّعبير عن إحدى مدلولاتها يستدعي ذلك إلى أذهاننا المنى النّقيض أيضا، وفهم كلاهما، فأحيانا يعرف الشّيء من نقيضه، ومن هنا فالتّضاد هو جزء من المشترك اللّفظي، وما يميزه عن الاشتراك جمع النّقيض تحت دالّ واحد وليس دوال مختلفة.

2) مؤلّفات التّضاد عن القدماء

ألّف العرب كتبا كثيرة تناولت موضوع التّضاد، منها ما ارتبط بالمشترك اللفظي، ومنها ما تحدّث فيه عن هذه الظّاهرة مستقلّة، وأغلب المؤلفات يرجع أصل تأليفها إلى ما أثاره من جدل حول قضية إثباته في اللغة العربية من عدمه، ومن بين هذه المؤلّفات التي تحدّثت في هذه الظّاهرة نجد:

كتاب الأضداد لقطرب.

كتاب الأضداد للأصمعي.

---

[1] – صبيح التّميمي: **هداية السّالك إلى ألفية ابن مالك**، دار البحث، قسنطينة، ط 2، ج 2، ص 293.

[2] – السّيوطي: **المزهر**، ج 1، ص 387.

[3] – أبو حاتم السّجستاني: **كتاب الأضداد**، تح: عبد القادر أحمد، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، 1991م، ص 75.

كتاب الأضداد والضدّ في اللّغة لأبي عبيد ابن سلام الهروي.

كتاب الأضداد للسّاجستاني.

كتاب الأضداد لابن السكّيت.

كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري.

كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيّب اللّعوي.

أدب الكاتب لابن قتيبة، تناول فيه أبواب خاصّة بالتّضاد:

باب تسمية المتضادّين باسم واحد ص: 230، 233.

باب أفعلت وأفعلت بمعنيين متضادّين ص: 480، 481.

باب فعلت وفعلت بمعنيين متضادّين ص 483، 483.

ضف إلى هذه الكتب نجد أيضا بعض المؤلّفات تحدّث فيها أصحابه عن التّضاد في فصول معيّنة، ككتاب فقه اللغة وسرّ العربية للثّعالبي، تحدّث عن التّضاد، ص 348، 349. وكتاب المخصّص لابن سيده، فصل في الأضداد، ص 251، 266، وفصل في الأضداد ص 258، 266، وفصل في المعرفة وفي الأضداد، في كتاب المزهر للسيوطي.

3) آراء العلماء القدامى حول ظاهرة التّضاد

كما هو الحال في التّرادف والاشتراك اللّغوي، نجد التّضاد أيضا، من بين القضايا الدّلالية، التي وقعت في ظلّ اختلافات العلماء بين مؤيد لوجوده ومعارض لذلك، فقد تباينت الآراء حول هذا الموضوع، وتباينت حجج كلّ من الرأيين.

أ. القائلين بوجود التّضاد في اللّغة العربية

من أبرز من دافعوا عن هذا الرّأي وأثبتوا وجوده في اللّغة العربية، ابن فارس الذي قدّم الكثير من الأمثلة في هذا الخصوص، "ومن سنن العرب في الأسماء أن سمّوا المتضادّين باسم واحد نحو الجون للأسود والجون للأبيض"[1]، فيظهر لنا من خلال قوله هذا أنّ التضاد وجوده في اللغة فعليا ولا يمكن إنكاره والدّليل على ذلك أمثلة كثيرة، استعملت للدّلالة على النّقيضين.

كما نجد الثّعالبي أيضا ممّن أثبتوا وجوده في اللّغة، ويبدو اهتمامه الكبير بهذه الظّاهرة جليّا من خلال كتابه فقه اللّغة، إذ خصّص فصلا كاملا تحت عنوان، 'فصل في تسمية المتضادّين باسم واحد من غير استقصاء'، ونلاحظ من خلال هذا العنوان الأهمّية التي أعطاها لهذه الظّاهرة، ويعترف بوجوده بديهيا من دون أيّ شكّ، كما أنّه أطلق عليه مصطلح التّضاد بصورة واضحة، إذ جعله مصطلحا مستقلاّ بذاته.

أورد الثّعالبي في كتابه أمثلة كثيرة تدلّ على معنيين نقيضين، فقال: "الصّريم اللّيل وهو أيضا الصّبح لأنّ كلّ منهما ينصرم عن صاحبه"[2]، وذكر مثال آخر: "الجلل اليسير والجلل العظيم، لأنّ اليسير قد يكون عظيما عندما هو أيسر منه، والعظيم قد يكون صغيرا عندما هو أعظم منه"[3]؛ والمرجّح أن تكون لفظة الجلل تدلّ في الأصل على العظيم، لأنّ معناها اللّغوي كلّ شيء عظم قدره، وأطلقت على ضدّه فيما بعد، وكثير من الألفاظ أطلقت على ضدّها لأسباب عديدة كالتّفاؤل والتهكّم وغيرهما.

ونجد ابن سيدة كذلك يؤيّد وجود التّضاد في اللغة العربية، فيقول: "فأمّا اللفظة تدلّ على (كمّيتين) مختلفتين منفصلتين، كالبشر البشر الذي يقع على العدد القليل والكثير، والجلل الذي يقع

[1] – ابن فارس: **الصّاحبي في فقه اللّغة**، ص 117.

[2] – الثّعالبي: **فقه اللّغة وسر العربية**، تح: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م، ص 547.

[3] – المرجع نفسه، ص 547.

على العظيم والصّغير"[1]، وأمثلته التي قدّمها في هذا الشّأن كثيرة ومتعدّدة.

وقد عدّ بعض علماء اللّغة أنّ ظاهرة التّضاد ما هي إلاّ عيبا من العيوب التي لا تزيد اللّغة إلاّ إبهاما وغموضا، فجاء قول ابن الأنباري كردّ على رأي هؤلاء فقال: "كلام العرب يصحّح بعضه بعضا يرتبط أوّله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلاّ باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللّفظة على المعنيين المتضادّين لأنّه يتقدّمهما ويأتي بعدهما ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلّم والإخبار إلاّ معنى واحد"[2]، ومعنى هذا أنّ المعنى يُفهم من سياق الكلام، أيًا كانت ألفاظه، وحتّى في حال استعمال لفظة من ألفاظ التّضاد، فمن خلال استعمالها، وفهم ما قبلها وما بعدها تتضح صورة المقصود منها، لتفهم على إحدى معانيها من خلال سياقها، ولا يبقى مكان للغموض فيها ولكن بالرّغم من ذلك فهناك من أنكر كلّ ذلك وأنكر وجود مثل هذه الظّاهرة في اللغة العربية.

ب.المنكرين لوجود التضاد في اللّغة العربية

عمل أصحاب هذا الرّأي على إيجاد أسباب وروده وتعليلها، فعملوا على شرحها والوصول إلى المعنى الأصلي والدّقيق لها، ومن ثمّ الخروج بها من باب أو مسمّى التّضاد، ومن أبرز من عُرفوا في هذا الاتّجاه نجد على رأسهم ابن درستويه.

ألّف ابن درستويه كتابا خصّ فيه هذا الأمر ففصّل فيه ظاهرة ورود الأضداد في اللغة العربية وشرح الأمثلة التي قدّمها من أيّد وجوده، وسمّي هذا الكتاب، 'في إبطال الأضداد'، وقال فيه: "إنّما اللّغة موضوعة للإبانة عن المعنى فنوجد لفظا واحد للدّلالة على معنيين مختلفين، وأحدهما ضدّ الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية"[3]، ويقصد من خلال هذا القول أنّ ورود مثل هذه الظّاهرة لا يزيد في اللّغة

[1] – توفيق محمّد شاهين: **المشترك اللّغوي نظرية وتطبيقا**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م، ص 171.

[2] – ابن الأنباري: **الأضداد**، مطبعة بريل، مدينة ليدن المحروسة، 1881، ص 1/ 2.

[3] – ربحي كمال: **التّضاد اللّغوي في ضوء اللّغات السامية**، دار المعرفة، بيروت، 1987م، ص 70.

إلاّ لبسا وغموضا للمعاني، وأنّ الهدف من وضع اللغة هو التّعبير عن الأغراض والتّواصل لإبلاغ المراد توصيله وفهم الطّرف الآخر له، والتّضاد يعيق هذه العملية.

لكنّ ومع إنكار ابن درستويه للتّضاد، فهذا لا ينفي اعترافه بوجود بعض أمثلته، في أحيان قليلة بل ما ثار ضدّه هو ذلك الزّخم من الألفاظ اللذين زعموا أنّها متضادّة، دون الالتفات إلى دلالة جذورها، وأصل معانيها، فيختم ابن درستويه قوله الذي سبق وذكرناه بـ:

"... لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء النّادر من هذه العلل"[1]، فهو يعترف بوجود التّضاد في اللغة بصورة قليلة.

ونجد ابن دريد أيضا تحدّث عن إنكاره لظاهرة التّضاد، "قال في الجمهرة، الشّعب الافتراق والشّعب الاجتماع، وليس من الأضداد، وإنّما هي لغة القوم فأفاد بهذا أنّ شرط الأضداد أن يكون استعمال اللّفظ في المعنيين في لغة واحدة"،[2]؛ والمقصود هنا بلغة القوم، هي اختلاف لهجات القبائل والمعروف لدى القدماء أنّهم كانوا يطلقون على اللهجة لفظة اللّغة، ومن هنا فتبريره للفظة الشّعب التي تظهر أنّها تدلّ على معنيين متضادّين، أنّ هذا ليس إلاّ اختلاف العرب في استعمال الألفاظ، وبالتّالي أرجع ظاهرة التّضاد إلى العامل اللّهجي والاختلاف والبعد الجغرافي بين الأقوام، فهذه اللفظة وربّما غيرها الكثير، قد دلّ بها أحد الأقوام على الاجتماع، ومن غير معرفة قوم آخر، فدلّ بها الآخر على الافتراق ومن هنا أصبح لتلك اللفظة معنيين متضادين، وعنده هذا ليس من التّضاد لأنّ اللغة تختلف.

وفي نهاية الأمر لا يمكننا تجاهل أو إنكار وجود مثل هذه العلاقة الدّلالية في اللغة العربية، إذ هناك من الأمثلة ما يدلّ على ذلك، وحتّى من أنكر وجوده قد اعترفوا بوجوده في قليل من الأحيان ولكن هذا لا يمحي وجهات النّظر في تطوّر بعض الدّلالات وإطلاقها على معنى شامل قد تشترك فيه

[1] – ربحي كمال: **التّضاد اللّغوي في ضوء اللّغات السامية** ، ص 70.

[2] – فريد عوض حيدر: **علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، 1999م، ص 146.

لفظين عكس بعضهما، ولا يمكن إنكار سبب اختلاف اللهجات في وقوع العديد من الأخطاء وخلط في المعاني، وهذا ما ظهر لدى العامّة، والّذي سنكتشف بعض من نماذجه.

4) نماذج من التّضاد في كتب لحن العامّة

جاء في كتب لحن العامّة الكثير ممّا تداولوه على ألسنتهم، من ألفاظ أدرجوها من الألفاظ المتضادّة، ومن هذه الأمثلة التي وردت لدى العامّة، منها ما فصّلوا فيه وشرحوه بدقّة والنّظر في أصله ليخرجوا به من إطار مسمّى التّضاد، ومن العلماء ما قبلوا معظمه، فاعترفوا بما جاءت به القبائل واللّهجات، ومن بين هذه الأمثلة نذكر:

- **لفظة المتصدّق أو فعل تصدّق:**

تطوّرت هذه اللّفظة لدى العامّة باتّجاه الضدّ حيث أطلقوها على المعطي للصّدقة والسّائل لها حيث نجد ابن الأنباري استند إلى أنّ بعض أهل اللّغة، قد أجازوا أن تكون لفظة تصدّق من الأضداد وتحمل معنيين نقيضين، ومن هؤلاء العلماء اللذين أجازوا ذلك نجد: أبا زيد الأنصاري وابن فارس وابن منظور...، "تصدّق، أعطى الصّدقة، وسأل الصّدقة"[1]، لكنّ بخلاف هذا هناك من أعاب على العامّة استعمال هذه اللّفظة في معنيين متضادّين، فنجد ابن السكّيت من بين من أنكروا وخطّئوا ذلك، فيما قالته العامّة للسّائل تصدّق، "لأنّ المتصدِّق المعطِي والصّواب هو أن تقول فلان: يسأل"[2]، فأخرج دلالة السائل من لفظة المتصدّق، وأنّ الأصح هو سأل أو السّائل.

وفي هذا المثال نجد أحد العلماء استعمل الدّلالة الصّرفية كحجّة لإثبات ما جاء به العامّة في هذه اللّفظة فقال: "والاشتقاق أيضا يوجب أن يكون جائزا، لأنّ العرب تستعمل تفعّلت في الشّيء الذي يؤخذ جزءا بعد جزء، فيقولون: تحسّيت المرق، وتجرّعت الماء، فيكون معنى تصدّقت التمست شيئا

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، ج 10، ص 196، 197.

[2] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، ص 296.

بعد شيء"[1]؛ هذه القاعدة الصّرفية ترمي إلى أنّه يجوز إطلاق لفظة تصدّقت على من سأل الصّدقة أيضا من خلال دلالة الوزن تفعّل، الذي بنيت عليه لفظة تصدّق، وهذا ما ذهب إليه العامّة وعبّروا به في لغتهم، فنلمسه في تعبيرهم ليدلّوا به على الدّلالتين أعطى الصّدقة وطلبها.

- **لفظة طفّف:**

استعملت هذه اللّفظة لدى العوام للدّلالة على معنيين متضادّين، فهم يقولون: "طفّف إذا زاد قال أبو بكر: والتّطفيف النّقصان، يقال: إناء طفّان، وهو الذي قارب أن يمتلئ"[2]، وهذا ما لاحظه الزّبيدي في أقوال العامّة، كما نجد ابن مكّي يقول: "التّطفيف هو عندهم التّوفية والزّيادة لا يعرفون فيه غير ذلك، ويقولون إناء مطفّف أي ملآن، حتّى فاض أو كاد، وليس كذلك، إنّما التّطفيف النّقصان"[3] ويتبيّن من خلال هذين القولين أنّ دلالة التّطفيف الصّحيحة هي النّقصان فقط وليس الزّيادة أيضا كما نطق بها العامّة، فابن مكّي نجده صحّح في نهاية قوله، فقال وليس كذلك، إنّما التّطفيف النّقصان، ولكن بالرّغم من أنّ هؤلاء العلماء قصروا دلالة التّطفيف على النّقصان دون غيره، إلاّ أنّ هناك بعض الإشارات تدلّ على أنّها تحمل معنى ضدّ النّقصان أيضا، حيث نجد قول ابن منظور يوضّح هذه الدّلالة فيقول: "عند ابن الأعرابي: وإناء طفّان ملآن، وفي موضع آخر: التّطفيف يكون بمعنى الوفاء والنّقص وكذلك يمكن أن نضع معنى طفّف: علا ورفع في الحسبان"[4]، أي أنّ هذه اللّفظة تستعمل للدّلالة على كلا المعنيين، وهنا فلم يعيب على العامّة موضع استعمالهم لهذه اللّفظة.

- **لفظة البشارة:**

يرى معظم أهل اللّغة أنّ البشارة لا تستعمل إلاّ للإخبار عن الخير، وهذا عكس ما نطق به

---

[1] – ابن السيّد: **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تصحيح: عبد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1901م، ص 110.

[2] – الزّبيدي: **لحن العوام**، ص 296.

[3] – ابن مكّي: **تثقيف اللّسان**، تح: عبد العزيز مطر، القاهرة، 1966م، ص 205.

[4] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادّة (طَفَفَ).

العامّة، فقد استعملوها على هذا المعنى، ودلّوا بها أيضا على الإخبار بالشرّ، وقد أورد الحريري في كتابه 'درّة الغواص'، نظرة مخالفة لمن سبقه من اللّذين ربطوا دلالة البشارة بالإخبار عن الخير فقط، وعنده هذه اللّفظة قد تستعمل للإخبار بالشرّ أيضا، مستندا في ذلك على قوله سبحانه وتعالى: { **فَبَشِّرْهِم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** } [سورة آل عمران، الآية 21].

كما نجد علماء آخرين برّروا وقوع هذه اللّفظة للدّلالة على الشرّ أحيانا، كالخفّاجي، إذ يقول: "وما ذكره من استعمال البشارة في الشرّ كما في قوله تعالى: { **فَبَشِّرْهِم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** } [سورة آل عمران، الآية 21]، غير مرضي عند المحقّقين من أهل العربية وأصحاب المعاني، والآية عندهم من قبيل الاستعارة التّهكمية"[1]، ويرمي هذا القول إلى أنّ هناك بعض الأغراض ترمي إلى وقوع التّضاد أحيانا كما في هذه الآية، وغرضها التّهكم، أي أنّ المعنى هنا ليس حقيقي وإنّما استعارة غرضها التّهكم.

يقول الزّبيدي: "التّبشير في عرف اللّغة مختصّ بالخير الذي يفيد السّرور إلاّ أنّه بحسب أصل اللّغة عبارة عن الخبر الّذي يؤثّر في البشرة تغيّرا، وهذا يكون للحزن أيضا، فوجب أن يكون لفظ التّبشير حقيقة في القسمين"[2]، والمقصود هنا أنّ دلالة التّبشير في أصلها تحمل معنى عامّ ويشمل سبب أيّ تغيير لعلامة الوجه سواء كان ذلك من خير أو شرّ، ومن هذا المنطلق أصبحت تطلق فيما بعد على كلتا الدّلالتين.

- **لفظة أخفيت:**

استعملت هذه اللّفظة لدى العامّة للدّلالة على الكتمان، وعلى الإظهار أيضا، حيث نجد ابن السكّيت يقول: "أخفيت الشّيء إذا أظهرت وإذا كتمته"[3]، كما نسب أبو الطيّب اللغوي دلالة الإظهار

[1] – الخفّاجي: **شرح درّة الغواص**، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ، ص 184.

[2] – الزّبيدي: **تاج العروس**، المطبعة الخيرية، مصر، ط 1، ج 10، 1306هـ، ص 185.

[3] – ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، ج 1، ص 253.

من لفظة أخفى إلى أهل الحجاز[1]، وهنا فاختلاف لهجات القبائل كان سببا في حمل لفظة الإخفاء لدلالتين متناقضتين، لتطوّر فيما بعد لتصبح تلك الدّلالات موجودة في اللّغة الفصيحة.

- **لفظة شريت:**

جاءت هذه اللفظة لدى العامّة للدّلالة على ما يُقتنى وما يباع أيضا، وهذين المعنيين متناقضين فيقول ابن السكّيت في حديثه عن دلالة هذه اللّفظة: "وقد شريت إذا بعت، وشريت إذا اشتريت"[2] فتحمل اللفظة هنا دلالتين متضادّتين، وتحدّث أبو الطيّب اللغوي عن سبب وقوع التّضاد في هذه اللفظة، حيث قال: "وسبب التّضاد هنا اختلاف لهجات العرب في دلالة اللّفظ فالشّري بمعنى اشتريت في لغة جمهور العرب، وعند بني غاضرة، – وهم حي من بني أسد– بمعنى البيع"[3]؛ فالدّلالة المعروفة لدى جمهور العلماء هو الشّراء، وباختلاف القبائل واختلاف لهجاتها، لم تدرك القبائل تعابير جميع القبائل الأخرى ومن هنا وقع الخلط والاختلاف في التّعبير، كما نجد في القرآن الكريم: **{ اللَّذِينَ يَشْرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا بالآخِرَةِ }** [سورة النّساء الآية 74]، والمقصود هنا اللذين يبيعون الدّنيا ويتخلّون عنها مقابل جزاء الآخرة، ومن هذا المنطلق لا يمكن إنكار أنّ لفظة شريت من الألفاظ المتضادّة، وتدلّ على كلتا المعنيين.

- **لفظة السّدفة:**

ذكر ابن قتيبة أنّ، "السّدفة تعني الضّوء والظّلمة على اختلاف لغات العرب"[4]، أي أنّ دلالتها اختلفت باختلاف لهجات العرب القدامى، فمنهم ما دلّ بها على الضّوء، ومنهم من دلّ بها على عكس ذلك، فاختلفت العامّة في تعبير هذه اللّفظة، كما يقول ابن منظور في معجمه: "قال أبو زيد: السّدفة في لغة بني تميم الظّلمة قال والسّدفة في لغة قيس الضّوء، وحكى الجوهري عن الأصمعي السُّدفة

[1] – ينظر، أبو الطيّب اللّغوي: **الأضداد في كلام العرب**، تح: د عزّة حسن، مؤسسة الرّسالة، د ط، ص 167.

[2] – ابن السكّيت، **إصلاح المنطق**، ج 1، ص 200.

[3] – أبو الطيّب اللّغوي: **الأضداد**، ص 254.

[4] – ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، ص 178.

والسَّدفة في لغة نجد الظّلمة، وفي لغة غيرهم الضّوء وهو من الأضداد"[1]، ومن خلال هذا القول نلحظ سبب وقوع التّضاد في هذه اللّفظة هو سبب لهجي كغيرها في الكثير من الألفاظ.

وكخلاصة لهذا الفصل، لا يسعنا إلاّ أن نقول أنّ ظاهرة العلاقات الدّلالية في كتب لحن العامّة قد نالت من اهتمام العلماء القدامى النّصيب الأوفر من بين القضايا اللّغوية ، وهذا لما يحمله المستوى الدّلالي من أهمّية في اللّغة، فمن خلال أهمّيته وجب على العلماء الانتباه لما يحيط به من اختلاط وتحريف، لأنّ دخول اللّحن في مجال ومستوى الدّلالة من شأنه أن يؤدّي إلى تهجين اللغة أكثر من أيّ مستوى آخر، فاهتمّ العلماء بما أدخلته العامّة من اللّحن على هذا المستوى، وعلى مختلف العلاقات الدّلالية، فعملوا على تحليل هذه الأخطاء، وتصويبها.

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، مادّة (سَدَفَ).

خاتمة

بعد عرضنا لعناصر مذكّرتنا وفق ما جاءت به الخطّة الموضوعة وبتوفيق من الله تعالى نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا الموضوع، ومن أجل ختامه لابدّ أن نتطرّق إلى أهمّ النتائج المستخلصة من بداية المذكّرة حتّى النّهاية، ومن أهمّ هذه النتائج نذكر:

- تفشّت مشكلة اللّحن في اللّغة العربية قديما ولازمتها حتّى في عصور لاحقة إلى يومنا هذا، إذ يعتبر اللّحن من أهمّ الظّواهر التي واجهت فصاحة اللّغة العربية، لتدير عجلتها إلى مسار مختلف، مسار تمتزج فيه اللّهجات واللّكنات التي تمخّضت من رحم العربية لتصبح ذات وجود فعلي في الكلام، فيُعترف و يُعدُّ بها في اللّغة أو الاستعمال.

- بعد توسّع الرّقعة الجغرافية للإسلام، واختلاط العرب بغيرهم من العجم من مختلف الأمصار، كان انتشار اللّحن لابدّ منه في اللّغة العربية. فانتشر هذا الأخير بطرق عدّة.

- ظهر اللّحن بصفة تدريجية، فبدأ وجوده في كلام عامّة النّاس واستعمالاتهم اليومية، بعد ذلك شاع على نطاق أوسع، ليصل إلى اللّغة الرّسمية الفصيحة وقواعدها.

- وضع علماء اللّغة العربية شروح وتوضيحات لظاهرة اللّحن منذ بداية ظهوره، كما عملوا على وضع قواعد وقوانين واجتهدوا في ذلك من أجل استقامة اللّغة.

- كلّ تحريف وميل عن القاعدة وضوابط اللّغة العربية، اصطلح عليه علماء العربية القدامى باللّحن ويعرف الآن بمصطلح الخطأ.

- كثر التّأليف في موضوع اللّحن، وضبط الصّواب في اللّغة من الانحراف عن الصّحيح في تداول اللّغة وهناك العديد من عناوين الكتب ترمي إلى ذلك، وأبرزها ما تلحن فيه العامّة للكسائي، ولحن العوام للزّبيدي.

- اتّسعت مظاهر وجود اللّحن في اللّغة العربية، فانتشر في مستوياتها المختلفة، الصّوتي والصّرفي والنّحوي، وكذا الدّلالي، وهذا الأخير أدّى إلى انتشار اللّحن في مجالاته وعلاقاته، وأدى إلى اختلاط معاني اللّغة ومن ثمّ تغلغل اللّحن بصورة عميقة في اللّغة.

- تعتبر اللّغة العربية من بين لغات العالم كلّها هي الوحيدة الغنيّة في مجال العلاقات الدّلالية كالتّرادف والتّضاد والمشترك اللّفظي، وسعى الكثير من العلماء واللّغويين القدامى إلى تسطير مباحث تهتمّ بالدّلالة وما التمسها من لحن وتحريف هي الأخرى.

- العلاقات الدّلالية من أهمّ مباحث اللّغة وأحد مقوّماتها، وبرغم اختلاف بعض العلماء حول انتشار وتنوّع الاستعمال الكبير لها كالتّرادف، إلاّ أنّ هؤلاء العلماء ركّزوا على التّحريفات والتّجاوزات اللّغوية التي نقلتها العامّة إلى هذه العلاقات الدّلالية.

- أدّى العامل اللّهجي إلى اختلاط المعاني في مثل هذه العلاقات، وذلك من خلال البعد الجغرافي للقبائل وغياب معرفتهم لاستعمالات غيرهم من الألفاظ، كأن تسمّي قبيلة شيء ما بلفظة معيّنة غير ما تسمّيه قبيلة أخرى، فيؤدّي هذا إلى ترادف هاتين الكلمتين وقد يكونا في الأصل ليس كذلك ، فيقع اللّحن على مستوى هذه العلاقات.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، قراءة حفص عن عاصم، بالرّسم العثماني، شرّفت بطباعته: دار ابن الجوزي، ط 1 2009م، 1430هـ.

المراجع العربية القديمة:

1) ابن الأثير: **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود الطناجي، دار الفكر، 1979م.

2) الأزهري: **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط 1، ج 9، 2001م.

3) الأصفهاني: **التّنبيه على حدوث التصحيف**، تحقيق: محمد أسعد طلس ط 2، دار صادر، بيروت 1992.

4) الآمدي: **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه: العلامة الشّيخ عبد الرّزاق العفيفي، دار الصّميعي للنشر والتّوزيع، ط 1، 2003م.

5) ابن الأنباري: _**الأضداد**، مطبعة بريل، مدينة ليدن المحروسة، 1881 م، و المكتبة المصرية، صيدا بيروت، 1991م.

_**الإغراب في جدل الإعراب**.

_**الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1992م، ج1.

6) الأهواني: **معهد المخفوظات العربية بجامعة الدول العربية**، مجلّد 3، 1957م.

7) البغدادي: **ذيل الفصيح**، تصحيح: بدر الدّين النّعساني، مطبعة السّعادة، مصر، ط1، 1908م.

8) التّبريزي: **تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط 1 1983م.

9) ثعلب أبو العبّاس: **الفصيح**، تحقيق: ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.

10) الثّعالبي: **فقه اللّغة**، تحقيق: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1989م.

11) ابن الجبان، **شرح الفصيح في اللّغة**، تحقيق: عبد الجبّار القزاز، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامّة بغداد، 1991.

12) ابن جنّي: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط 1.

13) الجوهري: **الصّحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفّور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990 مجلد 2.

14) أبو حاتم السّجستاني: **كتاب الأضداد**، تحقيق: عبد القادر أحمد، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة 1991م.

15) الحريري: **درّة الغواص في أوهام الخواصّ**، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القربي، دار الجيل بيروت، ط 1، 1996 م، و تحقيق: هنريش توربيكه، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1871م.

16) ابن الحنبلي: **بحر العوام فيما أصاب فيه العوام**، تحقيق: عز الدّين التنّوخي، مجلّة المجمع العلمي العربي، 1937م، مجلّد 15.

17) الخطيب البغدادي: **تاريخ مدينة السّلام**، تحقيق: بشار عواد معروف.

18) الخفّاجي: **شرح درّة الغواص**، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ.

19) ابن درستويه: **تصحيح الفصيح**، تحقيق: محمّد بدوي المختون، مراجعة، د رمضان عبد التواب،القاهرة، د ط، 1998م.

20) ابن دريد: **جمهرة اللغة**، طبعة حيدر آباد، 1344هـ، ج 3.

21) الزّبيدي: **تاج العروس**، المطبعة الخيرية، مصر، ط 1، 1306هـ، ج 10، و دار التراث العربي الكويت.

طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط 2، 1984م.

لحن العوام، تحقيق وتعليق وتقديم: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بعابدين القاهرة ط 1، 1964م، و ط 2، مكتبة الخانجي، 2000 م. تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1980.

22) الزّركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، القاهرة ج 1.

23) الزّمخشري: **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م.

شرح الفصيح، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أمّ القرى، د ط، 1996م، ج 2.

24) السّبكي علي بن عبد الكافي: **الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبياضي** تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، ج 1.

25) ابن السكّيت: **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف القاهرة، مصر، 1945م، ط 2.

26) سيبويه: **الكتاب**، ج 1.

27) ابن السيّد: **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تصحيح: عبد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1901 م.

28) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والإرشاد، الرياض، ج3.

الاقتراح في علم أصول النّحو، علّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية القاهرة، 2006م.

المزهر، شرح وتعليق: محمد جاد المولى وآخرون، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط 3، ج 1. والمكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1992م.

29) ابن الشّجري: **ما اتّفق لفظه واختلف معناه**، تحقيق: عطيّة رزق، دار تشوتغارت، بيروت، ط 1 1992م.

30) الشريف الجرجاني: **التّعريفات**، ضبطه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1983م.

31) أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن حلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، دار صادر بيروت، 1994م، مجلّد 3.

32) العكبري: **شرح اللّمع**، تحقيق: فائز قار، الكويت، ط 1، ج 1.

33) أبو عمرو الدّاني: **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزّة حسن، ط 2، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997م.

34) ابن فارس: **الصّاحبي**، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م، ط 1 وتحقيق، أحمد صقر، مؤسسة المختار، ط 1، 2005م.

35) القتال الكلابي: **ديوان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1989.

36) ابن قتيبة ، **أدب الكاتب**، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط 4 1963م وتحقيق: محمّد الدالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1982م.

37) الكسائي: **ما تلحن فيه العامّة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 1982م.

38) ابن مكّي: **تثقيف اللّسان**، تحقيق، عبد العزيز مطر، القاهرة، 1966م.

39) الهروي: **أسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن قشاس، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د ط، 1420هـ، ج 2.

40) ابن هشام الخمّي: **لحن العامّة مدخلا إلى تقويم اللسان وتعليم البيان**، نسختان مصورتان عن ابن أحمد.

41) أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**: علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م، وتحقيق: إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.

المراجع العربية الحديثة:

1) إبراهيم أنيس: _ **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م.

_ **اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003 م.

_ **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية**، 1960 م.

2) أحمد محمّد قدّور: _ **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 2، 1999م.

_ **مصنّفات اللحن والتّثقيف اللغوي**، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، د ط 1990م.

3) إيميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 2 1986م.

4) توفيق محمّد شاهين: **المشترك اللّغوي نظرية وتطبيقا**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م.

5) حاكم مالك الزيادي: **التّرادف في اللغة**، دار الحرية للطّباعة، بغداد، توزيع الدّار الوطنية للتوزيع والإعلان، 1980م.

6) حاكم مالك لعيبي: **التّرادف في اللغة**، دار الحرّية للطّباعة والنّشر، بغداد، د ط، 1980م.

7) حسام البهنساوي: **علم الدّلالة والنظريات الدّلالية الحديثة**، مكتبة زهراء الشّرق، مصر، ط 1 2009م.

8) حسين نصّار: **المعجم العربي نشأته وتطوّره**، دار مصر للطّباعة والنّشر، القاهرة، ط 1، ج 1.

9) ابن خلدون: **المقدمة**، تحقيق: خليل شحاذة و د سهيل زكار.

10) راجي الأسمر: **المعجم المفصّل في علم الصّرف**، مراجعة: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993.

11) ربحي كمال: **التّضاد اللّغوي في ضوء اللّغات السامية**، دار المعرفة، بيروت، 1987م.

12) رمضان عبد التّواب: **فصول في فقه اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1999م.

لحن العامة والتطور اللّغوي، ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 2 2000م.

13) السيّد يعقوب بكر: **نصوص في فقه اللغة**، دار النّهضة العربية، بيروت، 1970.

14) صبيح التّميمي: **هداية السّالك إلى ألفية ابن مالك**، دار البحث، قسنطينة، ط 2، ج 2.

15) أبو الطيّب اللّغوي: **الأضداد في كلام العرب**، تحقيق: د عزّة حسن، مؤسسة الرّسالة، د ط.

16) أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن حلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**،دار صادر بيروت، 1994م، مجلّد 3.

17) عبد العزيز مطر: **لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، د ط، ودار المعارف، القاهرة، ط 1، 1981م.

18) عبده الرّاجحي: **علم اللغة التّطبيقي وتعليم العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1966م.

19) العربي دين: **قضية التّصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015م.

20) علي عبد الواحد: **فقه اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط3، 2004م.

21) أبو عمرو الدّاني: **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزّة حسن، ط 2، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997.

22) فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، دار الفكر، دمشق سوريا، ط 2، 1996، ص 127.

23) فريد عوض حيدر: **علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة 1999م.

24) كمال بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الخطأ والصواب**، مجلة اللغة العربية المصرية، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1988م، ج 2.

25) محمّد أبو الرّب: **الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي**، دار وائل للنّشر، عمّان الأردن.

26) محمّد خطابي: **لسانيات النصّ**.

27) محمّد سمير نجيب: **معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية**، دار الفرقان، ط 1.

28) محمّد العدناني: **معجم الأخطاء الشّائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1980م.

29) محمد علي النجار: **لغويات**.

30) محمد عيد: **المظاهر ا لطارئة على الفصحى**، عالم الكتب، القاهرة، 1980م.

31) محمّد يونس علي: **المعنى وظلال المعنى أنظمة الدّلالة في العربية**، دار المدار الإسلامي بيروت، لبنان، ط 2، 2007م.

32) مهدي أسعر عرار: **جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية**، دار وائل للنشر، ط 1، 2002م.

33) مهدي المخزومي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 2، 1958م.

المرجع المترجمة:

1) يوهان فك: **اللّغة العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، مصر،1980م.

المعاجم:

1) الخليل ابن أحمد الفراهيدي: **العين**، تحقيق: محمّد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

2) ابن فارس: **مقاييس اللغة**، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت وتحقيق عبد السّلام هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج 2، ط 2، 1979م.

3) الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، د ط، ج 1.

4) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون.

5) ابن منظور: **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة، 2003 م.

فهرس

الشّكر والتّقدير

الإهداءات

مقدّمة.....أ-ت

مدخل.....(6)

الفصل الأوّل: ظاهرة اللّحن عند العرب

تمهيد.....19

1) عوامل نشأة اللحن.....19

2) أغراض التّأليف في اللّحن.....21

3) منهج القدماء في تحليل الأخطاء اللّغوية.....24

4) مظاهر اللّحن في اللّغة.....29

المظهر الصّوتي.....30

المظهر الصّرفي.....31

المظهر النّحوي.....31

المظهر الدّلالي.....32

5) دراسة بيبليوغرافية لبعض أشهر كتب اللّحن.....33

6) معايير التّخطئة والتّصويب عند القدماء 40

القياس.....42

السّماع.....45

الفصل الثّاني: العلاقات الدّلالية في كتب اللّحن

تمهيد.....53

أوّلا: التّرادف في كتب لحن العامّة.....55

1) مفهوم التّرادف:.....55

أ) لغة.....55

ب) اصطلاحا.....55

2) مؤلّفات التّرادف عند القدماء.....56

3) آراء العلماء حول ظاهرة التّرادف.....57

أ) الفريق الذي يثبت ويؤيّد وجود التّرادف.....58

ب) الفريق الذي ينكر وجود التّرادف.....60

4) نماذج من التّرادف في كتب لحن العامّة.....63

ثانيا: المشترك اللّفظي في كتب لحن العامّة.....68

1) مفهوم المشترك اللفظي.....68

أ) لغة.....68

ب) اصطلاحا.....68

2) مؤلّفات المشترك اللّفظي عند القدامى.....70

3) آراء العلماء حول ظاهرة المشترك اللّفظي.....70

أ) القائلون بوجود المشترك اللّفظي في اللّغة العربية.....70

ب) المنكرون لوجود المشترك اللّفظي في اللّغة العربية.....72

4) نماذج من المشترك اللّفظي في كتب لحن العامّة.....74

ثالثا: التّضاد في كتب لحن العامّة.....79

1) مفهوم التّضاد.....79

أ) لغة.....79

ب) اصطلاحا.....79

2) مؤلّفات التّضاد عند القدامى 80

3) آراء العلماء القدامى حول ظاهرة التّضاد.....81

أ) القائلين بوجود التّضاد في اللّغة العربية.....82

ب) المنكرين لوجود التّضاد.....83

4) نماذج من التّضاد في كتب لحن العامّة.....85

خاتمة.....91

قائمة المصادر والمراجع.....94

الفهرس..... 102

الملخّص:

تناول موضعنا الموسوم ب: "اللّحن عند القدماء وتجلّياته في العلاقات الدّلالية، التّرادف والتّضاد والمشترك اللّفظي أنموذجا"، ظاهرة اللّحن وانتشارها في اللّغة العربية لدى القدماء، إذ أنّ اللّحن كان ولا يزال من أهمّ القضايا اللّغوية التي درسها علماء اللّغة، حيث سعوا لمواجهتها والحدّ من انتشارها، رغبة في تنقية اللّغة من الشوائب وتصويبها، وكانت أسباب انتشار هذه الظّاهرة كثيرة ومتعدّدة، أبرزها الاختلاط والانصراف عن التّصنيف في اللّغة، وهذا ما دفع العلماء للاهتمام باللّحن، ومجالات انتشاره في اللّغة بكافة مستوياتها، وأبرزها المستوى الدّلالي بعلاقاته المختلفة، من ترادف وتضاد ومشترك لغوي.

Résumé

Notre sujet étiqueté: "La mélodie du langage chez les anciens et ses manifestations dans les relations sémantiques" traitait des synonymes", des contradiction et du verbal commun- un modèl- le phénomène de la mélodie et sa propagation dans la langue arabe chez les anciens. Car la mélodie était et reste l'une des questions linguistiques les plus importantes étudiées par les linguistes, alors qu'ils cherchaient à la confronter et à limiter sa diffusion' dans le désir de purifier la langue des impuretés et de les corriger, et les raisons de la propagation de ce phénomène étaient nombreuses et multiples, notamment: mélange et déviation de la classification dans la langue, et c'est ce qui a incité les savants, à l'intérêt pour la mélodie et les domaines de sa diffusion dans la langue à tous ses niveaux, notamment le niveaux sémantique avec ses différentes relation de synonymes, de contradictions et de langues communes